

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم التاريخ
تخصص: التاريخ المعاصر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

الموضوع:

محاولات الوحدة في الحركة الوطنية الجزائرية
م 1936-1956

إشراف

إعداد الطالب:

الأستاذ:

د/عبد الحميد زوزو *

كمال سليح

مقدمة:

اتجهت الجزائر مع مطلع القرن العشرين بعد فشل المقاومات الشعبية إلى المقاومة السياسية. تطورت هذه المقاومة في شكل تيارات عديدة، وبرامج متباينة، وأهداف متقاربة، وهي العمل والاعداد لاستقلال الجزائر وانقاذها من الاستعمار الفرنسي.

وقد ارتبط موضوع الحركة الوطنية الجزائرية في شقه السياسي بذلك التنافس الذي عرفته تياراتها، من أجل جلب الجزائريين إليها، وتجنيدهم في المعركة ضد الإستعمار وفق برنامج كل تيار وإيديولوجيته. وتتمثل هذه التيارات في كل من: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حزب الشعب الجزائري⁽¹⁾، وحزب البيان الجزائري⁽²⁾. في هذا السياق جاءت نشرية خاصة من مكتب الشؤون الأهلية تصف فيها خصوصيات قادة الحركة الوطنية على النحو التالي: **إذا كان الشيخ عبد الحميد ابن باديس رجلا ورعا جليلا، ومصالي الحاج يعطي عن نفسه صورة المنقذ المهرج، فإن فرحات عباس يمثل بتقلباته الكثيرة الإنسان السياسي الخبير**⁽³⁾.

وبالفعل فإن وصف رجالات السياسة في الجزائر بهذا الشكل يدل بدون شك على ما كانت عليه الحركة الوطنية من تباين في الطرائق والأساليب. فلقد كان لكل منها مسلك خاص خلال مساراتها الطويلة، تتوازي خلالها حيناً وتتقاطع أثناءها حيناً آخر، لتتلاقى أخيراً كما في سنة 1936 في المؤتمر الإسلامي، وأثناء الحرب العالمية الثانية ضمن تجمع أحباب البيان والحرية، وفي مطلع الخمسينات لتشكل جبهة جزائرية

⁽¹⁾ - هو تطور لنجم شمال إفريقيا في العشرينات، وحزب الشعب الذي ظهر في الثلاثينات، وفي الأربعينات عرف بحركة الانتصار الحريات الديمقراطية.

⁽²⁾ - نقصد به الاتحاد الديمقراطي الذي بقي متمسكا ببيان العاشر فيفري 1943 المعروف ببيان الشعب الجزائري، وهذا الحزب ظهر في نهاية الثلاثينات بتسمية الاتحاد الشعبي الجزائري.

اكتفينا بذكر هذه التيارات الثلاثة، ولم نذكر التيار الشيوعي الذي نشط في الساحة السياسية الجزائرية منذ الثلاثينات، والسبب في ذلك أن هذا التيار اختلفت فيه آراء المختصين في الحركة الوطنية الجزائرية، فمنهم من يرى أنه يندرج ضمن هذه الحركة كحزب وطني، ومنهم من يعتبره بأنه حزب غير مستقل في قراراته وأنه تابع للحركة الشيوعية العالمية.

⁽³⁾ - عبد الحميد، زوزو: **المجيعات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 17.

للدفاع عن الحرية واحترامها ، وكما في مؤتمر الصومام حول فكرة ضرورة إنهاء الإستعمار كحل وحيد لا بديل له لكافة المشاكل التي تتخبط فيها الجزائر. كان هدف الجميع إذن واحداً: التحرر والإستقلال ، لكن الظروف في ظل الإحتلال كانت على نحو من الصعوبة والخطورة بحيث لم يكن الجهر بهذه الشعارات ممكناً فاستبدلت بصيغ تؤدي نفس المعنى و تحمل نفس الدلالة .

حقيقة أن المتتبع للحركة الوطنية على اختلاف تياراتها يلاحظ وجود تكتيك لدى كل واحدة تعمل بواسطة لتصل إلى الهدف المنشود ، فتكتيك العلماء كان بتأكيدهم على الهوية ، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية المطالبين برلمان جزائري منذ تأسيس النجم، لكن ليس لجماعة فرحات عباس شئ من هذا القبيل إلا ما عرف به من تقلبات في المواقف تماشياً مع الظروف، وهذا ما جعل هذه التيارات تظهر وكأنها تتناقض و تيسر في اتجاهات متعاكسة⁽¹⁾.

ونظراً إلى أن العمل السياسي الوحدوي كان يلعب دوراً هاماً في ترقية الشعوب نحو الحسن ومنه إلى الأحسن، وشرط أساسي لكل تقدم سياسي، خاصة لدى الشعوب الضعيفة والمستعمرة. وكانت الجزائر من هذا الصنف في القرن التاسع عشر كان لا بد من أحزابها المختلفة أن تتحد فيما بعضها لدرء الخطر .

منذ أكثر من ألفي سنة، حدد أرسطو في كتابه السياسة وسائل بقاء الاستعمار بأربع: التجهيل، الافقار، بث الشقاق، ونزع الثقة بين أفراد الشعب. وقد كانت السياسية الفرنسية واضحة في هذا الاتجاه، لذلك وجب على الجزائريين الاتحاد. فالاتحاد هو اللبنة الأولى التي تشاد عليها دعائم الملك، ويثبت به شوامخ الأطواد فتصدع أمامه كل قوة جبارة، وهو أساس كل بداية، فحق بذلك قوله تعالى: **"واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"**. (آية قرآنية).

خطر على بالنا عدة عناوين لهذا الموضوع منها (التجربة الوندوية في الحركة الوطنية الجزائرية)، و(الإئتلاف السياسي

¹(1)- زوزو: مرجع سابق، ص18، 19.

في الحركة الوطنية الجزائرية)، و(العمل السياسي الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية)، و(الاتجاه السياسي الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية)، وغيرها من العناوين، وفي الأخير استقر رأينا أن يكون عنوان البحث (المحاولات الوحدوية للحركة الوطنية الجزائرية)، ومن الأسباب التي جعلتني أبحث في الموضوع وأتعلق به كثيرا، أنه لم تتناول الدراسات بدراسة مستقلة وإجمالية تلقي الضوء على تطوره ومظاهره والظروف التي تمت فيها وفعاليته والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، لأن أغلب الدراسات والكتابات المتوفرة تناولته بصفة جزئية منفصلة عن المراحل السابقة أو اللاحقة له مما شجعنا على دراسته.

وقد وضعت للبحث أطارا محددًا بالزمان، من سنة 1936 إلى غاية 1956، ذلك أن العمل السياسي الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة ظل متواصلا باستمرار من خلال أشكال مختلفة، بدءًا من أهم حدث في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، والمتمثل في المؤتمر الإسلامي الجزائري، وانتهاء بأهم حدث في الخمسينات من نفس القرن، والمتمثل في مؤتمر الصومام .

يبدو أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة الإجابة على هذه التساءلات، ومن خلالها نصل إلى معرفة حقيقة المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية وتأثيراتها على مختلف مراحلها.

هل كان العمل الوحدوي في الحركة الوطنية مرحلة من مراحل تطورها أم ضرورة أملت لها الظروف فقط؟ ما هي مظاهر هذه الوحدة ومبادئها ومطالبها؟ وإلى أي مدى تم بلوغ أهدافها؟.

وهل يمكن اعتبار المؤتمر الإسلامي سنة 1936، وتجمع أحباب البيان والحرية سنة 1944، والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سنة 1951، ومؤتمر الصومام محاولات وحدوية ايجابية ساهمت حققت لكل تيار أهدافه وللحركة الوطنية عموما القوة المنتظرة منها؟

وهل قيمة الوحدة تكمن في جمعها مختلف تيارات الحركة الوطنية، أم في الأسس التي قامت عليها؟ ماهي مختلف ردود الفعل اتجاه هذه المحاولات الوجودية؟ وماهي الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المحاولات ولم تنجح إلا المحاولة الأخيرة سنة 1956؟ وهل كان من الممكن اتحاد تيارات الحركة الوطنية الجزائرية داخل الاطار القانوني للوصول إلى إعلان ال كفاح المسلح وتحقيق الاستقلال؟.

وكمحاولة مني للوصول إلى جوانب شاملة من الاشكالية المطروحة، اعتمدت على عدة مصادر ومراجع. ونظرا لطول الفترة الزمنية المدروسة، والغنية بالاحداث سواء محلية، أو اقليمية أو دولية، جاءت ببيولوجرافية البحث متنوعة من: شهادات حية ومكتوبة، مذكرات معاصري الأحداث، ومؤلفات الباحثين والمؤرخين، سواءا باللغة العربية أو اللغة الفرنسية. وتأتي في المقام الأول الشهادات الحية، نذكر منها: شهادة الشيخ **عبد الرحمان شيبان** (عضوا بارزا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان وزيرا سابقا لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وحاليا هو رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، والمجاهد أكلي محند السعيد (ابن العقيد محند والحاج قائد الولاية الثالثة، والذي كان هو الآخر مجاهدا، مع العلم أن عائلة محند والحاج إلتحقت كلها بالثورة وإتخذت الجبال ميدانا لها)، **ابراهيم شرقي** (ينتمي إلى حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين كمسؤول لإعادة تنظيم المنطقة المستقلة بعد مؤتمر الصومام، وأشرف على الجناح السياسي في المنطقة المستقلة، وكان يعمل تحت إمرة بن يوسف بن خدة، واعتقل في فيفري عام 1957 بعد إضراب الثمانية أيام ليفرج عنه بعد الاستقلال)، و**عبد الحكيم بن الشيخ الحسين** (كان مدرسا في الأربعينات في مدرسة الرشاد بالعاصمة ن وفي نفس الوقت كان منخرطا في صفوف حزب الشعب، أشرف على جريدة صوت الأحرار، وعين عضوا فيما بعد في اللجنة المركزية الأخيرة للحزب، واعتقل في ديسمبر 1954، وأفرج عنه في ماي 1955، وإلتحق بالثورة واشتغل مساعدا لابن خدة في العديد من فترات

الثورة خاصة في معركة الجزائر، وقد كان مدير ديوان في وزارة الشؤون الاجتماعية التي كان بن خدة وزيراً لها في سنة (1959).

أما الذين لم يتمكن من مقابلتهم فقد حرصت كل الحرص على توظيف شهاداتهم المكتوبة، ومن خلال عودتي إلى جرائد ذلك الوقت نذكر منها على سبيل الميثال مجلة **الشهاب** وجريدة **البصائر** وكذلك جريدة **المنار** وصدى الجزائر (**ECHO D'ALGER**) ، والمجاهد الناطق باللغة الفرنسية ولسان حال الثورة الجزائرية (جيش وجبهة التحرير الوطني). ويأتي في المقام الثاني الوثائق المكتوبة وتتمثل خصوصاً في: الأرشيف الخاص بتجمع أحباب البيان والحرية، محاضر جلسات مؤتمر الصومام ، وتقرير عبان رمضان للمجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957. بينما يأتي في المقام الثالث مذكرات معاصري الأحداث، نذكر منها على سبيل الميثال:

كتاب **"ليل الاستعمار"** للمرحوم **عباس فرحات**، وآثار **محمد البشير الإبراهيمي**، ومذكرات **محمد خير الدين** ، ومذكرات **السيد مصالي الحاج**.

ولعدم تغطية هذه المصادر لكل جوانب الموضوع، اضطررت، اللجوء إلى الكتابات باللغة العربية أو الفرنسية أهمها:

وبالنسبة للكتب باللغة العربية نذكر منها: كتاب **"الحركة الوطنية الجزائرية"**، الجزء الثالث، للمؤرخ الدكتور **أبو القاسم سعد الله**، وكتابي **"محطات في تاريخ الجزائر"** و**"المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية"** للمؤرخ الدكتور **عبد الحميد زوزو**.

أما باللغة الفرنسية، نخص بالذكر المؤرخ الفرنسي **كلود كولو Claude COLLOT** الذي نشر دراسة حول المؤتمر الإسلامي الجزائري، ودراسة أخرى مركزة حول الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، هذا من الجانب الفرنسي، أما من الجانب الجزائري فقد نشر السيد **مبروك بلحسين** كتاب في غاية الأهمية بعنوان **"بريد الجزائر- القاهرة"** le courrier Alger- le Caire"، وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل المتداولة بين

الداخل والخارج، وتكمن أهمية هذا الكتاب أنه أعطى صورة واضحة حول ثنائية القيادة في بداية الثورة الجزائرية، وفتح أبواب البحث في مؤتمر الصومام.

ولم تكن دراسة الموضوع بالأمر السهل، إذ واجهتني عدة صعوبات، أهمها صعوبة الإتصال بالكثير من المعاصرين للفترة المدروسة، وإحجام الذين إتصلت بهم عن إيفائي باجابات مقنعة حيث كانت إجاباتهم عامة لم أستطع توظيفها بشكل جيد لخدمة الموضوع.

كان المنهج الذي اعتمده في الكتابة، هو المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على رصد وتتبع الأحداث التاريخية، ثم تحليلها تحليلا موضوعيا قصد الوصول إلى معرفة أسبابها وفهم التيارات التي اثرت فيها، والعوامل التي وجهتها وما خلفته من آثار. ولم يكن ذلك بالأمر اليسير، فالبحث مهمة شاقة وشاقة في نفس الوقت، فهي ليست سهلة حتى على ذوي الخبرة والتجربة والتمرس، فكيف الحال بباحث مبتدئ مثلي.

وحتى أستوفي الموضوع حقه، قمت بفهرسته إلى أربعة فصول، أسبقتهم بتمهيد تناولت فيه إرهاصات العمل السياسي الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية في بداية القرن العشرين، وقد تحدثت فيه عن البودر التي مهدت للمحاولات الوحدوية التي ظهرت فيما بعد على الساحة السياسية الجزائرية، حيث بدأتها بحركة الشبان الجزائريين عام 1912، ثم تحدثت عن حركة الأمير خالد التي كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بداية لها.

خصصت الفصل الأول للحديث عن المحاولة الوحدوية الأولى التي ظهرت في الحركة الوطنية بعد أن تشعبت في تيارات مختلفة واكتملت من حيث التنوع سنة 1936. وتناولت المؤثرات الخارجية والدوافع الخارجية التي أدت إلى ميلاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي يعتبر أول محاولة وحدوية في الحركة الوطنية، كما تطرقت فيه حركة المؤتمر الاسلامي من جوان 1936 إلى غاية نهايته، وما أسفر عنه من نتائج وردود فعل مختلفة، سواء من طرف الادارة الفرنسية في الجزائر أو المعمرون.

أما الفصل الثاني ، فقد خصصته للمحاولات الوجودية التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت هذه المرة صلبة في مطالبها وقوية اللهجة من المحاولة الأولى في سنة 1936، وقد تناولت فيه الظروف المحلية والدولية المغايرة عما كانت عليه في السنوات الماضية ، فقد حملت الحرب العالمية الثانية أفكارا جديدة في التحرر بظهور الميثاق الأطلسي ورغبة الجزائريين في التحرر وتقرير مصيرهم ، كما تناولت في هذا الفصل تطور فكر النخبة وأقصد فرحات عباس.

وتتبع في الفصل الثالث النداءات ومقدمات للمحاولة الوجودية الثالثة التي ظهرت في أوت 1951، بعد أن زورت فرنسا نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان من نفس السنة، وقد ركزت في هذه المحاولة العابرة على القاعدة الهشة التي بنيت عليها هذه الوحدة، لذلك سرعان تشتت وزالت في أول امتحان لها، فرغم الرغبة المشتركة ورغم الإلحاح على ضرورة الوحدة إلا أن أحزاب الحركة الوطنية لم يتوصلوا إلى الصيغة النهائية لطبيعة الوحدة .

أما الفصل الرابع والأخير، فقد تناولت فيه مؤتمر الصومام كمحاولة وحدوية ناجحة حققت رغبة الجزائريين وقادت الشعب الجزائري إلى هدفه المنشود منذ سنين وهو الاستقلال الوطني الذي عملت من أجله اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية مهما اختلفت ألوانها، وقد تحدثت في هذا الفصل عن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر وما أسفر عنه من نتائج ، كما خصصت عنصرا تطرقت فيه إلى حادث اختطاف الطائرة الذي أنهى الأزمة التي كادت تظهر بين الداخل والخارج، حيث قال في هذا الصدد أحمد محساس أن فرنسا أسدت خدمة للثورة باعتقال الوفد الخارجي. وهكذا انتصر إذن التيار الوجودي الذي ظهرت بوادره وارهاساته مع مطلع القرن التاسع عشر وتجذرت في محاولات لم تكمل بالنجاح إلا في سنة 1956 في مؤتمر الصومام الذي أوجد قيادة سياسية موحدة .

وأنهت البحث بخاتمة حاولت الاجابة على الاشكاليات المطروحة و تسجيل النتائج التي توصلت إليها.

الفهرس العام:

مقدمة

قائمة

المختصرات.....

الفصل الأول

***المؤتمر الإسلامي الجزائري (1936) كأول محاولة
وحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية**

1- بيوادر و دوافع التقارب في الحركة الوطنية الجزائرية (1930-
1936).....

2- فكرة الوحدة في الحركة الوطنية الجزائرية

3- العمل الوحدوي في المؤتمر الإسلامي
الجزائري.....

أ- التحضيرات
للمؤتمر.....

ب- انعقاد
المؤتمر.....

ج- مطالب
المؤتمر.....

د- وفد المؤتمر

هـ- الاجتماع في الملعب البلدي في 02 أوت
1936.....

4- ردود الفعل الفرنسية حول هذه المحاولة الوحدوية

أ- رد فعل الإدارة
الفرنسية.....

ب- رد فعل الجبهة
الشعبية.....

مـرـسـمـ 07 مـمـ مـرـسـ 1944

4- العمل الوحـدوي في تـجـمـع أحـبـاب الـيـمـان
والحرية.....

أ/ تأسيسه.....

ب/ أهدافه.....

ج/ نشاطه.....

د/ المـؤـتـمـر الوـطـنـي الأـول

للتـجـمـع.....

5- رد الفعل الفرنسي على

التـجـمـع.....

6- نقد وتقييم.....

الفصل الثالث.....

*** الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها عام**

1951 المحاولة العابرة*

1- ظروف ومقدمات تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

واحترامها.....

2- تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

واحترامها.....

3- موقف الإدارة الفرنسية من تأسيس

الجبهة.....

4- نشاط

الجبهة.....

المشكلة

الانتخابية.....

مصر

الجبهة.....

5- نقد وتقييم

الجبهة.....

الفصل الرابع

*** مؤتمـر الصومـام سنة 1956 المحاولة الناجحة.**

*ملاحق البحث
*بيبلوغرافية البحث
*الفهرس العام

1-صورة العمل الوجدوي في بيان الشعب الجزائري:

يعتبر بيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري ، تطورا ملحوظا في الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة، وفي فكر عباس النخبة بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وقد مهد هذا البيان لظهور تجمع أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 الذي يعتبر خطوة ثانية في العمل الوجدوي بين مختلف الاتجاهات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية بعد فشل المحاولة الأولى في المـــــــؤتمر الإسلامية الجزائري.

أ/ظروف صدور البيان: 1- الظروف الخارجية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية في الفاتح من سبتمبر 1939 بالهجوم الألماني على بولونيا ووقفت مل من بريطانيا وفرنسا إلى جانب بولونيا اعتمادا على الاتفاقيات التي عقدت بينهما⁽¹⁾.

ففي 03 سبتمبر أعلنت فرنسا الحرب ضد ألمانيا، وقامت بإنشاء خط دفاع ماجينو تحصينا لأراضيها، و بالمقابل قامت ألمانيا بإنشاء خط سيجريد، لكن فرنسا لم تستطع الصمود أمام القوات الألمانية، وقبيل أيام من تاريخ سقوط باريس، كان قد أجرى تعديلا وزاريا في 06 جوان 1940. وكانت نفسية القوات الفرنسية منهارة آنذاك، وقد عبر على يأس الجيش الفرنسي الجنرال فيقان (القائد الأعلى للقوات الفرنسية) بقوله: "...أه لو كنت واثقا أن الألمان يتركون لي القوات الضرورية لحفظ الأمن"⁽²⁾.

أعلنت إيطاليا الحرب ضد فرنسا يوم 10 جوان 1940، وبذلك فقدت فرنسا آمالها في النجاة من الهزيمة فسقطت باريس في 14 جوان 1940 في أيدي الألمان ، وأعلنت الحكومة الفرنسية استسلامها، فتألفت حكومة مؤقتة في فيشي vichy

¹(1)- عقدت بريطانيا مع بولونيا اتفاق يوم 6 أبريل 1939، كما عقدت فرنسا مع بولونيا اتفاق يوم 13 أبريل 1939.

(2)- شارل، ديغول: مذكرات الحرب، النفير 1940-1942، ترجمة عبد اللطيف شرارة ، مراجعة أحمد عويدات، ط3، منشورات عويدات ، لبنان، 1981، ص 71.

(3)- ابن العقون: مصدر سابق، ج1، ص 229.

بقيادة المارشال بيتان Pétain وافقت على شروط الهدنة يوم 25 جوان 1940 واعتبر بيتان هذا اليوم مشؤوم وحداد وطني⁽¹⁾ انقسمت فرنسا جغرافيا بموجب هذه الهدنة إلى

قسمين:

- القسم الشمالي الغربي يخضع للقوات الألمانية.
- القسم الجنوبي الشرقي يبقى تحت حكم فيشي.
وكانت من نتائج هذه الهدنة على فرنسا، ظهور صراع سياسي انقسم الفرنسيون سياسيا إلى مؤيدي بيتان، ومؤيدي الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulle الذي فر إلى لندن، وأعلن من هناك عن قيام حكومة فرنسا الحرة، ودعى إلى الصمود ومواصلة القتال من أجل الحفاظ على المقاومة الفرنسية⁽²⁾.

أمام انهزام فرنسا وبقاء بريطانيا ضعيفة تحتاج إلى مساندة، وأمام اكتساح القوات الألمانية معظم أراضي أوروبا الغربية، ظهر في 14 أوت 1941 الميثاق الأطلسي⁽³⁾، الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها صغيرة كانت أم كبيرة، وقد عزز الحلفاء قوتهم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد قوات المحور يوم 10 ديسمبر 1941. كانت هزيمة فرنسا ضربة لسمعتها في الجزائر⁽³⁾، وقد أدى ذلك إلى ظهور الكثير من الحقائق، وتوضيح الغوامض في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين. فقد سقط مع ذلك جدار الورك الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهم

1

²(1)- ديغول: مصدر سابق، ص 365 ، 366.

(2)- الميثاق الأطلسي: جمع الرئيس الأمريكي روزفيلت ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل على ظهر باخرة بحرية أمريكية في المياه الكندية على المحيط الأطلسي، وكانت آنذاك الحرب لصالح دول المحور، وكانت على أشدها بين بريطانيا وألمانيا، وهجوم ألمانيا على روسيا، وتوسع اليابان على الشرق الأقصى وتهديده للمصالح الأمريكية هناك، وكانت قراراته كما يلي:

1- توحيد الجهود العسكرية للقضاء على ألمانيا أولا ثم اليابان.

2- الاعداد لسلم عالمي دائم وذلك بإنشاء هيئة دول.

3- تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول دون تمييز.

4- حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظام حكمها.

(3)- جوان، غيلبسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة، خيرى حماد، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 70.

(4)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 175.

الجزائريين بأنها لا تغلب، وكان ذلك كفيلا لإيقاظ بقية الجزائريين الذين لا يزالون يعتقدون في فرنسا⁽⁴⁾.
كما كان للميثاق الأطلسي وقعا خاصا في نفوس الجزائريين، لأنه كان مبشرا ببداية نهاية عصر الاحتلال، وإقبال عهد المساواة والحرية والانعتاق لذلك استجاب له الجزائريون مثل غيرهم من الشعوب المقهورة⁽¹⁾
الظروف الداخلية :

انتهى عقد الثلاثينات والتوتر على أشده بين الجزائريين والفرنسيين فالحكومات الفرنسية المتعددة، كانت منشغلة بالمشاكل الداخلية والقضايا الدولية، ولم توجد أي حكومة قوية تستطع أن تنفذ إلى صميم المشكل الجزائري، فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمجاعة وبأزمة اقتصادية، ومطالب الجزائريين بالمساواة وإلغاء القوانين الاستثنائية، لم تجد أذانا صاغية في البرلمان الفرنسي لذلك واجهت فرنسا الحرب، وهي أبعد ما تكون عن الولاء الحقيقي⁽²⁾.

ومع اندلاع الحرب العالمية، بدأ التغيير واضحا في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، فقد كان إعلان فرنسا الحرب ضد ألمانيا حدا فاصلا لكل نشاط سياسي في الجزائر، لاسيما النشاط العلني الظاهر، فخيم على الساحة السياسية السكون الثقيل وانغلقت النفوس على الخوف والحذر⁽³⁾.
وقد وجدت فرنسا في هذه الحرب الفرصة مواتية للقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية، فعمدت إلى إلقاء القبض على زعمائها وحل منظماتهم دون محاكمة⁽⁴⁾، فحزب الشعب الجزائري زعيمه في السجن 1937، قد فوجيء باعتقال مصالي من جديد بعد اطلاق سراحه بأسبوع فقط، وفي نفس الوقت أصدرت

1- (1) - عبد الحميد، زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 223.
(2) - سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 173.
(3) - ابن العقون: مصدر سابق، ج2، ص 223.
(4) - العقاد: مرجع سابق، ص 44.
(5) - ابن العقون، مصدر سابق، ج2، ص 225.

السلطات الفرنسية أمرا بحل الحزب يوم 26 سبتمبر 1939⁽⁵⁾، كما تعرض الحزب الشيوعي لنفس المصير.

أما جمعية العلماء فإنها بادرت إلى تجميد نشاطاتها وإيقاف صحفها لكي لا يصدر منها أي تأييد لفرنسا في الحرب، ورغم أنها ليست منظمة سياسية فقد اعتقل زعمائها، فابن باديس وضع في الإقامة الجبرية إلى غاية وفاته في 16 أفريل 1940، وخليفته إبراهيمي نفي في شهر أفريل من نفس السنة إلى مدينة أفلو (بالأغواط)، بينما اندفعت جماعة النخبة والنواب بحكم وظائفها الرسمية إلى تأييد فرنسا⁽¹⁾.

تدهورت الأوضاع السياسية في الجزائر أكثر، بعد سقوط فرنسا في أيدي الألمان وقيام حكومة فيشي، هذه الأخيرة قامت بتعويض الحاكم العام لوبو بالأميرال أبريال Abrial في 18 جويلية 1940⁽²⁾، لكن هذا الحاكم سرعان ما طلب التقاعد التقاعد بحجة وفاة والده وترك مكانته للجنرال ويقان الذي أصبح يحمل لقب ممثل عام للحكومة الفرنسية بالإضافة إلى منصب الحاكم العام، وكان يساعده في تلك المهمة اييف شاتيل Yves chatel والذي أصبح فيما بعد (نوفمبر 1942) حاكما عاما على الجزائر⁽³⁾.

نلاحظ أن نظام حكم فيشي في الجزائر كان يمر بمرحلة عدم الاستقرار والتذبذب، والدليل على ذلك أنه في أقل من نصف عام قام باستبدال الحكام ثلاث مرات.

انتشرت في الجزائر في فترة حكم فيشي (1940=1942)، دعاية المحور فقد خصص الألمان حصصا باللغة العربية في راديو برلين وراديو باريس الدولي بصوت يوسف بحري، وكان سكان الجزائر حريصين على الاستماع إليها، وقد أعلن المحور من راديو باريس "أن صوت المسلمين في شمال افريقيا

5

1

²(1)- NOUSCHI : op-cit , p 126.

(2)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 176،-177. أنظر كذلك: NOUSCHI : op-cit , pp 126, 127.

(3)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 177.

(4)- عباس: مصدر سابق، ص 138، 139. أنظر أيضا: سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 178.

(5)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 178.

التي طالما خنقتها فرنسا ستكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة في باريس ...⁽¹⁾

وقد وجد المعمرون في عهد فيشي فرصتهم الذهبية للظفر بزمام الأمور السياسية والإقتصادية دون تدخل فرنسا في ذلك ، لذلك لم يترددوا في مؤازرة الألمان وتقديم يد العون لهم ولحكومة المارشال بيتان، وبهذا العمل كشفوا عن حقيقتهم النازية، حيث علق المعمرون صور بيتان في البلديات ، وأن 80 / منهم كانوا موالين لحكومة فيشي والألمان⁽²⁾. كان هدفهم من ذلك هو الإحتفاظ بالجزائر والإستقلال بها، لذلك قاموا بدعاية واسعة وترويج لأفكار هتلر Hitler ودول المحور، وفي هذا الإتجاه ظهرت جرائد بين 1940 و 1942 نذكر منها: البرقية الجزائرية La dépêche Algérienne ، وصوت المعمرون⁽³⁾ La voix des colons.

كان لتعاون الكولون مع الألمان وحكومة فيشي، عواقب وخيمة على الجزائريين، ألحقت بهم الضرر البليغ وباليهود على حد السواء، بحيث عمدت حكومة فيشي إلى اصدار قرار بإلغاء قانون كريميو⁽⁴⁾ الذي تولى تنفيذه وزير الداخلية الفرنسية مارسال بيرطون marcel PEYROUTUAN في 07 أكتوبر 1940 تماشيا مع السياسة النازية وإرضاء لها⁽⁵⁾. وقد رحب المعمرون المعروفون بعداوتهم للسامية، أمثال ايميل مورينو نائب شيخ بلدية قسنطينة على رغم أن نجاحه في الانتخابات كان يعود إلى أصوات يهود قسنطينة⁽⁶⁾.

أما بالنسبة للأهالي المسلمين ، فقد اضطهدت الحكومة زعمائهم السياسيين حيث عان أعضاء حزب الشعب من هذا

1

2

³(1)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 179.

⁴(2)- قرار كريميو : هو قرار يقضي بتجنيس يهود الجزائر جملة بالجنسية الفرنسية ، أصدره الوزير اليهودي كريميو عام 1870.

(3)- العقاد: مرجع سابق، ص 44.

(4)- عباس: مصدر سابق، ص 138، -139. أنظر كذلك: سعد الله: مرجع سابق، ص 179. جوليان : مرجع سابق، ص 301. NOUSCHI : op-cit , p 179.

(5)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 179، 180 .

⁵(6)- عباس : مصدر سابق، ص 165. أنظر كذلك ، بوعزيز : الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 – 1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987، ص 59.

الإضطهاد، وعلى رأسهم مصالي الذي حكم عليه بالسجن لمدة ستة عشر عاما مع الأعمال الشاقة يوم 17 مارس 1941، كما اضطهدت الشيوعيين وهذا راجع إلى سوء العلاقة بين حكومة فيشي وروسيا⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، فإن الجزائر أصبحت حقل تجارب سياسية واقتصادية لألمانيا وحكومة بيتان، إذ طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر في إطار المشروع الاستعماري المعروف بـ "أورو-أفريك"، حيث راجت فكرة إشاعات قوية بأن ألمانيا سوف تقوم بمنح قسنطينة وتونس لإيطاليا مقابل حيادها، وهران والمغرب الأقصى لإسبانيا، أما العاصمة فتحتفظ بها فرنسا⁽²⁾. وقد شرعت فرنسا وألمانيا في البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية، كما ظهرت محاولات لزراعة القطن، ومد خط حديد عبر الصحراء يربط سهل النيجر بالبحر الأبيض المتوسط في إطار خطة تصنيع شمال إفريقيا⁽³⁾.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت سنة 1941 سنة صعبة على الأهالي، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تزويد فرنسا بالحبوب، فقد حرم بذلك الأهالي من خيرات بلادهم، بما في ذلك الموارد الاقتصادية الأولية، مما أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، وصلت إلى حد أن الأهالي أصبحوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة⁽⁴⁾، وهذا عكس ما ذهبت إليه "جوان غيلبسبي" أن سبب الأزمة الاقتصادية في الجزائر هو قطع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، مما أدى إلى ابقاء الجزائر في حاجة شديدة إلى الكثير من المنتجات الصناعية والمواد الأولية⁽⁵⁾.

1

2

³(1)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 179

⁴(2)- نفسه: ص 189، 188.

(3)- غيلبسبي: مرجع سابق، ص 70.

(4)- عند بداية الحرب العالمية الثانية تطوع عباس للعمل في الجيش الفرنسي كصيدلي في القسم الاحتياطي، فجدد وأرسل إلى ترويس Troyes ليتولى مهمة تكوين المرضى في قسم الصحة العسكرية و عند استسلام فرنسا وعقد الهدنة مع الألمان عاد إلى الجزائر.

(5)- بوعزيز: مرجع سابق، ص 60، 63. أنظر كذلك: STORA : op-cit , p 108, 111.

(6)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 184.

5

أمام هذه الظروف السياسية والاقتصادية المزرية والصعبة التي كانت تمر بها الجزائر، ظهر فرحات عباس على الساحة السياسية الجزائرية من جديد⁽¹⁾، ذلك بإرساله رسالة في شكل مطالب وبرنامج عمل إلى المارشال بيتان بتاريخ 10 أفريل 1941، ضمنها جملة من الاصلاحات الضرورية لمعالجة الأوضاع المزرية في الجزائر، وقد شملت هذه المقترحات إصلاحات في جميع الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الدينية والادارية)، وكان عنوان هذه الرسالة هو جزائر الغد L'Algérie de demain⁽²⁾.

انتقد عباس بشدة النظام الاستعماري الذي خضعت له الجزائر منذ أكثر من قرن. وكانت هذه الرسالة أكثر حدة من لهجة المطالب التي قدمها المؤتمر الاسلامي إلى حكومة الجبهة الشعبية عام 1936⁽³⁾.

كان رد فعل المارشال بيتان غامضا، لم يتضمن أي التزام، وجاء بذلك مخيبا لآمال عباس⁽⁴⁾.

كانت الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة خلال 1940 - 1942 تفتقر إلى القيادة، فقد مات ابن باديس، وسجن مصالي، وتطوع عباس في الحرب، بينما ابن جلول فقد الناس الثقة فيه، لذلك كان الجزائريون بأمس الحاجة إلى من يقودهم ويعبر عن رغباتهم وآمالهم خلال الحرب التي ساد فيها الفراغ السياسي⁽⁵⁾. كما كان الحال كذلك للادارة الفرنسية التي كانت خاضعة لمراقبة أتباع المارشال بيتان، بينما أتباع ديغول فكانو يحاولون تنظيم أنفسهم⁽⁶⁾.

نزول الحلفاء:

أمام ضبابية مستقبل الجزائر تحت سيطرة حكومة فيشي على الحكم، قام الحلفاء بالنزول في شمال افريقيا

1

2

3

4

(1)- جوليان: مرجع سابق، ص 179، 180. أنظر كذلك: NOUSCHI, op-cit, p130.

⁵(2)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 185.

(3)- Ben Youssef, BEN KHEDDA : Les origines du 1^{er} novembre 1954,ed dahlab,

Alger,1989, p 84.

⁶(4)- عباس: مصدر سابق، ص 166.

يوم 08 نوفمبر 1942 ، هذا التاريخ يعتبره جل مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية .

كانت نظرة الجزائريين لهذا النزول يطغى عليها طابع التفاؤل باعتباره بداية لعهد جديد في الجزائر، ونهاية للحواجز التي ظلت تحجب الواقع الجزائري عن العالم، خاصة أن الميثاق الأطلسي نص على أن تكون جميع حقوق الشعوب الكبيرة منها والصغيرة محترمة في العهد الجديد⁽¹⁾. كما أدى هذا النزول إلى كشف ضعف فرنسا في نظر الأهالي، وساهم في يقظتها وعززت تمسكها بحقها في تقرير مصيرها⁽²⁾.

شهدت نهاية سنة 1942 إطلاق سراح زعماء الحزب الشيوعي تحت ضغط روسيا، والعودة إلى العمل بقرار كريميو لصالح اليهود تحت ضغط يهود أمريكا، في حين بقي أعضاء حزب الشعب في السجن⁽³⁾.

اتصل عباس بروبيرت مورفي Robert MURPHY (ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الأمريكي روزفيلت في الجزائر) قبل النزول، وكان آخر إجتماع بينهما كان يوم 07 نوفمبر 1942 (قبل يوم واحد من الإنزال)، لكن لا ندري محتوى هذه اللقاءات والاجتماعات ولا أهدافها⁽⁴⁾، لكن يؤكد المؤرخ الدكتور سعد الله أن الشروع في إعداد وثيقة البيان الجزائري كان من وحي هذه الإتصالات⁽⁵⁾.

استغل عباس حدث نزول الحلفاء في الجزائر، ولاشك أنه قد استفاد من تجربة المؤتمر الإسلامي ومشاركته في الحرب العالمية الثانية، وتطور الأحداث في عهد نظام فيشي، فقام بعدة اتصالات مع ممثلي حزب الشعب الجزائري منهم الأمين

¹(5)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 195.

(6)- نفسه، ص 201.

²

³

⁴(1)- يذكر في هذا الصدد السيد بن يوسف بن خدة أن روبرت مورفي أشار إلى هذه الاتصالات التي جرت مع عباس فرحات في كتابه "ديبلوماسية من بين المحاربين" غير أننا لم يسعنا الحظ لتصفح هذا الكتاب والتأكد من صحة هذا الخبر لأسباب خارج طاقتنا، كما لم نتحصل على شهادة من عباس لإثبات ذلك.

(2)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 201.

(3)- نفسه، ص 205.

(4)- جوليان: مرجع سابق، ص 312. أنظر كذلك بوعزيز: مرجع سابق، ص 63، 64.

(5)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 206. أنظر كذلك: جوليان، مرجع سابق، ص 312.

(6)- COLLOT :Le mouvement, op-cit, pp 154, 155.

دباغين، حسين عسلة، ومع عضوين من جمعية العلماء وهما الشيخان : محمد خير الدين والعربي التبسي، كما اتصل بروبيرت مورفي وأغستين بيرك Augustin BERQUE المسؤول الفرنسي للشؤون الأهلية في الجزائر⁽¹⁾.

توجت هذه الاتصالات بإعداد مذكرة قدمها الجزائريون إلى السلطات المسؤولة في الجزائر (انقلترا، أميركا، فرنسا)، باسم ممثلي المسلمين الجزائريين بتاريخ 20 ديسمبر 1942⁽²⁾.

وإذا كان الحلفاء قد اكتفوا باستلام هذه الوثيقة دون الرد عليها، فإن السلطات الفرنسية قد رفضتها بدعوى أنها تجرأت على تجاوزهم، واعتبرت الحلفاء شركاء لهم في حكم الجزائر⁽³⁾. وبنصيحة من مورفي وبيرك، أعيدت صياغة المذكرة يوم 22 ديسمبر من نفس السنة، وقدمت إلى السلطات الفرنسية⁽⁴⁾.

وفي 24 ديسمبر من نفس السنة أعتيل الحاكم العام ديرلان DERLAN في ظروف غامضة. مما فتح الطريق أمام ظهور الجنرال جيرو GIRAUD منافس الجنرال ديغول في قيادة المقاومة، فكان الحلفاء آنذاك منقسمين حول زعامة المقاومة، فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى الجنرال جيرو، كان من الطبيعي أن تؤيد بريطانيا الجنرال ديغول الذي كان حينئذ في لندن⁽⁵⁾.

قابل وفد من الجزائريين الجنرال جيرو في 17 جانفي 1943⁽⁶⁾، فرفض هذا الأخير مقترحات الوفد، وأجاب به بأنه يحارب ولا يشتغل بالسياسة، وأنه يهتم بالتجنيد أكثر من اهتمامه بقضية الإصلاحات⁽⁷⁾.

1

2

3

4

⁽¹⁾ - سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 202.

⁽²⁾ - حميد عبد القادر: فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 88.

⁽³⁾ - سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 208.

⁽⁴⁾ - زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 222، 223.

⁽⁵⁾ - نفسه، ص 223.

⁽⁶⁾ - محفوظ، قداش، الجيلالي، صاري: المقاومة السياسية الجزائرية (1900-1954)، الطريق الصلاحي والثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977، ص 72.

6

7

ظهور البيان :

أمام انهزام فرنسا بسرعة أمام الألمان، وما أعقب ذلك من أوضاع غامضة في الجزائر، اغتنمها فرحات عباس لاستئناف عمله السياسي بإرسال تقريره المعروف إلى "رئيس الدولة الفرنسية" بعد سقوط الجمهورية الثالثة، مراعيًا في ذلك فرصة الحرب لإعتقاده أنها أولى من الظروف العادية للمطالبة بمجموعة من الإصلاحات في صالح الجزائريين تخص عدة ميادين، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي توالى فيما بعد، لتعطي للعمل السياسي حركية جديدة ومجالًا أوسع وأفقًا أرحب⁽¹⁾.

وهكذا أدى تضافر هذه العوامل، صغيرها وكبيرها إلى ظهور بيان الشعب الجزائري⁽²⁾، لذلك يمكن القول بأن البيان عملاً أملت الظروف وتم تحريره بالإرتباط بحالة الحرب القائمة وقتئذ⁽³⁾.

في خضم هذه الظروف، اجتمع في العاصمة بمكتب المحامي أحمد بومنجل كل من عبد النور تامزالي (رئيس القسم القبائلي في النيابة)، أحمد غريسي (نائب مالي)، عبد القادر قاضي (مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين)، الدكتور الأمين دباغين، حسين عسلة (عضوان من حزب الشعب الجزائري)، الشيخان محمد خير الدين، العربي التبسي (من جمعية العلماء)، ابن جلول، فرحات عباس، محمد الهادي جمام (رئيس جمعية الطلبة) والدكتور سعدان (مستشار عام)، اتفق هؤلاء على خطة مبدئية، وقرروا إصدار بيان يتضمن مطالب للجزائر وكلفوا فرحات عباس، فتولى الأمر بمقر سكناه وأطلق عليه اسم بيان الشعب الجزائري⁽⁴⁾.

1

2

3

⁴(1)- عباس: مرجع سابق، ص 168. أنظر كذلك: أحمد، توفيق المدني: حياة كفاح، الجزء الثاني (1925--1954)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977، ص 209.

محمد، خير الدين: مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 17.

(2)- عبد القادر: مرجع سابق، ص 58.

(3)- وهذا عكس ما ذهب إليه بول اميل سارسان الذي يقول أن البيان تم إنشاؤه اعتمادًا على الميثاق الأطلسي فقط.

(4)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 208.

كان عباس، وهو يحرر البيان قد وضع نصب عينيه ضرورة تحقيق الإجماع الوطني، لذا عمل بنفس التصور الذي كان لديه لما أنشأ حزب التجمع الشعبي الجزائري، الذي أخذ شكل جبهة مفتوحة على كل التيارات السياسية الجزائرية، واستطاع عباس في البيان أن يمزج بين أفكار مصالي الحاج الثورية، ونظرة العلماء الاصلاحية التي يلتقي معهم فيها⁽¹⁾، وكان يهدف بذلك إلى تحقيق الوحدة السياسية للجزائريين- وقد حرر عباس البيان اعتمادا على الوثائق الجزائرية السابقة (مطالب النخبة، المؤتمر الاسلامي، مبادئ حزب الشعب الجزائري، أفكار الثورة الفرنسية، روح الميثاق الأطلسي)⁽²⁾، لذلك كان البيان وثيقة رومانتيقية أكثر منها واقعية⁽³⁾.

يبدو من خلال استعراضنا للاجتماع السابق بمكتب بومنجل، أنه قد ضم جل اليارات السياسية الجزائرية من نواب وعلماء وحزب الشعب، بإستثناء الحزب الشيوعي. هذا ما أعطى الصبغة الوجدانية لبيان الشعب الجزائري، لذلك فهذا الاجتماع هو محاولة من الوطنيين لمواجهة جماعية وتعبير عن رأي موحد-

بعد أن تم عباس تحرير البيان، عرضه على رفاقه في اجتماع مصغر في 07 فيفري 1943 حضره ثلاثون عضوا للمصادقة عليه، ورغم عدم رضى أعضاء حزب الشعب الذين رأوا أن مطالبه معتدلة وفي مستوى طبقة برجوازية وقد أيدهم في هذا الطرح بومنجل، إلا أنهم قدروا الظروف وتحلوا بالمسؤولية في سبيل نجاح هذه الوحدة، ووافق أعضاء جمعية العلماء بسهولة لتبقى الخطوة الثانية هي موافقة المنتخبين والنواب الذين يعارضون فكرة الاستقلال، مما تطلب جهدا كبيرا من طرف عباس ورفاقه في سبيل اقناعهم بفكرة انشاء دولة جزائرية في اطار فيدرالي مع فرنسا، وكلف البحث في سبيل الحصول على امضاء أحدهم مدة شهر كامل، في بعض الأحيان مع إعادة النقاش والتبريرات في كل مرة-

1

2

3

وفي الأخير تضامنت البرجوازية المسلمة مع البيان خلافا لتوقعات الادارة الفرنسية، حيث تعزز بتوقيع ثلاثين نائبا⁽¹⁾.

محتوى البيان :

شكل البيان وثيقة سياسية متطورة، بل أصبح ميثاقا للجزائر حسب جوليان⁽²⁾، وفتح عهدا جديدا للعمل الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية، وقد إستقرأ هذا البيان بكيفية موضوعية ونزيهة حصيلة مائة واثنى عشر من الاحتلال الفرنسي للجزائر، واستقرأ التاريخ الاستعماري وعبر عن مطامح الشعب الجزائري الوطنية ، ووضح بدون حقد ولا عنف المشكل الجزائري في اطاره الحقيقي غداة نزول الحلفاء⁽³⁾.

احتوى البيان على خمسة فصول، تناول في القسم الأول الذي هو عبارة عن ديباجة وضع الجزائر منذ وصول الحلفاء، أما القسم الثاني فتناول أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، والقسم الثالث تحدث فيه عن العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1830، في حين تناول القسم الرابع فشل الاصلاحات الفرنسية واندلاع الحرب العالمية الثانية، وأهمية نزول الحلفاء، بينما تضمن القسم الخامس والأخير مطالب الجزائريين المتمثلة في النقاط التالية :

1- إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر، وتحريم ادماجه وضمه عنوة.
2- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة .

3- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

أ- حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون تمييز ديني ولاجنسي.

ب- إلغاء الاقطاعية الفلاحية وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن لها الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.

ج- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية .

د- حرية الصحافة وحق الاجتماع.

¹(1)- KADDACHE : histoire du nationalisme algérien, tome 2, op-cit, pp 244,245.

²(2)- جوليان: مرجع سابق، ص 314.

³(3)- عباس: مصدر سابق، ص 168.

هـ- التعليم المجاني والاجباري لجميع الاطفال ذكورا وايناثا.
و- حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين
عن الدولة .

4- مشاركة المسلمين الجزائريين في حكم بلادهم مشاركة
عاجلة وفعلية إقتداء بما فعلته انجلترا والجنرال كاترو في
سوريا، والمارشال بيتان والالمان في تونس.

5- إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على
اختلاف انتماءاتهم الحزبية⁽¹⁾.

وقد نص هذا البيان على أن تحقيق هذه المطالب،
سيضمن إنضمام الشعب الجزائري بإخلاص إلى جبهة الصراع
من أجل الحرية.

تقدم الوفد الجزائري الذي كان يتكون من: ابن جلول،
تامزالي ، أورابح، ابن علي الشريف، الدكتور الأخضرى وعباس
بنص البيان إلى الوالي العام بيرطون في 31 مارس 1943،
وفي اليوم الموالي سلمت نسخا منه إلى ممثلي الولايات
المتحدة الأمريكية، انجلترا روسيا وإلى الجنرال ديغول في
لندن وإلى الحكومة المصرية⁽²⁾.

ملحق البيان:

يبدو أن الترحاب الذي لقيه البيان من طرف الحاكم
العام، هو الذي شجع عباس ورفاقه على اضافة ملحق بالبيان،
الذي كانت مهمته توضيح المطالب من جهة، ودعم الاتجاه
الوطني من جهة أخرى، وقدم الملحق بالبيان إلى الوالي العام
في 26 ماي 1943، وأرسلت نسخة منه إلى ديغول في 10
جويلية من نفس السنة⁽³⁾.

أما مضمون الملحق فهو يتكون من فصلين:
الأول: خاص بإصلاحات آجلة لما بعد الحرب، ويتضمن على
الخصوص قيام دولة جزائرية لها دستورها الخاص، يضعه
مجلس تأسيسي جزائري، منتخب من طرف الجزائريين
قاطبة.

الثاني: خاص بإصلاحات عاجلة تتمثل في:

¹(1)- عباس: مصدر سابق، ص 170، 173 . أنظر كذلك: زوزو: محطات، مرجع سابق ، ص 223، 224.

(2)- عباس: مصدر سابق، ص 173.

²(3)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 211.

- 1- مشاركة النواب في حكومة بلادهم وادارته، وذلك بتحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية متكونة من وزارات متوزعة بالتساوي بين الفرنسيين والمسلمين، وتحويل المديرات الحالية إلى مديريات وزارية، ويكون الحاكم العام رئيسا للحكومة الجديدة.
- 2- تمثيل المسلمين بالتساوي مع الفرنسيين في مختلف الهيئات والمجالس الحكومية والإقليمية والإدارية والنقابية.
- 3- الادارة الذاتية للبلديات القائمة طبقا لقانون 1884، وتحويل الجماعات إلى مجالس بلدية يكون شيخها هو رئيسا لها.
- 4- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الوظيف العمومي.
- 5- إلغاء جميع القوانين والاجراءات الاستثنائية .
- 6- المساواة أمام ضريبة الدم والتجنيد.
- 7- رفع الراية الجزائرية من طرف المجندين الجزائريين في الجبهة الجزائرية⁽¹⁾.

تطور فكر فرحات عباس:

من خلال استعراضنا لمطالب البيان وملحقه، نلاحظ التطور السياسي في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، بحيث توحدت من جديد أكثر مما كانت عليه في المؤتمر الاسلامي الجزائري، فكانت مطالبه ترضي جميع التيارات (العلماء، النخبة، النواب وحزب الشعب)، فنجد مثلا هذه المطالب كلها تقريبا طالبت بها الحركة الوطنية في المؤتمر الاسلامي باستثناء نقطة واحدة وهي مستقبل الجزائر، فالمؤتمر الاسلامي طالب بإلحاق الجزائر بفرنسا، بينما البيان طالب بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة إستقلالاً ذاتياً. وهذا يدل على تطور فكر عباس والنخبة الذي بدأ ينفذ إلى صميم الأمة الجزائرية، فعباس الذي أنكر وجود وطن إسمه الجزائر قبل سبع سنوات بمقولته الشهيرة "فرنسا هي أنا" أصبح يطالب بجمهورية جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا. وهذا ما يجعل الباحث يتساءل عن الدوافع التي دفعت عباس إلى هذا التغيير السريع والمفاجيء في سياسته. فهل كان عباس يقصد شيئاً آخر غير ما هو النص؟. لا يخفى على أحد

¹(1)- عباس : مصدر سابق، ص 175، 178.

عدم جهل الرجل، بالرغم من ثقافته الغربية، بتاريخ الدولة العربية ودورها الحضاري، وتأثيراتها في الحضارة الأوروبية نفسها مادام هو نفسه يشير في كلمته إلى ذلك. ولعل نفيه لوجود الوطن الجزائري كان بالمعنى السياسي للدولة الوطنية بمفهومها المعاصر قياسا لما كان عليه الأمر في زمن ولى، كان فيه امتداد الأمة العربية الاسلامية واسعا للغاية على غرار الامبراطوريات الأوروبية المسيحية في القديم وفي العصور الوسطى⁽¹⁾.

وربما تكون هذه المقولة عبارة عن مراوغة سياسية لابعاد التهمة التي كان المعمرون قد ألصقوها به باعتباره وطنيا والعلماء وهابيين، وفي ذلك الوقت كانت فرنسا تخشى هذين المصطلحين "الوطنية والهابية"، فقد كانت فكرة الوهابية قبل عام 1939 تبدو للاستعمار مليئة بالمخاوف لأنها كانت تمثل مركز الثقل في الصراع الفكري في البلاد الاسلامية⁽²⁾. لذلك جاء هذا التصريح من عباس دفاعا عن نفسه، بينما في سنة 1943 تغيرت المعطيات وبدأ عباس يؤكد بالعمل عكسما صرح به عام 1936، لهذا فإن فهم الاحداث التاريخية يجب دراستها في اطارها التاريخي واستحضار كل الظروف ومعطيات ذلك الحدث.

المهم أن هذا الكلام لعباس سيبقى لغزا لمدة طويلة إلى أن نتحقق من دواعيه ونتأكد من مراميه بعد أن ضاعت من الباحثين فرصة مساءلة صاحبه للكشف عن حيثياته وملايساته قبل رحيله. ومهما كانت مقاصده فالمؤكد أن عباس كان قد تأثر بردود الفعل القوية عليه، بالأخص من جانب العلماء الذين كانوا يؤثرون عليه في مجال اللغة العربية والعقيدة الاسلامية والارشاد الديني، فيتراجع ويتكشف له وجود الوطن الجزائري، ويصدر مجلة أسبوعية تحمل عنوان "الوطن" كما سيتأثر بجهات وعوامل أخرى تجعله يتخلى نهائيا عن سياسة الاندماج

¹(1)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 23.

²(2)- مالك، بن نبي: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، 1985، ص 12.

³(3)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 23، 24.

لصالح "الجمهورية الجزائرية" مستقلة عن فرنسا ومرتبطة بها فيدراليا لا غير⁽¹⁾.

2- موقف السلطات الفرنسية من البيان:

لقد أظهر بيرطون ارتياحه للبيان، واعتبره أساسا لدستور مقبل للجزائر، وتشكلت على اثره "لجنة البحث الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية" لدراسته من وجهة اقتصادية واجتماعية، وليست سياسية واعداد مشروع الاصلاحات، لكن في الحقيقة كانت تهدف إلى تهدئة الاوضاع حتى تنتهي الحرب، ويظهر أن تكوين فرنسا للجان أثناء الحرب كان بهدف كسب الوقت، وتذويب الحماس الوطني وخلق انقسامات داخل الحركة الوطنية التي التفت حول البيان⁽²⁾.

لكن الادارة الفرنسية سرعان ما أظهرت موقفها الحقيقي، القائم على رفض المطالب التي تضمنها البيان، وأخذ الموقف الفرنسي يتحول من الليونة والتفهم الذي ظهر بهما الوالي العام بيرطون إلى الرفض، ويتجلى ذلك عندما أصبح الجنرال كاترو CATROUX واليا عاما بعد أن وصل ديغول إلى الجزائر في 01 جوان 1943 الذي جمد الجنرال جيرو⁽³⁾، فتعقد الوضع وتوترت القضايا السياسية بتولي ديغول الامور الفرنسية الذي رفض بشدة أي تعديل على نهج أسلافه.

وقد أبدى كاترو تعنتا وصلابة لم يلمسهما الجزائريون في عهد سلفه بيروطون⁽⁴⁾، حيث أعلن أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ولن تقبل فرنسا أبدا أن تترك الجزائر مستقلة، وتتضح سياسته أكثر من خلال التصريح الذي أدلى به يوم 23 جوان 1943 قائلا: " ... يجب أن يكون النصر للشاغل الشاغل، وليس من المناسب أن تشوش العقول بإجراءات سابقة لأوانها وسيحصل كل ما يلزم في الوقت المطلوب ولكن على صعيد الوحدة الفرنسية، لأن وحدة فرنسا والجزائر تشكل

²(1) - سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 210، 211.

(2) - نفسه، ص 214.

(3) - العلوي : مرجع سابق ،ص 199.

(4) - جوليان : مرجع سابق، ص 224، 225.

مبدأ لا محيد عنه، وبالتالي كل عمل يرمي إلى تمزيق الوحدة فهو مرفوض⁽¹⁾.

وعندما انعقدت الدورة الطارئة للجان الوفود المالية بتاريخ 22 سبتمبر 1943 ، رفض النواب المسلمون حضور الاجتماعات وأكدوا تمسكهم بالمبادئ التي تضمنها البيان، فثارت ثائرة كاترو الذي أقدم على حل القسم الأهلي للنيابة العامة العامة، واعتقل عباس وعبد القادر السايح وقام بنفيهما إلى تبليبة جنوب القطاع الوهراني⁽²⁾.

غير أن مقاطعة النواب لاجتماعيات الوفود المالية سرعان ما تفككت وتلاشت، نتيجة قيام اثني عشر من الموقعين على البيان بتقديم اعتذار للحاكم العام عما بدر منهم من مقاطعة المجالس المالية، وأكدوا له وطنيتهم وولائهم لفرنسا⁽³⁾. كما كان رد الفعل الشعبي على ذلك النفي عنيفا⁽⁴⁾، فقد عرفتم مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وسطيف وغيرها مظاهرات شعبية احتجاجية، تراجع كاترو على إثرها، وألغى قرار حل القسم الأهلي من النيابات المالية، وأطلق سراح عباس والسايح في 02 ديسمبر 1943⁽⁵⁾.

3- إصلاحات فرنسا في الجزائر (1943 - 1944):

1

⁽¹⁾2- عباس : مصدر سابق ، ص 215. أنظر كذلك: بوعزيز: مرجع سابق، ص 96.

⁽²⁾- سعد الله: مرجع سابق، ج2 ، ص 215.

⁽³⁾- ذكر بن يوسف بن خدة لابن العقون أن من الأسباب التي أدت إلى هذا الرد الفعل الشعبي والمظاهرات زيادة على اعتقال عباس والسايح قامت السلطات الفرنسية باعتقال جماعة أخرى من أعضاء حزب الشعب منهم : الأمين دباغين، مزغنة و ابن خدة بسبب أنهم كانوا يدعون ضد التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي والدعوة إلى الوثوف مع مطالب البيان الجزائري .

⁽⁴⁾- عباس: مصدر سابق، ص 178.

3

4

5

قبل الشروع في الحديث عن الاصلاحات الفرنسية في الجزائر من صدور البيان إلى عشية تأسيس تجمع أحباب البيان والحرية، لابد من الإشارة إلى أن هناك إصلاحات قامت بها السلطات الفرنسية بعد نزول الحلفاء، وتتمثل في إعادة قرار كريميو لليهود وإطلاق سراح أعضاء الحزب الشيوعي - كما أشرنا سابقا- لكنها لم تقم بأي إصلاح بالنسبة للأهالي المسلمين.

أول مشروع إصلاحي ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الأهالي، هي تلك الاصلاحات التي أعلن عنها ديغول في 12 ديسمبر 1943 في خطبة له في قسنطينة، محاولة منه إحتواء الاستياء العام الذي كانت عليه الجماهير الجزائرية، نتيجة ما قوبلت به مطالبها ويتضمن ذلك المشروع نقطتين هما:

1- منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الاسلامية.

2- زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس النيابية⁽¹⁾.

وفي 19 ديسمبر من نفس العام أصدر ديغول قرار تم بمقتضاه تأسيس لجنة الاصلاحات الثانية، تتكون من ستة جزائريين⁽²⁾، وستة فرنسيين وأربعة من الموظفين في الادارة الفرنسية⁽³⁾.

وقد التقى أعضاء هذه اللجنة بزعماء الحركة الوطنية الجزائرية وهم: عبد القادر السايح، فرحات عباس، مصالي الحاج، محمد البشير الابراهيمي، عمار أوزقان، إبراهيم بيوض، بصفتهم ممثلين لمختلف اتحايات الحركة الوطنية، وتقدم كل واحد منهم إلى اللجنة بتقرير مكتوب وموقع بالتواريخ التالية:

- تقرير الحزب الشيوعي، قدمه عمار أوزقان بتاريخ 23 ديسمبر 1943.

¹(1)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 218.

(2)- أسماء الجزائريين في هذه اللجنة هم: تامزالي، ابن جلول، الشيخ القاسمي، فضيل، عبد القادر قاضي وابن قانة.

(3)- سعد الله: مرجع سابق، ج2، ص 219.

- تقرير النواب المسلمين يوم 03 جانفي 1944 ، ممضي من طرف عباس و السايح.
- تقرير جمعية العلماء المسلمين، قدمه الابراهيمي في 03 جانفي 1944.
- تقرير ابراهيم بيوض عن أبناء وادي ميزاب في 03 جانفي 1944.

- تقرير مصالي الحاج، وقدمه في 07 جانفي 1944⁽¹⁾.
 إن الدارس لمضمون هذه التقارير يستخلص بعض مواقف هذه الاتجاهات في الحركة الوطنية، وتتمثل أساسا في تمسك النواب بروح البيان من خلال إعادة التأكيد -خاصة في المجال السياسي- على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. أما جمعية العلماء أكدت على وجوب القيام باصلاحات في المجال الديني عبرت عنها في جملة من المطالب، أما مصالي فقد حث على الاعتماد على المطالبة بالاستقلال كحل للقضية الجزائرية، بينما طالب الحزب الشيوعي بتعميم حق المواطنة الفرنسية على كل شرائح الأمة الجزائرية.
 وفي 30 جانفي 1944 ألقى ديغول خطبته المشهورة في برازافيل⁽²⁾، وهي الخطبة التي أعلن فيها أن هدف السياسة الفرنسية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها، ولاشك أن الشعب الجزائري لم يكن هو المقصود في ذهن ديغول فهو يتحدث عن الشعوب المستعمرة، لأن الفرنسيين كانوا يعتبرون الجزائر جزءا من فرنسا، وهي دائما لها حالة خاصة.

مرسوم 07 مارس 1944:

كانت فرنسا تهدف باصلاحات في الجزائر، إلى كسب الوقت واثارة الانقسامات في تيارات الحركة الوطنية الجزائرية التي إلتفت حول البيان، وفي هذا الاتجاه تقدم ديغول بمرسوم قسنطينة في السابع مارس 1944، وهو عبارة عن جملة من الاصلاحات، ويقع هذا المرسوم في ثمانية فصول⁽³⁾ نذكر منها على سبيل الميثال:

¹(1)- أنظر التقارير بكاملها في: ابن العقون : مرجع سابق، ص 253، 269.

²(2)- ديغول : مصدر سابق، ص309.

(3)- Paul-Émile ,SARRASIN : La crise Algérienne, ed des édition de gerfs , paris, 1949, pp 200,203.

1- أن يتمتع المسلمون الجزائريين بجميع الحقوق، وتقع عليهم نفس الواجبات مثل الفرنسيين غير المسلمين .
2- المساواة أمام القانون بين الفرنسيين والجزائريين دون إستثناء مع إلغاء القوانين الاستثنائية، ما عدا قانون الاحوال الشخصية.
3- أن يصبح الفرنسيون المسلمون مواطنين فرنسيين بعد مصادقة المجلس الوطني الفرنسي، أما الآن يسجلون في قوائم الانتخاب مع زيادة عددهم ودرجاتهم⁽¹⁾.
نلاحظ أن هذا المرسوم أصدره ديغول اعتمادا على القوانين السابقة التي أصدرتها فرنسا من أجل المواطنة الفرنسية للمسلمين منها قانون الجنسية الصادر في 14 جويلية 1865، قانون فيفري 1919⁽²⁾.
إن مرسوم 07 مارس 1944، كان نسخة من مشروع بلوم- فيوليت، وإذا كانت النخبة متحمسة لتلك الاصلاحات في سنة 1936 ، فإنها حاربتها وتجاوزتها عام 1944، لأنها كانت مخالفة تماما لهدفها المتمثل في تأسيس دولة جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا⁽³⁾، واشترك مع النخبة في رفضها الاصلاحات جماعة العلماء المسلمين ومصالي⁽⁴⁾.

¹(1)- يحي ، بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامفية ، الجزائر، 1985، ص 122، 123.

(2)- SARRASIN : op-cit , p 200

²(3)- رضوان، عينايد ثابت: 08 ماي في الجزائر، ترجمة ، عينايد ثابت ومغيلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 45.

(4)- العقاد: مرجع سابق، ص 49. أنظر كذلك بوعزيز: سياسة التسلط، مرجع سابق، ص 124.

4- العمل الوحدوي في تجمع أحباب البيان والحرية:

تأسيس تجمع أحباب البيان والحرية:

لم يجد عباس وصحبه أي إستجابة لمطالبهم في مرسوم 07 مرسوم 1944، وأمام هذا الوضع كثف عباس اتصالاته من جديد مع جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري لجمعهم حول البيان والدفاع عنه، وكللت هذه الاتصالات بتأسيس "تجمع أحباب البيان والحرية"⁽¹⁾، بعد أسبوع واحد فقط من صدور ذلك المرسوم، وقدم ملفه إلى دار العمالة بقسنطينة في 14 مارس 1944، فكان عباس كاتبه العام، وقد شارك نفر حثيث من النواب والنخبة والعلماء وحزب الشعب والطلبة، ويتعذر في الحقيقة إحصاء عدد الذين انضموا من الجزائريين إلى هذا التجمع وإن ذكرت بعض المصادر أنه انضم إليه في وقت قصير حوالي نصف مليون شخص، وقد يكون هذا التقدير العددي دالا على حسن استقطاب هذا التجمع للجزائريين-

ورغم تباين اتجاهات أعضاء التجمع، إلا أنه تم التوفيق بين مختلف الايديولوجيات والتيارات، بإتفاق حول مبادئ هامة وخطوط عريضة وبحث الجميع عن نقاط الاشتراك والتفاهم، ونبذوا عوامل الشقاق والانقسام، إذ تقبل حزب الشعب فكرة الجمهورية الفيدرالية، وتخلي دعاة الاندماج عن فكرتهم الاندماجية، وألحت جمعية العلماء على مراعاة أهدافها ومبادئها⁽²⁾، واعتبر الجميع البيان بمثابة الميثاق الجزائري الذي يجب التمسك به.

عارض هذا التجمع الحزب الشيوعي الجزائري، ولم ينضم إليه وأسس حركة مضادة باسم "حركة أحباب الديمقراطية

¹(1)- عبد الحميد، زوزو: "الجديد في الثامن ماي 1945"، في مجلة الثقافة، العدد 109 (أوت 1995)، ص 43.

(1)- العلوي: مرجع سابق، ص 200.

(3)- ابن العقون: مصدر سابق، ج2، ص 292، 294.

والحرية" في سبتمبر 1944، ودعت في بيان لها إلى إتحاد الشعبين الجزائري والفرنسي⁽¹⁾.

أهداف التجمع:

- إعتد تجمّع أحباب البيان والحرية في نضاله على أهداف ضمنها في برنامج مسطر، يتمثل في النقاط التالية:
- الدفاع عن البيان كمهمة عاجلة، وتحقيق ما جاء فيه.
- نشر أفكار التجمع لمحاربة الاستعمار بجميع أشكاله في إفريقيا وآسيا، وضد القوى التي تسيطر على الشعوب.
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية، وخلق عالم جديد يحترم الإنسان دون تمييز في الأجناس.
- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة معادية للاستعمار.
- العمل على إلقاء المحاضرات في كل المناطق خاصة المناطق الفرنسية من أجل خلق روح التضامن والتعايش بين مختلف السكان⁽²⁾.

وقد سجل إقبال الجماهير على التجمع رقما قياسيا - كما أشرنا إليه سابقا-، مما يدل على رغبتها الأكيدة في التحرر والاستقلال، ويبرر هذا الإقبال بجملة من الأسباب أهمها:

- التجمع يمثل حركة وحدوية في العمل السياسي، جمع كل التيارات السياسية تحت مظلة واحدة، ماعدا الحزب الشيوعي.

- الظروف العامة التي كانت تعيشها الجزائر، فرضت على الجزائريين الوحدة والتكتل قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.
- وجود حزب وطني مهيكّل ومنظم، سمحت له الظروف العمل في الأطار الشرعي.
- الموقف الإداري الفرنسي المتناقض والمضطرب، وغير القادر لتعدد القوى، مما أدى إلى ضرورة الوحدة.

نشاطات التجمع:

بعد المؤتمر التأسيسي في 14 مارس 1944، تحرك تجمع أحباب البيان والحرية من أجل إعداد

الرأي العام للإنضمام إليه، والدفاع عن قضيته والعمل لبلوغ أهدافه، ذلك بواسطة الدعاية والاحتجاجات، واصدار المناشير عقد التجمع أول مؤتمر جهوي له بقسنطينة بتاريخ 22 ماي 1944، حضره ممثلوا مختلف التيارات الوطنية، وبعد مداوات حول مرسوم 07 مارس 1944 أظهر التجمع عدم رضاه به، كما اعتبر نظام فيشي أنه ضرب لحرية الرأي وحرية الضمير: ضربات قاسية لذلك طالب المؤتمرون بما يلي:

تحرير المساجين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج -
ارجاع حق التنقل والوعظ والارشاد للشيخ الابراهيمى، -
(1) وايقاف حملات الشرطة التعسفية ومضايقاتها له
وفي 15 سبتمبر من نفس السنة، ظهر العدد الأول من جريدة المساواة الأسبوعية الناطقة باسم التجمع، وكان كاتبها العام عباس ، والتي لقيت رواجاً هائلاً بحيث تفيد بعض المصادر عن وصول عدد نسخها إلى ألف وثلاثمائة نسخة⁽²⁾، وهو ما يزيد عن عدد النسخ المسموح بها بثمانى مرات، مما يدل على إقبال الجماهير على اختلاف انتماءاتهم فاق كل توقع⁽³⁾ وتقدير.

كما عقد التجمع مؤتمراً آخراً في جانفي 1945 في مدينة الجزائر، وقد أسفر عن المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، كما طالب بجعل اللغة العربية لغة رسمية⁽⁴⁾. عقب هذا المؤتمر اصدار قرار في 25 جانفي 1945 ، فبعد اجتماع خلايا التجمع في ندوة اعلامية، انطلق فيه المجتمعون من مبدأ تطبيق الديمقراطية، وأعلنوا تمسك التجمع بالمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها البيان الجزائري الصادر يوم 10 فيفري 1943 وملحقه، ويعتبرونهما الركيزة الأساسية والقاعدة السياسية الجديدة للجزائريين، بينما في المجال الانجازات الحالية، فإنهم يأخذون قراراتهم من قبل جمعية تقوم بدراسة الحالة

⁽¹⁾- Archive de wilaya de Constantine : document inédits du mouvement national algérien "les amis du manifeste et de la liberté", textes fondamentaux, 1943- 1945,p 67.

(2)- AGERON : op-cit , p 568.

⁽³⁾2- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 225.

(4)- ابن العقون: مصدر سابق، ج2، ص 316.

(5)- A.W.C : op-cit , p74.

الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين، وكل هذا في إطار المبادئ الديمقراطية، مع مشاركة الجماهير الجزائرية في الحكم، كما جاء فيه المطالبة بتحويل الجمعيات الجزائرية إلى برلمان جزائري وإقامة العدالة في التمثيل في كل الهياكل الحكومية وفصل الدين الاسلامي عن الدولة، والعفو العام عن اسياسيين الذين وضعوا تحت وتحرير كل المنفيين أو (1)الإقامة الجبرية بالخصوص مصالي الحاج

المؤتمر الوطني الأول لتجمع أحباب البيان والحرية:

إنعقد مؤتمر التجمع في العاصمة أيام 02، 03، 04 مارس 1945، وقد وصلت عدد قسّمات آنذاك عبر أنحاء الوطن إلى مائة وستين قسمة، معظمها في عمالة قسنطينة (80)، فعمالة الجزائر (60)، ثم وهران (25)، ويرجع بن يوسف بن خدة ذلك إلى تواجد غالبية السياسيين في سطيف أمثال عباس، الهادي مصطفى، أحمد فرانسيس، لمين دباغين⁽¹⁾، وقد احتمت تحت غطاء التجمع أنصار وأعضاء حزب الشعب الجزائري لممارسة نشاطهم السياسي على نطاق واسع تحت شعار " الأمة الجزائرية في مسيرتها نحو التحرر والاستقلال"، بحيث كادوا أن يسيطروا على مختلف القسّمات المذكورة، مما انعكس على قرارات المؤتمر، كما ضاعف العلماء من جهتهم نشاطهم الثقافي والتربوي بتأسيس مزيد من المدارس مع تركيزهم على توعية الأمة وإيقاظ مشاعرها الوطنية، هذا في الوقت الذي كان رئيس التجمع منساقا في اتجاه التيار التحرري الذي هز الجميع⁽²⁾.
إنتهى المؤتمر بإصدار لائحة من التوصيات تتمثل في فصلين هما:

أما الفصل الأول ضمنه المؤتمر إطلاق سراح مصالي، واحتجوا على المراقبة الموضوعة عليه، وأهم ما جاء فيه:

¹(1)- BEN KHEDDA :

²(2)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 225، 226.

(3)- A.W.C : op-cit, p78.

- إن مصالي قد حوكم عليه من طرف حكومة فيشي بستة عشر سنة أعمالاً شاقة.
- هذه المحاكمة أعلن عنها بناء على قوانين إستثنائية جائرة.
- إن هذه الحكومة الفرنسية إعترفت بأن هذا الحكم غير مبرر، بتحويله من عقوبة السجن إلى عقوبة النفي.
- إن عفواً عاماً قد شمل كل الأحكام المشابهة للسابقة لصالح المعتقلين السياسيين.
- بناء على كل هذا، فإن المؤتمر يحتج بكل شدة ضد المضي في إعتقال مصالي، وجعله تحت الإقامة الجبرية⁽³⁾.
- بينما الفصل الثاني فكان فحواه:
 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية .
 - وضع دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري.
 - إستبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
 - إستبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية.
 - الاعتراف بالعلم الجزائري⁽¹⁾.

رغم النجاح الذي حققه عباس في عقد مؤتمر شامل لتوحيد النضال السياسي الوطني، إلا أنه خلال هذا المؤتمر ظهر الخلاف والانقسام في التجمع إلى معتدلين ومتطرفين، فكان الجناح الأول يتمنى إقناع السلطات الفرنسية بضرورة الحوار مع تجمع أحباب البيان والحرية لإيجاد حل وسط في إطار فكرة قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً ومتحدة مع فرنسا فيدرالياً، بينما الجناح الثاني، فإنه شدد موقفه بخصوص الاستقلال وطالب بإنشاء برلمان جزائري وحكومة جزائرية.

وقد صادق المجتمعون بالأغلبية الساحقة على هذه اللائحة⁽²⁾، وأمام تطور نوعية المطالب بوثقافة الاقبال الجماهيري على التجمع، راح المعمرون يحيكون الدسائس والمؤامرات في الخفاء لإحباط مساعي ومطالب بوقرار التجمع

³ COLLOT : Le mouvement national, op-cit , p 204.

¹(1)- سعد الله : مرجع سابق، ج2، ص 249. أنظر كذلك: A.W.C : op-cit, p79

²(2)- جوليان : مرجع سابق، ص 330.

³(3)- بسام، العسلي: نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النقاش، بيروت، 1986، 108.

(4)- COLLOT : Le mouvement national, op-cit , p 204.

التي انبثقت من مؤتمره الأول، كما إشتدت مخاوف الإدارة الاستعمارية⁽³⁾.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، نظم المكتب الدائم للتجمع مؤتمراً في العاصمة يوم 02 أفريل 1945، أكد فيه على احترامه لقرارات مارس 1945، ولأهداف التجمع ودعا المناضلون إلى عدم الاستسلام للاستفزازات، كما أكد عدم مسؤولية الحزب عن أي عمل تقوم به عناصر مغرضة، وطالب بالسماح له بطبع البيان وأهداف التجمع، وقانونه الأساسي، وتوزيعه من أجل القضاء على الدعاية المروجة لخطر هذا التجمع على مصالح الأوروبيين، كما دعا الجميع بدون استثناء للانضمام إليه (التجمع) وتحقيق التفاهم والوحدة السياسية⁽⁴⁾.

5- رد الفعل الفرنسي على تجمع أحباب البيان والحرية:

لقد أدرك الفرنسيون الخطر الذي يمثله هذا التجمع في ظل تصاعد المد التحرري، واتحاد الجماهير الجزائرية وتياراتها حول فكرة الاستقلال في ظل سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي زادت من تعقد الأمور.

وإذا كانت فرنسا قد إستطاعت كسب الوقت وإحداث الانقسام في حركة البيان بالسيطرة على بعض النواب باعتبارهم يمثلون قناة للاتصال مع الجماهير، فإن ما حدث في تجمع أحباب البيان والحرية، هو اعتناق الجماهير فعلاً للفكرة الاستقلالية. وفي هذا الصدد جاء رد فعل فرنسا في ثلاثة اتجاهات:

1- مخطط شاتينيو: وهو يمثل الاتجاه الذي جسده عمل فرنسا على اتهام حزب الشعب الشعب بالتطرف، واتخاذ تجمع أحباب البيان والحرية غطاءً شرعياً له، وهذا لخلق الانقسام بين حزب الشعب والعلماء والنخبة، واستغلال نقاط الاختلاف الموجودة بينهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى استطاع شاتينيو من عزل الشيوعيين وبعض النواب عن هذا التجمع، بل وقفوا ضده⁽¹⁾.

2- **مجازر 08 ماي 1945**: ومثلت الاتجاه الثاني في رد الفعل الفرنسي، والتي لم تكن ردا على تجمع أحباب البيان والحرية فحسب، بل عملا استهدف القضاء على التطور الذي عرفته الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، ووضع حدا للمد التحري الذي تمثل في تجمع أحباب البيان والحرية.

كثيرة هي الدراسات التي تناولت مجازر 08 ماي 1945 وانعكاساتها على الحركة الوطنية، من حيث النمو السياسي والشعور بوجوب التخلص من الاستعمار، إلا أن هذه الدراسات في معظمها اعتبرت ما حدث في هذا اليوم هي أحداث، لكن في الواقع هي مجزرة مدبرة من طرف السلطات الفرنسية والمعمرون. فقد كان الاستفزاز والانتقام واضحين في اجراءاتهم وتصريحاتهم التي نورد منها تصريح أبو غابريال A.G ABRYAL الذي قال "بأنه ستحدث اضطرابات وستجبر الحكومة على التراجع في مرسوم 07 مارس 1944، وأن حزبا كبيرا يحل"⁽¹⁾. هنا تتساءل: ماهي هذه الاضطرابات التي سوف تحدث في الجزائر، وما هو نوعها وما هي طبيعتها؟، ما هي الأحزاب التي كانت تنشط على الساحة الجزائرية آنذاك؟.

بالفعل حدثت تلك "الاضطرابات" التي تنبأ بها أبو، ارتكبت على إثرها فرنسا مجزرة من أبشع المجازر الاستعمارية.

وهناك اختلاف وتباين في الآراء بين المؤرخين حول من نظم هذه المظاهرات، لكن ما يمكن قوله هو أن المظاهرات لم تكن من تجمع أحباب البيان والحرية، لأنه لو كانت من طرف هذا التجمع لكانت رسمية، ويكون طلب الرخصة للقيام بالمظاهرات كتابيا، ويكون الرد كتابيا وهذا لم يحدث، ولم تكن أيضا مدبرة من طرف حزب الشعب، وإنما كانت من مبادرة المناضلين في الحركة الوطنية الجزائرية، وكان رد فعل طبيعي من طرف الشعب الجزائري الذي أراد أن يعبر عن

⁽¹⁾ - يوسف، مناصرة: جريمة 08 ماي في المخططات الاستعمارية الفرنسية، في مجلة المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحوثي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 77.

⁽¹⁾ - زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 227، 228.
⁽²⁾ - سعد الله: مرجع سابق، ص 2239، 240.

فرحته بانتصار الحلفاء دعاة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهنا يبرز فصل من المؤامرة الفرنسية ضد مناضلي الحركة الوطنية بصفة خاصة والجزائريين بصفة عامة، حيث تعمدت السلطات الفرنسية إلى إطاق النار على المتظاهرين في سطيف، ويعتبر مقتل سعال بوزيد بداية للمجازر التي في الحقيقة يصعب إحصاء حصيلتها، إلا أن معظم المصادر الجزائرية تؤكد على أن الحصيلة بلغت خمسة وأربعون ألف قتيل-

3- حل تجمع أحباب البيان والحرية: وهو الاتجاه الثالث من رد الفعل الفرنسي واتضح بعد مجازر 08 ماي، حيث اتهمت فرنسا تجمع أحباب البيان والحرية بتدبيرها لها والعمل على تهديد السيادة الوطنية الفرنسية بالتخطيط لهذه "الثورة الفاشلة"، رغم أن عباس والسايح كانا صبيحة 08 ماي في ديوان الولاية العامة لتهنئة الحاكم العام بانتصار الحلفاء، فاعتقلا مباشرة وأعلنت بعد ذلك حل التجمع يوم 14 ماي 1945، ليعتقل بعد ذلك مئات من المناضلين في صفوف حزب الشعب وجمعية العلماء التي ألقى القبض على رئيسها إبراهيمي، وسيق إلى السجن العسكري ليلة 27 ماي 1945

(2)

6- تقييم العمل الوحدوي في الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:

مرت الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بثلاث مراحل نذكرها بإختصار كمايلي:
المرحلة الأولى (1939-1942) أدى إندلاع الحرب العالمية إلى شلل كل عمل سياسي في الجزائر، خاصة أن فرنسا كانت مرغمة على دخولها، فبادرت إلى حل الأحزاب السياسية الجزائرية- كما قلنا سابقا- مما أدى إلى خمود سياسي، بعد أن انتعش في الفترة الممتدة من (1936-1939)، و قد ازداد هذا التدهور بعد انهزام فرنسا و اعتلاء حكومة المارشال بيان

الحكم، و التي اتخذت اجراءات تعسفية ضد الجزائريين المسلمين و اليهود على حد السواء.

و لكن رغم كل هذه الاجراءات ظهر للجزائريين المسلمين في هذه الفترة بريق من الأمل لنيل الحرية و الاستقلال، و يتمثل ذلك في ظهور الميثاق الأطلسي الذي نص على " حق الشعوب الصغيرة و الكبيرة في تقرير مصيرها بنفسها"، و لكن ظروف تلك الفترة حالت دون الجزائريين بذلك.

المرحلة الثانية (1942-1944) كانت هذه المرحلة حساسة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، حيث شهدت نزول الحلفاء "دعاة السلم و السلام" في الجزائر يوم 08 نوفمبر 1942 و ما صاحبه من وعي سياسي، و قد إغتتم ممثلوا الأهالي هذا الحدث، فقاموا بإرسال رسالة إلى الحلفاء و السلطات الفرنسية- كما أسلفنا الحديث عنها-، و لكن لم تلق أي استجابة ترضى الجزائريين مما أدى بهؤلاء الممثلين و على رأسهم المرحوم فرحات عباس إلى إيجاد صيغة جديدة للمطالبة بحقوق الأمة، فاستقر رأيهم في الأخير على إصدار بيان مشترك، عرف ببيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943، و الذي يعتبر محاولة في سبيل الوحدة نظرا إلى الشخصيات التي حوله، كما تجلى فيه تطور فكر عباس و النخبة.

المرحلة الثالثة (1944-1945) شهدت هذه الفترة تطور ملحوظ في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية، لذلك حاولت فرنسا إمتصاص ذلك الوعي السياسي بإصدار بعض الاصلاحات أهمها مرسوم 07 مارس 1944، هذا المرسوم لم يلق أي إستجابة لدى الجزائريين و كرد فعل عليه، قام فرحات عباس بتأسيس تجمع أحباب البيان و الحرية بعد أسبوع واحد من إصدار ذلك المرسوم، و قد إلتف حول هذا التجمع جموع كبيرة من السكان بشكل مذهل، حيث استقطب الجزائريون المسلمون بغض النظر عن لونها السياسي من علماء و النخبة و حزب الشعب، بإستثناء الشيوعيون الذين رفضوا الانضمام إليه، بل أسسوا حركة معاضة.

يبدو أن فرنسا ضاقت ذرعا من وحدة الجزائريين، لذلك كانت تبحث عن الفرص للنيل منها، و كان لها ذلك في عيد

النصر، بينما كان العالم يحتفل بنهاية شبح الحرب، كانت فرنسا تخطط لاسكات صوت الجزائريين و ظهورها كما كانت قبل الحرب، لذلك عمدت إلى ارتكاب جريمة من أبشع جرائم الاستعمار في الكون.

1- ظروف ومقدمات تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1946-1951م):

كثيرة هي المصادر والمراجع التي تناولت الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، ولكنها لم تتناول الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، اللهم إلا دراستين: الأولى قام بها كلود كولو CLAUDE COLLOT ونشرها في المجلة الجزائرية للعلوم الإدارية، الإقتصادية والسياسية عام 1977م، والثانية قام جول موريان JOEL MURIEN الذي أصدر كتابا بعنوان "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" لذلك فإن الكتابة عنها ليس بأمر يسير. فقبل التطرق إلى الحديث عن أسباب وظروف نشأة الجبهة سأقدم مجموعة من الأسئلة، يمكن من خلالها فهم هذه الجبهة التي لم تعمر إلا سنة واحدة، ولكنها هزت وحركت مشاعر الجزائريين، وأحيت في نفوسهم أمل في الوحدة والعمل من أجل الإستقلال .

فما هي الدوافع التي أدت إلى تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها؟

وهل كان تأسيسها وليد سنة 1951م، وبالتالي هل كان تزوير الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م هو المحور الذي تأسست حوله، أم كان تأسيسها تتويجا للمحاولات والنداءات الوجدوية ابتداء من سنة 1946م ؟

وهل الجبهة استمرارية للتجربة الوجدوية الوجدوية التي ظهرت سنة 1936م في المؤتمر الإسلامي وفي سنة 1944م في تجمع أحباب البيان والحرية ؟ أم أنها كانت منعطفا جديدا لتمزيق وحدة الأحزاب والمنظمات الوطنية ؟ ثم هل كان باستطاعة الجبهة أن تدعم الانفصالية الوطنية وتكون منطلقا نحو الإستقلال ؟ وبذلك ما هو برنامجها وأهدافها وهل كانا تعبيراً عن طموحات الجزائريين آنذاك ؟

هل حققت الجبهة ما كانت تصبو إليه ؟ ولماذا لم تعمر أكثر من سنة ؟ وبعبارة أخرى:

ما هي الأسباب التي أدت إلى سقوط الجبهة ؟ هل يعود أساسا إلى معارضة الكولون لها، أم إلى عجز زعماء الحركة الوطنية الجزائرية عن ترسيخ مبادئها وأهدافها وتحقيق مطالبها؟ وهل لتطور الحركة الوطنية باختلاف اتجاهاتها وتباين ايدولوجياتها أثر سلبي على الوحدة؟.

كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) على الجزائر، ارتكاب فرنسا لمجزرة 08 ماي 1945 م -كما شرحناه في الفصل السابق- ونتج عنها اعتقال زعمائها السياسيين، مما أدى بالجزائر إلى دخولها في جمود سياسي قرابة سنة كاملة.

ولما أصدرت فرنسا قرار العفو الشامل على المساجين السياسيين في 09 مارس 1946 م، كان من الأوائل العائدين إلى الساحة السياسية الجزائرية هو فرحات عباس بتأسيسه للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وهذه التسمية دلالة عن نية عباس في الدفاع عن بيان الشعب الجزائري الذي استقطب كل فئات وشرائح المجتمع أثناء الحرب العالمية الثانية، فكان يحاول بهذا العمل إحياء الوحدة السياسية التي كانت عليها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في تجمع أحباب البيان والحرية.

لكن هذه السنة (1946) شهدت أيضا عودة الأحزاب الجزائرية إلى العمل الفردي و الانفصال عن بعضها البعض، حيث عاد الحزب الشيوعي الجزائري إلى نشاطه السياسي، كما ظهر مصالي الحاج بحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، الذي هو عبارة عن غطاء شرعي لحزب الشعب الجزائري الذي كان يعمل في السرية، كما ظهرت من جديد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبهذا يمكننا القول بأن الجزائر رجعت سياسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية بتعدد الأحزاب، والأكثر من ذلك أن هذه الأحزاب دخلت في تنافس وخلاف في الحملات الإنتخابية، حيث وصل الحد بحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الوقوع فيما أعابته على المؤتمر الإسلامي وهو التمثيل البرلماني.

أما فيما يخص قضية الوحدة بين الهيئات السياسية المختلفة، فمن خلال تصفحنا لأهم جرائد وبرامج الأحزاب

آنذاك، وجدنا أن أول نداء إلى الوحدة يعود إلى الحزب الشيوعي الجزائري، وكان ذلك في 21 جويلية 1946م بعد انهزامه في المعركة الإنتخابية، حيث اقترح هذا الحزب في نداء له وضع مشروع للمجتمع الجزائري، ومن أجل تحقيقه حث على الوحدة والعمل، ذلك بتأسيس "جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية" تضم كل من حزب الشعب، الحزب الشيوعي، الإتحاد الديمقراطي، جمعية العلماء، الإشتراكيون، وكل التقدميون بغض النظر عن الجنس واللغة والدين، ومن أجل انجاح هذه الوحدة طالب الحزب الشيوعي بإبعاد كل عنصر من شأنه أن يعرقل الوحدة، والبحث عن نقاط مشتركة تجمع كل الأحزاب والهيئات وتوحدتهم⁽¹⁾.

لكن هذا النداء إلى الوحدة لم يلق أي استجابة، فحزب الشعب كان منحلا رسميا ولم تتأسس في ذلك الوقت حركة الإنتصار للحرية الديمقراطية، بينما يعود رفض الإتحاد الديمقراطي لهذا الاقتراح في اعتقادنا إلى الخلاف الموجود بين عباس والشيوعيين أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث قام الأول بتأسيس تجمع أحباب البيان والحرية ولم يشارك فيه الشيوعيون بل قاموا بتأسيس حركة معادية للتجمع سموها "أحباب الحرية والديمقراطية"، فكان من الطبيعي أن لا يؤيد عباس فكرة الوحدة التي ناد بها الحزب الشيوعي. أما جمعية العلماء التي صادف تاريخ 21 جويلية 1946م تاريخ انعقاد المؤتمر التاسع لها، لم تنادي فيه إلى الوحدة ولم يصدر منها أي فعل يؤيد الحزب الشيوعي .

ظهرت الفكرة من جديد في فيفري 1947م من قبل جماعة من المنادين إلى الوحدة نذكر منهم: عبد الرحمان بوشامة (من الحزب الشيوعي)، الدكتور خالدي، مالك بن نبي (من الوطنيين)، وأصدروا نداء تمخض عنه إلتفاف معظم شرائح الشعب (تجار، أصحاب الحف الحرة، أجراء) التي تنتمي إلى أحزاب وطنية مختلفة، وقد عالج هذا النداء مشكلة

⁽¹⁾- Hafid, KHATIB : 1^{er} juillet 1956, l'accord F.L.N.- P.C.A et l'intégration des "C.D.L" Dans l'A.L.N en Algérie, ed o.p.u , Alger, 1984, pp16,17.

الوحدة لمحاربة الإستعمار والبحث عن كيفية الوصول إلى تحالف حقيقي للقوى الوطنية⁽²⁾.

وفي أبريل 1947م صرح عباس في حوار صحفي عن ضرورة تكوين جبهة شعبية، وتوحد الوطنيين والديمقراطيين تحت برنامج واحد، لكن هذه المبادرة توقفت دون أن تتوصل الأحزاب إلى صفة نهائية لصيغة البرنامج⁽³⁾، ورغم هذا الإخفاق إلا أننا نعتبرها خطوة مشجعة للوحدة.

وبمناسبة اقتراب الانتخابات سنة 1947م، نشر الشيخ الابراهيمى في العدد العاشر من جريدة البصائر، مقال مطول يدعو فيه إلى الإتحاد تحت عنوان "دعوة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات" نقتطف منه هذه الأسطر: "... ها هي ذي الانتخابات البلدية على الأبواب وهي مقدمة لإنتخابات متتابعة،...وها نحن نرى خصوم القضية الجزائرية من أئمة الاستعمار قد جمعوا صفوفهم، وأجمعوا أمرهم على حرب قضيتنا،...إنهم قد تداعوا جهرة على الإتحاد هنا كما اتحدوا هناك لإحباط برامجكم فنجحوا، وعلى تخييب مطالبكم فأفلحوا، وإنهم قد اتحدوا على اسكات أصواتكم وإخماد حركاتكم..."

"...إن ضعف الضعيف لايزيد في سنة الله إلا زيادة في قوة القوي، وإن اختلافكم ضعف...وإن قوتكم في الإتحاد فاتحدوا، إن الأمة مختلفة باختلافكم فإن اتحدتم إتحدت وإنها متألمة من اختلافكم، في مثل هذا الوقت، وفي مثل هذا الموقف، وإن هذا التآلم قد يفضي بها إلى اليأس وانعدام الثقة بكم فانعشوا آمال أمتكم باتحادكم و قووا معنوياتها بجمع كلمتكم..."⁽¹⁾، و لكن رغم حرارة هذا النداء إلا أنه لم يلق أي استجابة من طرف الهيئات والأحزاب السياسية .

وفي 13 ديسمبر 1947م، اقترحت قيادة الإتحاد الديمقراطي على مصالي الوحدة لكنه اشترط أن يكون الإتحاد حول شعار "جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة" وهذا

⁽²⁾ - مؤمن، العمرى: الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926-1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 150.

⁽³⁾ - نفسه، ص 150.

⁽¹⁾ - الإبراهيمي: آثاره الجزء الثالث " عيون البصائر"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 301.

ما رفضه الحزب الشيوعي الجزائري، وكذا الإتحاد الديمقراطي الذي اقترح على مصالي التخلي عن شعاره⁽²⁾.
و بمناسبة حلول الإنتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الجزائري في أفريل 1948م، قامت حركة الإنتصار بالإعلان عن برنامجها السياسي- الذي نشره الدكتور عبد الحميد زوزو في كتابه محطات في تاريخ الجزائر...- الذي يحتوي على عدة نقاط في السياسة - اكتفينا بما يتعلق بموضوع الوحدة- أين اعتبرت الحركة أن الإتحاد هو أهم هدف ينبغي السعي إليه والعمل على تحقيقه. وذكر في نفس البرنامج أن اتصالات قد جرت بين الحزب (انتصار الحريات الديمقراطية) والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التي دامت أربعون يوما، دارت حول موضوع الوحدة والتي انتهت دون تحقيق ذلك، وهذا راجع لرفض اللجنة المركزية للإتحاد الديمقراطي للصيغة النهائية للإتفاق بسبب تعصب كل طرف لرأيه. وتلى ذلك خيبة أمل في الإتحاد المنشود⁽³⁾.

و في دورة 02 و 03 أكتوبر 1948م للحزب الشيوعي، قامت اللجنة المركزية بإعادة طرح قضية الوحدة بين الأحزاب والهيئات السياسية، وذلك في تصريح نشرته جريدة الحرية (لسان حال الحزب) الناطقة باللغة الفرنسية، جاء فيه أن الجزائر تريد العيش في حرية وسلام لذلك يجب العمل على تحقيق الوحدة، وتأسيس "الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية"⁽¹⁾.

وفي إجتماع آخر لنفس اللجنة في جانفي 1949م، أصدرت نداء يتضمن دعوة إلى الإتحاد، إذ طالبت من حزبها و الأحزاب الأخرى أن يتوحدوا لتحقيق فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي نادى بها الحزب الشيوعي منذ جويلية 1946م⁽²⁾. فتبنى الحزب الشيوعي فكرة الوحدة وتأسست تلك الجبهة في مؤتمره المنعقد في ماي 1950م⁽³⁾. كما أدخل اللغة

⁽²⁾ - سطورا : مرجع سابق، ص 202.

⁽³⁾ - البرنامج السياسي لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، منشورا في كتاب ، زوزو: محطات ، مرجع سابق، ص 411،412.

⁽¹⁾ - Liberté : N°278 , (08 octobre 1948) .

⁽²⁾ - Liberté : N°292 , (13 janvier 1949) .

⁽³⁾ - Liberté : N° 312, (02 juin 1950).

العربية في برنامجه⁽⁴⁾، وجاء هذا العمل في الوقت الذي تم فيه تحرير مذكرة في قضية فصل الدين عن الدولة قدمها مجلس إدارة جمعية العلماء باسم الأمة المسلمة إلى المجلس الجزائري⁽⁵⁾. تكمن أهمية هذه المذكرة أنها تحدثت باسم الأمة، وهي تعبر عن أمل الشعب الجزائري المسلم، وليس فقط عن أمل جمعية العلماء، لذلك نعتبرها عمل في سبيل الوحدة.

الملاحظة التي نخرج بها، هي أن رغم كثرة النداءات، ورغبة كل الأحزاب في الوحدة، إلا أن هذه الأخيرة لم تتحقق في هذا الوقت.

و بالموازاة مع هذه النداءات، ظهرت هناك عدة لجان، كانت تعتبر اللبنة الأولى والأساسية لميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، نذكر منها:

- **لجنة مساعدة ودعم ضحايا القمع**: تم انشاؤها يوم 23 أفريل 1948م، وكانت برئاسة السيد عبد القادر وقواق، والتي كانت تضم عدة شخصيات تمثل البرجوازية الوطنية⁽⁶⁾.

- **اللجنة الجزائرية لمكافحة القمع**: ظهرت في 06 جوان 1948م، وشاركت فيها شخصيات عديدة منها: أحمد بومنجل، أحمد عكاشة، أندري مندوز André MONDOUZE، واييف قومار Yves GOMAR، وهذه اللجنة عبارة عن امتداد حزبي لكل من الإتحاد الديمقراطي

للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري⁽¹⁾.

- **لجنة الدفاع عن حرية التعبير**: تأسست في سبتمبر 1950م، وكانت تضم ثمانية مدراء لأهم الجرائد، نذكر منهم: شارل إسكيري Charles ESCURE (الجزائر الجمهورية) وهو رئيس اللجنة، أحمد توفيق المدني و الشيخ بعزیز (البصائر)،

⁽⁴⁾- Claude, COLLOT : " Le front Algérien pour la defense et le respect de la liberté ",in revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N° 02(juin1977), p361.

⁽⁵⁾- أنظر نص المذكرة في كتاب، زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 369، 379.

⁽⁶⁾- العمري: مرجع سابق، ص 151.

⁽¹⁾ - العمري: مرجع سابق، ص 151.

شوقي مصطفى وأحمد بوده (الجزائر الحرة)، أحمد بومنجل
وأحمد فرنسيس (الجمهورية الجزائرية)، أحمد عكاشة و
هنري علاق Henry Alleg (الحرية)⁽²⁾.

نلاحظ أن هذه اللجنة كانت تجمع أعضاء بارزين من
التيارات الأربعة الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية
آنذاك، و يبدو أنها كانت خطوة مهمة في سبيل تحقيق الوحدة

- **لجنة ضد العنف:** ظهرت في تبسة مارس 1951م، كانت
تضم قسما ت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد
الديمقراطي للبيان الجزائري. قامت هذه اللجنة بإرسال نداء
إلى كل من الحزب الشيوعي وحركة الإنتصار و الإتحاد
الديمقراطي، تحثهم فيه على الإتحاد فيما بينهم⁽³⁾.

في هذا الإتجاه الواحدوي، كانت هناك محادثات بين حركة
الإنتصار والإتحاد الديمقراطي في ماي 1951م من أجل بناء
مشروع مشترك، قصد خوض المعركة الإنتخابية محاولة بذلك
تشكيل كتلة لمواجهة المخططات الإستعمارية خاصة عملية
التزوير التي تمارسها الإدارة الفرنسية. لكن هذه المحاولة
باءت بالفشل بسبب عدم تساهل مصالي الحاج، و قد ذكر
الأستاذ عبد الحكيم بن الشيخ الحسين في هذه القضية أن
الإتحاد الديمقراطي إشتراط أن يتنازل مصالي عن بعض مبادئ
حزبه مقابل إنضمامه إلى الوحدة. بعبارة أخرى، اشتهر
عباس العمل في إطار القانون و الإبتعاد عن العمل السري
وهذا ما رفضه مصالي، مما أدى إلى استقالة كل من شوقي
مصطفى، سعيد العمراني و عبد الرزاق شنتوف من الحزب،
لأنهم كانوا المتحدثون مع الإتحاد الديمقراطي في سبيل
تحقيق الوحدة بين الحزبين⁽⁴⁾.

كانت نتائج الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان
1951م، مخيبة لآمال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف
اتجاهاتها، فقدت على إثرها حركة الإنتصار مقاعدها الخمسة،
نفس الشيء حدث مع الحزب الشيوعي، في حين فقد الإتحاد

³(3) – Ibid, p 363.

⁴(4) – عبد الحكيم، ابن الشيخ الحسين: حوار شخصي معه في منزله بالعاصمة (الجزائر)، بتاريخ 19 مارس 2006.

الديمقراطي مقعدين. وقد كانت ردود فعل الأحزاب انفرادية في البداية .

و مع نهاية الإنتخابات التشريعية، قامت محاكم وهران، البليدة وعنابة بفتح حوالي ثلاثمائة ملف خاص بمناضلي المنظمة الخاصة. وهنا نسجل رد فعل جماعي بقيام كل من منتخبي الحزب الشيوعي، الإتحاد الديمقراطي وحركة الإنتصار بطلب الإعلان عن العفو العام عن هؤلاء المناضلين في المجلس الجزائري بمناسبة عيد الفطر⁽¹⁾.

وفي نفس السياق نشر الحزب الشيوعي في جريدته "الجزائر الجمهورية" الصادرة يوم 29 جوان 1951م، نداء يدعو فيه جميع الهيئات والشخصيات الحرة إلى الإتحاد تحت لواء برنامج عمل يحتوي على النقاط التالية:

1- إلغاء الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م .

2- التطبيق الفوري لقانون 20 سبتمبر 1947 م من طرف البرلمان الفرنسي .

3- العفو العام لكل المساجين السياسيين مهما كانت انتماءاتهم الحزبية.

4- تصويت البرلمان الفرنسي على مساعدات تضامنية قدرها عشرة ملايين من أجل بناء مدارس وإنشاء طرق للإستعمال الريفي.

5- إضفاء الطابع الديمقراطي على المجالس الولائية والريفية⁽²⁾.

وأمام هذا الوضع السياسي المتأزم، وغياب المبادرة من طرف قادة الأحزاب والهيئات إلى الوحدة، شرعت القسّمات الجهوية للأحزاب بالإئتلاف والإتحاد، حيث قامت قسّمات حركة الإنتصار والحزب الشيوعي بتلمسان، وقسّمات الحزب الشيوعي وحركة الإنتصار والإتحاد الديمقراطي في سيدي بلعباس بالإتحاد، ونشرت بيانا مشتركا يوم 04 جويلية 1951م، طالبت فيها من السلطات الفرنسية بإصدار العفو العام للمساجين السياسيين، وفي نفس اليوم صوت المجلس

¹(1) - COLLOT : « Le front », op-cit, p366.

²(2)- Ibid, pp 366, 367.

الجزائري بعشرين صوت مقابل سبعة أصوات على قرار العفو الذي قدمه السيد مصطفى فروخي (من حركة الإنتصار) وأحمد فرانسيس (من الإتحاد الديمقراطي) وجوسترابو JUSTRABO (من الحزب الشيوعي)، كما قامت في اليوم ذاته قسّمات الإتحاد الديمقراطي، الحزب الشيوعي وحركة الإنتصار التابعة لقسنطينة ببعث برقية لرئيس الجمهورية الفرنسية، تطالب فيها إصدار العفو العام على المناضلين السياسيين⁽¹⁾.

و في خضم هذا الغليان السياسي، نشر الحزب الشيوعي الجزائري نداء يوم 12 جويلية 1951م، يدعو فيه إلى الإتحاد والتكتل حول برنامج موحد⁽²⁾.

ونشرت في نفس الإطار جريدة "الجزائر الحرة" نداء مشتركاً لقسّمات حركة الإنتصار والإتحاد الديمقراطي لسانت أوجان (في ضواحي باب الواد حالياً)، تدعو قادة هذين الحزبين إلى الوحدة من أجل تحقيق أماني الشعب الجزائري، لذلك كان شعارها هو "الوحدة من أجل الإستقلال الوطني، وتأسيس جمهورية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية"⁽³⁾، كما أصدر الشيخ العربي التبسي، أحمد فرانسيس وأحمد مزغنة إعلاناً مشتركاً يساندون فيه لجنة دعم ضحايا القمع ويقفون إلى جانبها من أجل إخلاء سبيل مناضلي المنظمة الخاصة، ويدعون في نفس الوقت كل الديمقراطيين للوقوف إلى جانب اللجنة في المطالبة بإطلاق سراح كل ضحايا العنف⁽⁴⁾.

من خلال كل ما سبق ذكره، يمكننا أن نستنتج أهم الأسباب التي أدت إلى الوحدة في 05 أوت 1951م، فالدراسات الحديثة حول الحزب الشيوعي الجزائري، تشير إلى تأسيس هذه الجبهة أنها جاءت كنتيجة للتقارب البطيء في البرامج إبتداءً من عام 1948م، أين قامت الإدارة الفرنسية بتزوير الإنتخابات الأولى للمجلس الجزائري في عهد مارسال ايدمونت نايجلان Marcel Edmond NAEGELEN ،

¹(1) - Alger républicain : 05 juillet 1951.

²(2) - COLLOT : «Le front » , op-cit, p 367.

³(3) - Algérie libre : N° 29(23 juillet 1951).

³(4) - المنار: السنة الأولى، العدد 06(30 جويلية 1951). أنظر كذلك Algérie libre(23 juillet 1951)

وازداد هذا التقارب في عام 1950 عبر ثلاث مراحل رئيسية هي:

1- اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م، والذي صاحبه العديد من الإعتقالات.

2- تقديم العلماء مذكرة في ماي 1950م إلى المجلس الجزائري، تنص على حرية الدين الإسلامي في الجزائر.

3- تأسيس في سبتمبر 1950م "اللجنة من أجل الدفاع عن حرية التعبير"⁽¹⁾، لتكون كرد فعل مشترك على القمع الصحفي ومنع صدور الصحف والجرائد. حيث عتبرفرنسا اللغة العربية لغة أجنبية، وبذلك خضعتلجرائدالناطقة بها إلى نفس المقاييس المطبقة على الجرائد الأجنبية، وكانت نتيجة ذلك أن حددت نشاطها، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى منعها من الصدور⁽²⁾.

وفي السادس الأول من سنة 1951م وقعت أحداثا جديدة كانت أبرزها وأهمها تزوير الإنتخابات للمجلس الجزائري في فيفري 1951م، ثم الإنتخابات التشريعية في 17 جوان من نفس السنة، هذا الحدث اعتبره معظم المؤرخين أنه السبب الرئيسي في ظهور الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، والحق أن هذا الحدث لم يكن وحده سببا في ميلاد الجبهة، وإنما هو عبارة عن القطرة التي أفاضت الكأس، كما أن الهيئات السياسية والأحزاب الوطنية كانت تواقا إلى الوحدة.

¹ COLLOT : " Le front", op-cit , p359.

²(2)- زوزو: المرجعيات، مرجع سابق، ص 333-335.

2- تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

توجت الاتصالات والمشاورات العديدة بين مختلف تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية، بعقد سلسلة من الاجتماعات الممهدة للإعلان الرسمي عن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، وعقدت هذه الاجتماعات أيام 22، 23، 24 جويلية 1951 م، أسفرت عن تكوين لجنة إنشائية لتأسيس الجبهة والتي أصدرت بلاغا مشتركا باسم حركة الانتصار، الإتحاد الديمقراطي، الحزب الشيوعي، جمعية العلماء وشخصيات حرة يوم 25 جويلية 1951 م⁽¹⁾، وكان هذا البيان عبارة عن نداء وحدوي بين مختلف الهيئات السياسية الجزائرية.

وقد قامت اللجنة الإنشائية بتحرير النظام الداخلي لهذه الجبهة، والذي سيعرض يوم 05 أوت 1951 م على الحاضرين، ويتمثل هذا النظام أساسا في تأسيس هئتين :

1- المجلس الإداري: وهو عبارة عن اللجنة الإدارية للجبهة، وتتكون من ممثلي الهيئات الوطنية الأربعة والشخصيات المستقلة، حيث مثلت كل هيئة بستة أعضاء⁽²⁾، وبالتالي عدد

¹(1)- المنار : السنة الأولى ، العدد 06(30 جويلية 1951).

²(2)- المنار: السنة الأولى، العدد 07 (15 أوت 1951).

أعضاء هذا المجلس هو ثلاثون عضواً⁽³⁾ وتتمثل مهامه أساساً في:

أ- إحتفاظ المجلس الإداري بحقه في رفض مسؤولية أي عمل باسم الجبهة من طرف أي كان من المشاركين فيها، إذا لم يحظ سلفاً بموافقة المكتب الدائم للجبهة.

ب- رفع مسؤولية اللجان عن أي عمل يهتم الجبهة إلا أمام المجلس الإداري للجبهة.

ج- عقد فروع الجبهة لإجتماعات عامة في القطر الطني يوجهون أثنائها تصريحاً موحداً إلى السلطات الفرنسية.

د- الشروع في حملة صحفية على إثر الإجتماع العام الذي سيعقد يوم 05 أوت 1951م⁽⁴⁾.

2- المكتب الدائم: الذي هو عبارة عن الأمانة العامة للجبهة، وتتكون من عشرة أعضاء⁽¹⁾، عضوان لكل حركة، وعلى هؤلاء أن يقيموا في العاصمة، وقد حددت مهامه بما يلي:

- طبع وتوزيع قائمة من اللوائح الإحتجاجية للإمضاء على اللجان والهيئات وأتباع الأحزاب والحركات والشخصيات، ذلك من أجل تثبيت الأهداف التي ترمي إليها الجبهة. توجيه وفد إلى فرنسا مهمته:

- عقد ندوات صحافية.

- الإتصال بالأحزاب السياسية والشخصيات والمنظمات الديمقراطية والفرق البرلمانية.
- تنظم إجتماعات عامة⁽²⁾.

³(3)- أعضاء المجلس الإداري هم:

عن العلماء: العربي التبسي، محمد خير الدين، أحمد بومنجل، جمال سفينجة، حدود طاهر (غيابياً).
عن حركة الإنتصار: أحمد مزغنة، عمر محبوب، عبد الرحمان كيوان، الهواري سويح، السيد المستيري.
عن الإتحاد الديمقراطي: أحمد بومنجل، قدور ساطور، أحمد فرانسيس، حاج سعيد الشريف، مزيان محمد، عبد الحميد بن سالم.

عن الحزب الشيوعي: بول كاباليرو، أحمد مدمودي، يونس كوش، أحمد بن خلاف، كامي لاريير، عبد الحفظ بوالضياف.

عن المستقلين: الجنرال توبيز، دوميرق، أحمد توفيق المدني، أندري مندوز، الربيعي رولا، ومحمد الأبلق.
(4)- المنار (15 أوت 1951).

¹(1)- أعضاء المكتب الدائم هم:

عن العلماء: العربي التبسي ومحمد خير الدين .
عن الإتحاد الديمقراطي: قدور ساطور وأحمد بومنجل.
عن حركة الإنتصار : أحمد مزغنة وعبد الرحمان كيوان.
عن الحزب الشيوعي: بول كاباليرو يونس كوش.
عن المستقلين: أحمد توفيق المدني، أندري مندوز.

²(2)- المنار (15 أوت 1951).

وفي الأخير أكدت الهيئات على أن هذا الإتفاق لا يمس بأي حال من الأحوال استقلال ونشاط كل حركة في ميدانها الخاص خارج الجبهة⁽³⁾.

عقدت الجمعية التأسيسية للجبهة الجزائرية يوم 05 أوت 1951م، في قاعة السينما دانيازاد بقلب العاصمة، حضرها حوالي خمسمائة مندوب، نقلت أحداثه جريدة المنار من خلال مقال مطول جاء فيه ما يلي: "يوم الأحد 03 ذي القعدة 1370 الموافق ل 05 أوت 1951 م، إنعقد في قاعة دانيازاد بالجزائر العاصمة الإجتماع العام الذي دعت إليه اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة،... وقد لبي الدعوة عدد عظيم من الجزائريين أقبلوا من سائر أنحاء القطر وجلهم من المسؤولين عن الحركات الديمقراطية في المدن و القرى المختلفة، وحضر الإجتماع بعض النساء، وقد اكتظت القاعة بالحضرين..."⁽⁴⁾.

وتلا عقد هذه الجمعية، نشر بلاغ في جريدة المنار أعلنت فيه الجمعية عن الميلاد الرسمي للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، جاء فيه: "إن الجمعية العمومية قد انعقدت في الجزائر العاصمة... وبعدها سمعت إلى مختلف الخطباء، صادقت على تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"⁽¹⁾.

أهداف الجبهة:

جاءت أهداف الجبهة في خمسة نقاط نشرتها جريدة المنار ضمن البلاغ الذي نشرته الجبهة الإنشائية يوم 25 جويلية 1951 م وهي :

1- إلغاء الإنتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951م، والتي في الواقع تعيين الإدارة لأشخاص لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله، وينكر عليهم التحدث باسمه.

2- إحترام حرية الإنتخاب في القسم الثاني.

3- إحترام الحريات الأساسية : حرية الضمير، الفكر، الصحافة والإجتماع.

³(3)- نفسه.

⁴(4)- نفسه.

¹(1)- المنار (15 أوت 1915).

4- محاربة القمع بجميع أنواعه، لتحرير المعتقلين السياسيين، وإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.

5- إنهاء تدخل الإدارة في الديانة الإسلامية.⁽²⁾

تعتبر هذه الأهداف الخمسة التي أنشئت من أجلها الجبهة هي نفسها الدوافع التي دفعت الحركات السياسية إلى تأسيسها. ومن الوهلة الأولى يظهر لنا بوضوح بصمات كل حركة كتعبير عن مطالبها ومواقفها ومبادئها، وكذلك الدوافع التي تقف وراء إنضمامها لهذا التجمع (الجبهة)، فحركة الانتصار وجدت نفسها في مازق سياسي كبير بعد أن دخلت معترك الإنتخابات، وكانت النتيجة أن توجهها لم يكن سليما، وأثبتت الأيام فشله في تحقيق مطالب الجزائريين، بل وأكدت صحة وجهة نظر الجناح الثوري المطالب بالكفاح المسلح، فكان لابد على قيادتها أن تجد مخرجا لهذه المأزق، وهكذا التقت جهودها مع جهود ورغبات الحركات الأخرى في تأسيس الجبهة.

وكذلك كان الحال مع الحركات الأخرى التي عرفت هي الأخرى في بداية الخمسينات انسدادا سياسيا وفقدت زمام المبادرة، وكانت الإدارة الفرنسية قد استعادت التحكم في الوضعية السياسية، وفرضت على تلك الأحزاب الركون إلى موقف الدفاع عن النفس، فأسسوا الجبهة الجزائرية⁽³⁾.

وللتأكيد على تلك البصمات التي تحدثنا عنها سابقا في تحديد أهداف الجبهة، نعود إلى ما جاء في تدخلات الممثلين الرسميين للحركات الجزائرية المؤسسة لهذه الجبهة أثناء انعقاد الجمعية التأسيسية، حيث صرح العربي التبسي عن العلماء في خطاب طويل قائلا: "...هذه الجبهة لاتسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا، إنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية،... إن الجبهة ملك لكل الجزائريين... وإن ما يشغلني هو حرية العقيدة الإسلامية،... يجب أن نترك الإسلام ينشغل بأموره،

²(2)- المنار(30 جويلية 1951).

³(1)- أحمد، محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة، مسعود مسعود، محمد عباس، منشورات الكرى الأربعون للإستقلال، الجزائر، 2002، ص 335.

فالدين المظلوم ينظم إلى سائر المظلومين، ويكون واجهة الكفاح معهم⁽²⁾

أما أحمد بومنجل عن الإتحاد الديمقراطي نقتطف من حديثه ما يلي: "... فالجبهة الجزائرية لن تقف حتى يتحطم القهر الأعمى الذي قهر شعبنا وشبابنا، ولن نتوقف حتى يتمتع الجزائريون من دون تفضيل بينهم بجميع الحريات: حرية الفكر، حرية التعبير، حرية التنقل..."⁽³⁾

بينما تحدث أحمد مزغنة عن حركة الانتصار وجاء في حديثه: "... إن النضال من أجل إلغاء الانتخابات والقمع، ومن أجل حرية التصويت أصبح ضروريا..."⁽⁴⁾، وفي نفس السياق جاء حديثا لعربي بوهالي الأمين العام للحزب الشيوعي.

إن هذه الأهداف كانت محدودة، لذلك كان نشاط الجبهة محدودا في إطار هذه الأهداف، ففي هذا الصدد نشر الحزب الشيوعي مقالا حول هذه الأهداف نقتبس منه هذه الأسطر: "... من 21 جويلية 1946 إلى 21 جويلية 1951 م، خمسة أعوام من إعلان الحزب الشيوعي الذي طالب بالوحدة، لكن هذه الجبهة ليست تلك التي ندعو إلى تأسيسها، لأنها محدودة في الأهداف،... ولكن هذا لا يمنع من تقويتها لقيادة شعبنا إلى الإستقلال الوطني"⁽⁵⁾.

كما اعتبرت حركة الانتصار أن هذه الأهداف محدودة، وجاء ذلك على لسان زعيمها مصالي الحاج الذي بعث ببرقية من فرنسا يوم تأسيس الجبهة للمجتعين نقتطف منها: "... لقد تتبعنا باهتمام كبير تطور المساعي في الاتحاد التي كللت في النهاية بالنجاح، فالأحزاب الجزائرية والشخصيات التي وصلت بعد جهود عظيمة إلى انشاء الجبهة قد قاموا بعمل جليل،... ولكي يكون الإتحاد مثمرا... يجب أن يمتد إلى أهداف أكثر سعة... يجب على الجبهة أن توسع برنامج عملها إلى الإستقلال والسيادة القومية في بلادنا..."⁽¹⁾.

وقد أيد هذين الرأيين الأستاذ محمود بوزوزو صاحب جريدة المنار الذي كان في البداية متفائلا بميلاد الجبهة، وعبر على ذلك في مقال مطول بعنوان "بارقة أمل... خطوة كبيرة

⁽²⁾ - المنار (15 أوت 1951).

⁽³⁾ - نفسه.

⁽⁴⁾ - COLLOT : "Le front", op-cit, p 375.

⁽⁵⁾ - Liberté : N° 425 (02 août 1951).

⁽¹⁾ - المنار، (15 أوت 1951).

في سبيل تحقيق الإتحاد القومي"، حيث وصف الجبهة بالبشرى ومما جاء في كلامه ما يلي: "...إنها لبشرى تشرح الصدور الصدور وتنعش الآمال وتقوي التفاؤل بمستقبل هذا الوطن،...بشرى تشد القرائح وتزكي الهمم وتدفع بالعاملين إلى مضاعفة الجهود،... بشرى تهز الضمائر الجامدة"⁽²⁾

3- موقف الإدارة الفرنسي من تأسيس الجبهة:

أثار تكوين الجبهة الجزائرية سخط الإدارة الإستعمارية وأبواقها من وسائل الإعلام التي يوجهها المعمرون وتصريحات المسؤولين الإستعماريين، فقد جن جنون جريدة "البرقية

²(2)- المنار، (30 جويلية 1951).

اليومية " La dépêche quotidienne للمعمر بورجو⁽¹⁾، حيث كانت هذه الجريدة معروفة بعداؤها للعروبة والإسلام، وكانت هذه الجريدة الجريدة سبابة إلى شن الحملة ضد الجبهة، فأصدرت مقالا في 07 أوت 1951م، أي يومين بعد التأسيس الرسمي للجبهة، أكدت فيه أن الخطر الحقيقي يأتي من الوطنيين وأن هذه الجبهة هي جبهة شغب وفوضى معادية لفرنسا، ولقد تم تحالف التعصب الشيوعي الشمولي مع التعصب الإسلامي⁽²⁾.

من خلال هذا المقتطف من المقال، نلاحظ كيف أن هذه الجريدة إتهمت الجبهة بالشغب والفوضى وصنفتها في التيار المعادي لفرنسا، رغم أن هذه الجبهة لم تقم بأي عمل أو تصريح يمكن من خلاله إصدار الحكم عليها، وإتهامها بأنها من إيعاز جمعية العلماء والحزب الشيوعي، بدون ذكر الإتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والشخصيات الحرة، مما يدل على أن الجريدة بقيت وفية لخطها المعادي للإسلام. ومن جهة أخرى كانت الولاية العامة ترى بأن الجبهة تأسست على التعصب الديني والإسلامي ما دامت الجمعية عضوا فيها، ودليلها على ذلك وجود الشيخ العربي التبسي و الشيخ محمد خير الدين في الأمانة الدائمة للجبهة وورود مطلبها المتمثل في فصل الدين عن الدولة من ضمن مطالب الجبهة⁽³⁾.

ودائما في إطار رد فعل الإدارة الإستعمارية نشرت جريدة صدى الجزائر للمستعمر دوسيريني Dussirini تصريح للمعمر ريمون لاكير Raymand LAQUIERE مضمونه "أن الجبهة الجزائرية هي عبارة عن تحالف الأحزاب المسلمة مع أطراف أجنبية، والمقصود هنا هو محاولة إعادة ما حدث في سنة 1945 م... وإن المبادرة في هذا التجمع هي من أصل ستاليني (شيوعي)"⁽⁴⁾.

¹(1)- عباس: مصدر سابق، ص 280.

²(2)- COLLOT : "Le front", op-cit, p 374.

³(3)- Gouvernement général de l'Algérie : Bulletin mensuel des questions islamiques , juillet,1951.

⁴(4)- العمري: مرجع سابق، ص 160.

يحاول صاحب هذا التصريح أن يعيد إلى الذاكرة مأساة مجازر 08 مجازر 1945م والتي جاءت حسب تعبيره، نتيجة لتجمع أحباب البيان والحرية الذي استقطب كل الجزائريين، لذلك فالشيء الذي يفهم من هذا التصريح أن الإدارة الاستعمارية تخشى من وحدة الجزائريين، لذلك إتهمت الجبهة أنها بمبادرة شيوعية بغية تشتيت الوحدة.

وجاء في نفس السياق تصريحاً آخر لجاك شوفالبي Jacques CHEVALIER نشرته جريدة المستقبل L'avenir أكد فيه أن الحزب الشيوعي الجزائري بالنسبة للجبهة الجزائرية ليس بمجرد متنفس فقط، بل هو المنشط أو المحرك لهذه الوحدة⁽¹⁾، وقد جاء في كتابه نحن الجزائريون (Nous algériens) أن الجبهة الجزائرية تأسست من إيعاز الحزب الشيوعي الذي دعى الأحزاب والهيئات الوطنية إلى ضرورة الوحدة والإتحاد يوم 21 جويلية 1946، وذلك بتأسيس جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية، وبعد مضي خمس سنوات عن هذه الدعوة، تأسست الجبهة أمام أزمة حكومية فرنسية⁽²⁾.

يمكننا القول بصفة عامة أن الإدارة الاستعمارية شنت حملة إعلامية على الحزب الشيوعي واتهمته أنه هو الذي كان وراء تأسيس الجبهة الجزائرية، رغم أنه كان مثل بقية الأعضاء المؤسسين.

¹(1)- COLLOT : "Le front" , op-cit ,p 373.

²(2)- Jacques ,CHEVALER : **Nous algériens**, ed calmann-levy , Paris, 1958 , p 36.

4- نشاط الجبهة الجزائرية:

بعد الجمعية التأسيسية للجبهة، شرع المكتب الدائم (الأمانة) في عمله وذلك بنشر منشور ونداءات وتأسيس لجان وبعث الوفود إلى مناطق مختلفة في البلاد والقيام بالتجمعات. وفي هذا الاطار، قامت الجبهة ببعث وفد إلى منطقة الأوراس⁽¹⁾ لتقصي الحقائق عن الوضعية المزرية التي تعيشها المنطقة جراء أعمال العنف، وقد نشرت جريدة المنار تقرير ذلك الوفد⁽²⁾ جاء فيه: "إن الجبهة الجزائرية بمجرد تشكيلها فاجتثها حوادث "أوراس" التي صدر التنبيه على خطورتها، فعينت الجبهة وفدا توجه حيناً إلى تلك الأماكن لإجراء التحقيق..."⁽³⁾

تعود أصول هذه الأحداث التي تعيشها الأوراس حسب التقرير، إلى الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م، ذلك أن الناخبين الذين أرادوا "القواد" إرغامهم على التصويت على المرشحين الرسميين إحتجوا بكل قوة على هذه الأساليب⁽⁴⁾. كما أشار نفس التقرير إلى طبيعة السياسة الاستعمارية المنتهجة في منطقة الأوراس وهي طبيعة إرهابية قمعية⁽⁵⁾.

وقد استفاض التقرير في وصف الحالة المزرية التي آلت إليها جبال الأوراس، ومن أجل إيجاد حل لهذه الوضعية، قام المكتب الدائم للجبهة بايفاد وفد يوم 23 أوت 1951م إلى الولاية العامة، وطلب مقابلة الكاتب العام، فاعتذر هذا الأخير بحجة أنه كان في اجتماع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ - يتكون الوفد من: العربي دماغ العتروس ، أحمد رضا حوجو، البشير بن غزال، عبد الرحمان بوالضياف، والعمراني العبد، ينتمي أغلبهم إلى جبال الأوراس الذين يعرفون أحوالها بالتفصيل، وقد أقام الوفد أكثر من أسبوع في تلك الجبال عكس ما قاله كلود كولو بأن الوفد بقي ثلاثة أيام فقط.

⁽²⁾ - أنظر نص التقرير في جريدة المنار ، السنة الأولى ، الأعداد ، 08(31 أوت 191)، 09(5 أكتوبر 1951)، 10(22 أكتوبر 1951)

⁽³⁾ - المنار (05 أكتوبر 1951).

⁽⁴⁾ - في بعض المكاتب ، اكتفى الناخبون بالشم والدفع العنيف بدون خطر، أما في دوار كميل انتهت المشاجرات بالضرب وذلك بسبب سوء تصرف القائد ، وعلى إثر هذه الحوادث قامت الإدارة الاستعمارية بعملية قمع واسعة ولتبرير عملها صرحت بأنه يوجد في جبال الأوراس عصاة ومجرمون .

⁽⁵⁾ - جاء في التقرير أن هناك دوريات عسكرية تنتقل بين القثرى والمداشر من أجل إلقاء القبض على اللصوص، لكن في الواقع إنما هو لتخويف السكان وبتث الرعب في قلوبهم بإلقاء القبض على البعض منهم .

⁽⁶⁾ - المنار (31 أوت 1951).

⁽⁷⁾ - COLLOT "Le front", op-cit , pp 383,384.

اعتبر كلود كولو ايفاد الجبهة لوفد منها إلى جبال الأوراس عمل فريد وجديد في النضال ضد العنف⁽⁷⁾. كما شرعت الجبهة في الدفاع عن حرية الفكر والصحافة، بإصدارها بياناً تستنكر فيه مصادرة السلطات الإستعمارية للعدد رقم ثلاثين من جريدة الجزائر الحرة، جاء فيه: "...حيث أن العدد الثلاثين من الجزائر الحرة قد صودر يوم السبت 11 أوت 1951م بأمر من عامل عمالة الجزائر،...وحيث أن الجزائر الحرة منذ صدور العدد الأول منها لا تزال هدفاً للمصادرات والمطاردات من طرف الاستعمار،...وحيث أن هذه المصادرات تصيب في الصميم الحريات الأساسية المسجلة في ميثاق الأمم المتحدة والدستور الفرنسي نفسه،...فنحن نعلن عن عزمنا على القيام بعمل في سبيل فرض احترام حرية صدور جريدة الجزائر الحرة، وحرية الصحافة بالجزائر..."⁽¹⁾. في هذا السياق نشر المؤرخ الدكتور عبد الحميد زوزو تقارير الشرطة الإستعمارية التي تناولت عملية مصادرة هذه الجريدة ابتداءً من نوفمبر 1947م إلى غاية سبتمبر 1951م، حيث جاء في التقرير الخاص بمصادرة العدد الثلاثين من الجريدة أن الشرطة الفرنسية قامت بحجز عشرين ألف نسخة منها⁽²⁾.

ولاستقطاب الجماهير، قامت الجبهة بعقد اجتماعات ومهرجانات، وفي هذا الصدد قامت بتنظيم اجتماع في الملعب البلدي بحسين داي (الجزائر العاصمة) يوم 19 أوت 1951م، حضره جمهور يتراوح عدده ما بين سبعة إلى ثمانية آلاف شخص⁽³⁾، ترأسه خمسة شخصيات ممثلة للهيئات الوطنية المختلفة⁽⁴⁾، وانصبت تدخلاتهم حول اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الانتخابات المزورة، احترام الحريات الأساسية، وإيقاف التدخل في الديانة الإسلامية⁽⁵⁾.

أصدر المكتب الدائم للجبهة في نهاية الاجتماع قراراً باسم سكان الجزائر العاصمة وضواحيها الذين اجتمعوا في الملعب

¹(1)- المنار(31 أوت 1951).

²(2)- زوزو: المجيعات، مرجع سابق، ص 335، 344.

³(3)- COLLOT : "Le front" , op-cit, pp 383,384.

⁴(4)- تتمثل هذه الشخصيات في: العربي التبسي، أحمد مزغنة، العربي بوهالي، أحمد بومنجل وأحمد توفيق المدني، كما خاطب في الناس أربعة محامين فرنسيين وهم: الأستاذ ستيب وزوجته روني، الأستاذ دوزون والأستاذ براون.

⁵(5)- أنظر ملخص الخطب التسعة التي أقيمت في الملعب في جريدة المنار(31 أوت 1951).

البلدي يعلنون فيه تأييدهم التام للجبهة، ومما جاء في هذا التقرير ما يلي : " ...إن سكان الجزائر العاصمة يعلنون تأييدهم للجبهة في سبيل فرض احترام الحريات الأساسية،...ويستنكرون القمع بجميع أنواعه،... ويحتجون ضد تدخل الإدارة في شؤون العقيدة الإسلامية،...ويدعون جميع الجزائريين من دون تمييز في الفكرة والجنس والدين إلى تأييد الجبهة..."⁽⁶⁾ .

1- المشكلة الانتخابية:

كانت مشكلة الانتخابات مطروحة قبل سنة 1951م، فقد كان الإتحاد الديمقراطي يرفض المشاركة فيها بسبب التزوير، وكذلك نفس الشيء لحركة الإنتصار التي صرحت عشية انتخابات مارس 1949م على عدم المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في 20 و 27 مارس 1949م، لأنها لا تعبر في نظرها عن الإرادة الشعبية، عكس الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان في كل مناسبة انتخابية يقم قوائمه للمشاركة فيها⁽¹⁾ .

صرح الحزب الشيوعي يوم 27 سبتمبر 1951م في جريدة الحرية، أن اللجنة المركزية للحزب قد اجتمعت يومي 21، 22 سبتمبر، واعتكفت من أجل تجسيد أهداف الجبهة في إطار المصلحة العليا للجبهة، واحترام حرية الإنتخاب في القسم الثاني⁽²⁾. كان الحزب الشيوعي يحاول أن يقم الجبهة الجزائرية في هذه المعركة الانتخابية باقتراحه تكوين قائمة موحدة تتفق عليها كل الأحزاب فرد عليه لإتحاد الديمقراطي باجتماع طارئ أيام 26، 27 سبتمبر 1951م لدراسة المشكلة الانتخابية، الذي انتهى باتخاذ قرار عدم مشاركة الحزب في الانتخابات⁽³⁾.

كما كان هناك رد فعل جماعي على تصريحات الحزب الشيوعي، حيث أصدر كل من الإتحاد الديمقراطي وحركة الإنتصار والعلماء والديمقراطيون تصريحا مشتركا نشرته جريدة الجمهورية الجزائرية، جريدة المنار، وهو عبارة عن

⁶(6)- المنار(31 أوت 1951).

¹(1)- COLLOT : "Le front" , op-cit, p386.

²(2)- Ibid, p 387.

³(3) – La république Algérienne : N° 272 , 28 septembre 1951.

بيان استنكاري للسياسة الإنتخابية التي تمارسها الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ أفريل 1948م، و أعلنو عن عدم مشاركتهم فيها، و في نفس الوقت دعوة للشعب الجزائري إلى مقاطعة الإنتخابات المقررة يوم 07 أكتوبر، و مما جاء فيه : "...إن الإتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والعلماء والديمقراطيون، بعدما درسوا المشكلة الإنتخابية الجزائرية في القسم الثاني على ضوء التجارب المكتسبة منذ أفريل 1948، ...وحيث أن الحكم الإستعماري و الإدارة الجزائرية و الحكومة الفرنسية قد جعلت - وذلك قصدا - من هذه الإنتخابات مهازل محزنة، ... إن الموقعين أسفله⁽⁴⁾، إعتبارا بأنه لا يتصور أن يرضوا بأن يكونوا آلات للخديعة الانتخابية التي يشرع في تدبيرها في 07 و 14 أكتوبر 951م ...إنهم وطدوا العزم على حض الناخبين على مقاطعتها...."⁽¹⁾ .

وفي هذا الاطار، قام المكتب الدائم للجبهة بالاعلان عن موقف الجبهة من الانتخابات، وبعد أن استمعت إلى آراء كل الهيئات السياسية الجزائرية، قررت أن لا تشارك في هذه الانتخابات بهذه الصفة⁽²⁾، ويعود ذلك حسب تقديرنا إلى اتقاء الانشقاق الذي ظهر في أعضائها، لذلك جاء تصريحها معتدل أي لم تدع صراحة إلى المقاطعة ولم تدع إلى المشاركة في الانتخابات، بل تركت المبادرة لكل حزب ، وهذا منطقي لأن الاتفاق الذي حصل أيام 22، 23، 24 جويلية كان ينص في مادته التاسعة أن هذا الاتفاق لا يمس بإستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة، كما يمكن تفسيره أيضا على أنه حل توفيقى يرضي كل الأطراف المشاركة في الجبهة.

دخل الحزب الشيوعي الانتخابات، وكان برنامجه يحتوي على النقاط التالية :

- 1- إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 17 جوان 1951 في القسم الثاني.
- 2- احترام حرية الانتخاب.
- 3- احترام الحريات الأساسية .

⁴(4) - و هم : عن العلماء: التبسي، خير الدين. عن حركة الانتصار: مولاي مرياح، حسين الأحول. عن الإتحاد الديمقراطي: أحمد بومنجل، أحمد فرانسيس. عن الشخصيات الحرة: توفيق المدني.

¹(1)- المنار: العدد 09،(05 أكتوبر 1951). أنظر كذلك: (28 septembre 1951) la république algérienne
²(2)- نفسه.

4- إنهاء تدخل الإدارة في الدين الإسلامي .
5- إيقاف حرب الفيتنام وإعادة الجنود الجزائريين إلى الجزائر.

6- عقد اتفاق دولي لحظر الأسلحة النووية⁽³⁾.
نلاحظ في هذا البرنامج أن النقاط الأربع الأولى كانت من بين أهداف الجبهة الجزائرية، أما النقطة الخامسة فهي مطلب خاص بالحزب الشيوعي، بينما النقطة السادسة فكانت من مطالب الإتحاد السوفياتي، لذلك فمن الضروري القول بأن الحزب الشيوعي الجزائري لم يمكن مستقلا في قراراته وبرنامجه، بل هو تابع للحزب الشيوعي الفرنسي وهذا الأخير تابع للأمم المتحدة.

الشيوعية العالمية، أي لا يمكن عزل الحزب عن العالم الشيوعي.

كانت نسبة المقاطعات في هذه الانتخابات مرتفعة وصلت إلى 45 / ، بينما وصلت في إلى 80 / في القسم الثاني، خسر على إثرها الحزب الشيوعي في القسم الأول أربعة مقاعد ولم يحصل على أي مقعد في القسم الثاني⁽¹⁾، ويمكننا أرجاع ارتفاع نسبة المقاطعة إلى استجابة الشعب الجزائري للدعوة التي نادى إليها المقاطعة وما يبرر ذلك أن الإتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والعلماء والشخصيات الحرة أصدروا تصريحاً مشتركاً بعد الانتخابات العمالية (الاقليمية) جاء فيه: " ...إن الإتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والعلماء والديمقراطيين يسجلون بارتياح تام أن ناخبي المدن والبادية قد قاطعوا الانتخابات بأغلبية ساحقة، وأنهم بهذا قد أيدوا موقف المنظمات الوطنية المشتركة..."⁽²⁾، كما أدلت هذه الهيئات في نفس التصريح بعدة ملاحظات فيما يخص تلك الانتخابات نوجزها في أربع نقاط هي:

- 1- الانتخابات العمالية قد جرت بصفة عامة في مثل ظروف انتخابات المجلس الجزائري والبرلمان الفرنسي.
- 2- جميع المترشحين الحكوميين لم يقع انتخابهم- كما هو مزعوم - بل وقع تعيينهم كموظفين.

³(3)- COLLOT : "Le front", op-cit, p 389.

¹(1)- COLLOT : "Le front", op-cit, p390.

²(2)- المنار: السنة الأولى ، العدد 10 (22 أكتوبر 1951).

3- عدد الأصوات التي نسب احرازها إلى هؤلاء "المختلسين" للمقاعد، إنما هو إلا نتيجة اختلاس واسع، وإن هؤلاء الخدمة للاستعمار الفرنسي لا يمكن اعتبارهم نوابا للشعب الذي لم يمنحهم ثقته، بل ينكر عليهم كل قيمة تمثيلية.

4- هذا الاستفتاء كان دليلا واضحا على احتقار الناخب الجزائري لهذه الانتخابات المزورة⁽³⁾.
وجاء هذا التصريح بامضاءات من ممثلي الهيئات التي أدلت بهذا التصريح⁽⁴⁾.

الاستنتاج الذي نخرج به من خلال هذه الانتخابات، هو أن هذه الأخيرة تعتبر أول إمتحان للجبهة، فكانت في نفس الوقت أول هزة زعزعت أركان هذه الوحدة وذبدبت موقفها، وشتت رأيها وظهرت كتلتين :

1- الأولى: أقلية تمثلها الحزب الشيوعي الذي شارك في الانتخابات، وكان في رأيه وتصوره أن فرض حرية الانتخاب في القسم الثاني واحترام الحريات الأساسية لا يكون إلا بالمشاركة في الانتخابات.

2- الثانية: أغلبية ممثلي الجبهة (حركة الانتصار، الاتحاد الديمقراطي، العلماء والديمقراطيون)، الذين رفضوا المشاركة في الانتخابات لأن هذه الأخيرة أصبحت مهزلة ووسيلة في يد الاستعمار الفرنسي جراء التزوير.

وقد أثرت هذه الانتخابات على نشاطات الجبهة وانتشارها، ويظهر ذلك جليا في تأسيسها للجان المحلية، ففي ظرف قياسي مدته ثلاثة أسابيع (من 05 أوت إلى 04 سبتمبر 1951) أسست الجبهة سبعة عشر لجنة، لكن ابتداء من منتصف أكتوبر إلى نهاية ديسمبر 1951، أي مدة شهرين ونصف لم نسجل إلا تأسيس تسعة عشر لجنة محلية، خمسة عشر منها تأسست في ما بين 20 أكتوبر و 06 ديسمبر، وأربعة فقط تأسست من 10 ديسمبر 1951 إلى 02 جانفي 1952⁽¹⁾.

نلاحظ أن طول هذه المدة الزمنية (من 05 أوت 1951 إلى 02 جانفي 1952)، قامت اللجنة بتأسيس ستة وثلاثين لجنة

⁽³⁾ - نفسه.

⁽⁴⁾ - وهم: عن البيان بومنجل وفرانسييس، عن حركة الانتصار الأحوال ومرباح، عن العلماء خير الدين والتبسي، عن الديمقراطيين توفيق المدني.

⁽¹⁾ - COLLOT : "Le front", op-cit, p397.

فقط، أغلبيتها في الجزائر العاصمة (عشرين لجنة)، ثم قسنطينة (تسعة لجان)، وأخيرا وهران فيها سبعة لجان، وهذا العدد ضئيل نظرا لشساعة الجزائر والآمال المعلقة على الجبهة من طرف الشعب.

قامت الجبهة الجزائرية في الفترة الممتدة من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 1951 بعقد حوالي خمسة عشر اجتماعا في المدن الرئيسية الجزائرية، نذكر منها: اجتماع انعقد بعناية حضره حوالي ألفين مناضل، واجتماع آخر انعقد في سوق أهراس بحضور حوالي ألف وخمسمائة شخص، وتجمع آخر في البليدة يوم 12 نوفمبر 1951 حضره حوالي ألف مناضل، كما انعقد اجتماع في العاصمة في 18 نوفمبر من نفس السنة حضره حوالي ألف ومائتين مناضل⁽²⁾.

ولما فتحت محكمة البليدة ستة وخمسين ملفا للمعتقلين السياسيين يوم 22 نوفمبر 1951م، قامت الجبهة بنشر اعلانات ونداءات ضد العنف وتطالب بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين، وفي نفس الاطار قامت اللجان المحلية المختلفة بحملة امضات واسعة لصالح هؤلاء المعتقلين، كما أصدرت قرارات ولائحات لمساندتهم، وفي هذا الصدد قامت لجان وهران بإرسال رسالة إلى السلطات الفرنسية تندد بالعنف وتطالب بالإفراج عن المعتقلين⁽¹⁾. كما قامت لجنة العاصمة بإصدار نداء نشرته جريدة المنار جاء فيه: "...حيث أن هؤلاء الجزائريين قد اعتقلوا ظلما بتهمة واهية هي "المؤامرة على أمن الدولة"،... وحيث أنه نكل بهم شر تنكيل⁽²⁾،... وحيث أن هؤلاء الوطنيين لم يحاكموا إلا من أجل أفكارهم السياسية وثبتهم بالسيادة الوطنية،... وحيث جعل جلسة المحكمة سرية يوم 22 نوفمبر لا يعبر إلا عن ارادة الإستعمار إخفاء الحقيقة،... فإن لجنة العاصمة للجبهة الجزائرية تؤكد تضامنها التام مع ستة وخمسون جزائريا المحاكمين بالبليدة وتطالب بإطلاق

²(2)- Ibid , p393.

¹(1)- COLLOT : "Le front", op-cit, p 393.

(2)- تعرضوا إلى أشنع عذاب وتنكيل مثل عملية الحوض، الكهرباء، "القرعة"، وقد كان البند الخامس من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان يتضمن أنه "لا يعذب أحد ولا يعاقب ولا يعامل معاملة وحشية" والدستور الفرنسي نفسه يستنكر مثل هذه الأساليب.

²(3)- المنار: السنة الأولى، العدد 11، (08 ديسمبر 1951).

**سراحهم،... وتدعو سكان العاصمة إلى النضال لفرض
إحترام حرية الرأي... (3).**

وفي نفس الاطار قامت الجبهة ببعث برقية إلى لجنة حقوق الانسان الدولية، تلفت نظرها إلى حالة اثني عشر سجين في سجن الأصنام الذين قاموا بالإضراب عن الطعام منذ أربعة وعشرين يوما بغية تحسين حالتهم المعنوية والمادية، وتعلمها بسكوت الادارة الاستعمارية إزاء هذه الوضعية الخطيرة والمتدهورة لهؤلاء المساجين (4).

لم يقتصر نشاط الجبهة داخل البلاد، بل تجاوزه إلى حلفائه الطبيعيين، كتبني قضايا الأشقاء في تونس والتصدي لما يتعرض له الإخوة التونسيون هناك من اعتقالات وقمع من أساليب السياسة الإستعمارية (5)، وفي هذا الصدد قام المكتب الدائم للجبهة بإصدار بيان إحتجاجي على تلك الاعتقالات والاعلان عن تضامنها مع الشعب التونسي نقطف منه هذه الأسطر: "...إن الأمانة العامة للجبهة بعدما علمتنبأ الحوادث الدامية التي جرت في تونس، ترفع بكل استنكار احتجاجها ضد الاستفزازات البوليسية التي سلطت على الشعب التونسي الشقيق، وتستنكر بشدة إيقاف الوطنيين والزعماء التونسيين،... إن الأمانة الدائمة تؤكد تضامن الشعب

الجزائري مع شقيقه التونسي (1)

ودائما في اطار تضامن الشعب الجزائري مع الشعب التونسي، أرسلت الجبهة الجزائرية إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزارة ووزير الخارجية برقية نقتبس منها: "...أن الجبهة الجزائرية التي هي الترجمان الصادق للشعب الجزائري،... تحتج ضد الأساليب العتيقة التي يتوخاها الاستعمار الفرنسي، وتطالب بتحرير الوطنيين

³(4)- نفسه.

(5)- العمري: مرجع سابق، ص 170.

(1)- المنار: السنة الأولى، العدد 14 (19 جانفي 1951).

(2)- المنار: السنة الأولى، العدد 15 (02 فيفري 1951).

(3)- نفسه.

(4)- العمري: مرجع سابق، ص 175.

والزعماء التونسيين... وتؤكد تضامنها التام مع الشعب التونسي...⁽²⁾

كما قام مصالي الحاج ببعث رسالتين باسم الشعب الجزائري، الأولى إلى الحبيب بورقيبة، والثانية إلى صالح بن يوسف، يؤكد فيهما باسم الجزائر تضامنه مع الشعب التونسي⁽³⁾.

2- مصير الجبهة الجزائرية للدفاع عن الجرية واحترامها:

إذا كانت الجبهة الجزائرية من 05 أوت 1951 إلى غاية نهاية جانفي 1952 قد قامت بعدة نشاطات سواء على المستوى الوطني، يعقد اجتماعات وتأسيس لجان ونشر بيانات واحتجاجات، أو على المستوى الإقليمي بتضامنها مع الشعب التونسي، فإنها ابتداء من فيفري 1952 دخلت الجبهة في سبات عميق أدى في الأخير إلى ظهور الإنشقاق في 19، 20 ماي 1952م عندما دعت الجبهة إلى عقد جلسة، ولكن غياب ممثلي الاتحاد الديمقراطي بحجة أنهم كانوا خارج العاصمة حال دون عقدها مما أدى إلى تأجيلها، وعلى إثر ذلك قام الحزب الشيوعي وحركة الانتصار بنشر نداء مشترك لعقد يوم وطني للكفاح ضد التعذيب وضد نفي مصالي الحاج، وذلك بتنظيم لقاءات ومظاهرات، حيث دعوا جميع الوطنيين إلى المشاركة في تلك التظاهرات المقررة يوم 23 ماي 1952، فرد على هذا النداء المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي ببلاغ يؤكد فيه أن النداء لا يلزمها بشيء كونه صدر من حزبين وليس من المكتب الدائم للجبهة⁽⁴⁾.

تعتبر هذه التصريحات والندوات مؤشرا واضحا لبداية نهاية الجبهة وعدم فعاليتها، حيث شهد شهر ماي انسحاب الاتحاد الديمقراطي منها وبذلك بدأت الوحدة في التفكك والتشتت، ويظهر ذلك جليا عندما اقترح الحزب الشيوعي يوم 02 جويلية للأمين العام للجبهة بإقامة تجمع شعبي يوم 05 أوت 1952 بمناسبة مرور سنة على تأسيس الجبهة، لكن هذا الاقتراح لم يجد أي استجابة من الأعضاء الباقين في الجبهة

والتي غادرتها حركة الانتصار في نوفمبر من نفس السنة، وبالتالي عرفت الجبهة نفس المصير الذي عرفه المؤتمر الاسلامي عام 1936 وتجمع أحباب البيان والحرية عام 1945، أي تلاشت هذه الوحدة بسرعة، وتبعثرت جهودها وعادت كل هيئة سياسية إلى العمل بشكل منفرد . والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد: لماذا سقطت الجبهة بهذه السرعة ؟ هل كان بتأثير الاستعمار الفرنسي كما حدث في المحاولتين السابقتين، أم إلى عجز وافتقار الزعماء الجزائريين إلى توحيد الجهود والأهداف ؟ بتعبير آخر: لماذا لم تستطع الجبهة الصمود والاستمرار في النضال من أجل تحقيق أهدافها؟.

6- نقد وتقييم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

من خلال تتبعنا لسلسلة الأحداث التي أدت إلى ميلاد الجبهة الجزائرية وتتبع مراحل تأسيسها ونشاطها وتطورها ، وتدقيق النظر في برنامجها وأهدافها، نجد أنها محدودة وقليلة النشاط والحيوية بنسبة لتطلعات الشعب الجزائري، لذلك كان مصالي على صواب عندما طالب بتوسيع مطالب وأهداف الجبهة، حيث جاء في رسالته الموجه إلى الجبهة الجزائرية

عشوية تأسيسها ما يلي: "...يجب على الجبهة ان توسع برنامج عملها إلى الإستقلال والسيادة القومية في بلادنا..."⁽¹⁾، ونفس الشيء للحزب الشيوعي الذي لم يكن مقتنع ببرنامج الجبهة وأهدافها، لكنه لم يقدم الاقتراحات التي يراها ضرورية في برنامج الجبهة عكس حركة الانتصار. وعلى ذكر الحزب الشيوعي ، هل حقيقة أنه هو صاحب الفضل في تأسيس الجبهة الجزائرية كما ادعت الادارة الفرنسية والمعمرون؟

إذا كان الحزب الشيوعي هو أول من دعى إلى تأسيس جبهة جزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1951)، فهذا لا يعني أنه هو صاحب الفكرة لأن فكرة التوحيد وتأسيس حزب وطني واحد تعود إلى سنوات ماضية - كما أسلفنا الحديث عنها- لذلك فإن الحزب الشيوعي أعاد طرح الفكرة، ثم إن ابتداء من سنة 1947 أصبحت جمعية العلماء أكثر دعوة إلى الإتحاد من الحزب الشيوعي، كما ظهرت نداءات ومحاولات توحيدية بين الإتحاد الديمقراطي وحركة الإنتصار.

أما عن ميلاد الجبهة في 05 أوت 1951، بعد أن اعتكف مؤسسوها من 21 إلى غاية 24 جويلية من نفس السنة، ربما يعود اختيار هذا التاريخ إلى الحزب الشيوعي بمناسبة مرور خمس سنوات عن دعوته إلى الاتحاد والعمل من أجل تأسيس جبهة جزائرية التي دعى إليها في 21 جويلية 1946 وإلا كيف يمكن لنا تفسير اختيار هذا التاريخ بالضبط؟. قد يكون إذن اختيار التاريخ يعود إلى الحزب الشيوعي ولكن هذا لا يعني بأنه هو المؤسس للجبهة. لأننا لا يمكننا أن نستبعد جهود الهيئات الأخرى، فلو لم تكن هناك رغبة في الاتحاد لما تأسست الجبهة وثمة نقطة أخرى نستبعد بها هذه الشبهة عن الجبهة وتتمثل في رئاسة أشغال المؤتمر التحضيري لتأسيس الجبهة، حيث ترأسها الشيخ التبسي نائب رئيس جمعية العلماء، كما أن التمثيل فيما بعد في هيئات الجبهة كان متساويا أي عدم طغي هيئة على أخرى⁽¹⁾.

¹(1)- المنار (15 أوت 1951).

¹(1)- المنار، (15 أوت 1951).

كانت الإدارة الفرنسية تهدف بقولها أن الحزب هو المؤسس للجبهة إلى تشييت صف الجزائريين و الاطاحة بهذا التجمع الوطني، خاصة وأن الادارة الفرنسية تدرك جيدا مدى خطورة مثل هذه المحاولات الوجودية مهما كان نوعها ومصدرها على تطور الوعي السياسي الوجودي ومن هنا الخطر كل الخطر في قيام مثل هذه التجمعات على مستقبل النظام الاستعماري في الجزائر⁽²⁾.

أما فيما يخص مطالب الجبهة فهي هشة ومحدودة وضيقة جدا، فالأهداف الخمسة التي وقع الاتفاق عليها هي أهداف عامة، تهتم بالدرجة الأولى بالقضايا الانتخابية حيث كان من عناصر برنامجها الأساسية إلغاء الانتخابات التشريعية ليوم 17 جوان 1951، احترام حرية التصويت في القسم الثاني واحترام الحريات الأساسية، هذا سرعان ما أدى بها إلى العجز وحملها على الفشل⁽³⁾.

كان من بنود البرنامج المتفق عليه يوم تأسيس الجبهة هو أن الاتفاق لا يمس باستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة، هذا البند أدى إلى شلل نشاط الجبهة ويظهر ذلك بوضوح في الانتخابات العمالية التي جرت يومي 07 و14 أكتوبر 1951. فقد كان الاتفاق على أساس المتفق عليه و التفاوضي عن المختلف فيه، وكان يرجى أن يؤدي التعاون إلى زوال المختلف فيه، ولكن لم يحدث ذلك، فالجبهة كانت عبارة عن هدنة بين الأحزاب⁽⁴⁾، لذلك يمكننا القول بأن موت الجبهة كان يوم ميلادها.

لكن مهما اختلفت الآراء وتعددت المواقف من هذه الجبهة التي يعتبرها معظم المؤرخين أنها عابرة، فالأكيد أنها كانت حلقة من حلقات الوعي السياسي الوطني وسلسلة من مسلسل العمل الوجودي الذي قاد نضال وكفاح الشعب الجزائري إلى الاستقلال والحرية وهي محاولة أعطت نفسا جديدا للحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها مرحليا

⁽²⁾ - العمرى: مرجع سابق ، ص 162.
⁽³⁾ - سليمان، الشسخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 67، 68.
⁽⁴⁾ - المنار (15 أوت 1951).

لتحقيق بعض مطالبها من جهة، واكتساب المزيد من الرصيد النضالي السياسي من جهة أخرى.
كما كشفت هذه الجبهة بأن الوحدة ليست مستحيلة ولو كان عمرها قصيرا، وأن هذه الوحدة شكلت لدى المناضلين خصوصا والمواطنين عموما محطة من محطات الإنتماء الروحي والوطني للجزائر، وأن الهدف كان واحدا مهما اختلفت وسائل الكفاح والنضال⁽¹⁾.

¹(1)- العمري: مرجع سابق، ص 176، 177.

1- دوافع إنعقاد مؤتمر الصومام:

سبق اندلاع الثورة الجزائرية (1954-1962)، أعمال ولقاءات قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽¹⁾، أسفرت على التعجيل بالعمل الثوري المسلح⁽²⁾، وأسست على إثرها لجنة أخذت على عاتقها مهمة الإعداد للثورة، حيث قامت بتقسيم البلاد إلى خمس مناطق، على رأس كل منطقة قائد⁽³⁾، وكان آخر لقاء لأعضاء هذه اللجنة يوم 24 أكتوبر 1954م، أين تم الاتفاق على مبدأين هما:

- الاعلان عن الثورة ثم التنظيم.
- القيادة الجماعية للثورة.

هذان المبدآن ميزا الثورة الجزائرية عن باقي الثورات التحررية في العالم، وعلى أي فقد تم الاتفاق بين القادة الستة على لقاء تنظيمي وتقييمي للثورة في بداية سنة 1955م حسب ما جاء في التقرير الذي قدمه عبان رمضان باسم لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 28 أوت 1957م⁽⁴⁾، وقد أكد كريم بلقاسم ذلك أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر جانفي 1961 بقوله أنهم (أعضاء لجنة الستة) تم الاتفاق على يوم 10 جانفي 1955م كتاريخ لعقد هذا اللقاء⁽⁵⁾.

وفي نفس الصدد صرح محمد بوضياف في سنة 1974 أي بعد اثني عشر من الاستقلال (بعد مضي ثمانية عشر سنة على

¹(1)- تأسست في 24 مارس 1954م، وكانت تضم كل من: حسين لحول، عبد الحميد دخلي، محمد بوضياف،

مصطفي بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي ورايح بيطاط.

(2)- من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة والتعجيل فيها هو الانقسام الخطير الذي ظهر صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كذلك وعد مصر بدعم الثورة في الجزائر.

(3)- هذه المناطق هي:

1- منطقة الأوراس بقيادة بن بولعيد.

2- منطقة الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد.

3- منطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم.

4- منطقة القطاع الوهراني بقيادة محمد العربي بن مهيدي.

(4)- Rapport de Abane Ramdane au CNRA, août 1957, in revue NAQD, n°12, printemps/ été, 1999, pp 191- 211.

(5)- Amar, HAMDANI : Krim Belkacem, le lion des djebels, ed bouchene, 1993, pp 322-331.

انعقاد مؤتمر الصومام) أنه تم الاتفاق على اللقاء في جانفي 1955⁽¹⁾، وقد صرح أيضا أنه كلف بمهمة الذهاب إلى القاهرة لتقديم الوثائق للوفد الخارجي⁽²⁾، ثم العودة إلى الوطن⁽³⁾. كما هو معلوم، انطلقت الثورة التحريرية في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، حيث شن المجاهدون أكثر من ثلاثين هجوما شملت كل أرجاء التراب الوطني، استهدفت الثكنات ومراكز الشرطة والدرك، وتحطيم الأعمدة الكهربائية وقطع الأسلاك الهاتفية وقسف المواقع الاقتصادية...، كما أصدرت الثورة بيانا سياسيا⁽⁴⁾، أعلن فيه عن تأسيس جبهة التحرير الوطني التي تقود الثورة والعمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني وبينت أهدافها الداخلية والخارجية، كما حددت فيه وسائل الكفاح. بصفة مختصرة كان بيان أول نوفمبر عبارة عن دعوة كل الجزائريين باختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية إلى الالتحاق بالثورة من أجل تحقيق الاستقلال.

لقد واجهت الثورة في مرحلة انطلاقها بعض الصعوبات والظروف الحرجة، كتشديد الحصار العسكري على منطقة الأوراس، وشن عمليات التمشيط والقصف الجوي الذي استهدف سكان القرى والأرياف العزل، ثم أعلنت فرنسا في أبريل 1955م حالة الطوارئ مع إحكام السيطرة على الحدود الشرقية لمنع تسرب السلاح والعتاد الحربي. وقد صعب إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان منع أصلا تطويق الجيش الفرنسي للمناطق الحدودية التي تفصل بين المناطق الخمسة كل إتصال منتظم بين قادة الثورة، لذا عملت كل منطقة في أغلب الأحيان بما تراه مناسباً ووفق اجتهادها الخاص.

⁽¹⁾ - ولكن في سنة 1988 تراجع عن قوله هذا في تصريح لجريدة الشعب (16 نوفمبر 1988)

⁽²⁾ - يتكون الوفد الخارجي من: أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد خيضر.

(3) - Mohamed, BOUDIAF : "la préparation du 1^{er} novembre 1954", in MEMORIA, N°01, spécial, 01^{er} novembre 1974.

(4) - هو بيان أول نوفمبر المشهور، أنشأه الصحفي محمد العيشاوي الذي كان يعمل في جريدة "الجزائر الحرة" قيل أن يصبح مساعدا لحسين لحول ثم لعبد الرحمان كيوان في بلدية العاصمة، وكلفه بصياغة البيان مراد ديدوش وكيم بلقاسم، وقد تم سحبه بمنطقة القبائل في ضواحي إيغيل امولا.

كما شهدت سنة 1955م أحداثا خطيرة تتمثل في استشهاد مراد ديدوش قائد المنطقة الثانية في 18 جانفي 1955، وإلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى في فيفري من نفس السنة واستشهاد نائبه بشير شيهاني (شبحاني)، كما ألقى القبض على راجح بيطاط قائد المنطقة الرابعة يوم 23 ماي 1955م⁽¹⁾، وما أعقب ذلك من الإعداد لهجوم 20 أوت 1955م، ورد السلطات الاستعمارية على ذلك، دون أن ننسى ما حصل في المنطقة الخامسة، حيث تمكن الجيش الفرنسي من معرفة وتفكيك الخلايا الثورية الأولى في المنطقة، الشيء الذي أوجب على قادتها بذل جهد كبير في إعادة تكوين وتنظيم خلايا جديدة لتنهض بالعمل الثوري فيها⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن الكثير من هذه الأحداث الهامة التي ظهرت على الساحة الوطنية كانت سببا في صعوبة عقد مؤتمر لقادة الثورة في الموعد المحدد قبل انطلاقها.

هذا، وقد عانت جبهة التحرير الوطني من صراعات مع الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج في جانفي 1955م، وكونت فرقا مسلحة خاصة بها، وكانت تدعي بأنها هي التي قامت بتفجير الثورة ولم تعترف بالجبهة. كما قام الحزب الشيوعي الجزائري بتأسيس مجموعات مسلحة أطلق عليها اسم "**المحاربون من أجل الحرية**"، لذلك إختلط على الشعب الجزائري بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة حقيقة الثورة وقيادتها، لأن الجبهة - كما قلنا أنفا- كانت تمر بفترة عصيبة لصعوبة الإتصال بين المناطق، وانعدامها مع الوفد الخارجي وكذلك نقص الأسلحة.

لكن، شهدت بداية سنة 1955م، إنضمام عيان رمضان إلى الثورة، وبانضمامه تقوت الجبهة، حيث بدأ يتصدى لكل تلك الإشاعات، وحاول في نفس الوقت تجاوز تلك المرحلة

⁽¹⁾- أحسن، بومالي: استراتيجية الثورة

⁽²⁾- وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 13، 14.

⁽³⁾- Alistair, HORNE : *histoire de la guerre d'Algérie*, ed Albin Michel, Paris, 1987, p 138.

⁽⁴⁾- حميد، عبد القادر: *عيان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة*، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 63، 62.

الفوضوية التي تعاني منها الثورة⁽¹⁾، وفي هذا الإطار قام باصدار عدة مناشير قصد التوعية، جاء في إحداها ما يلي: "... جبهة التحرير الوطني ليست إعادة بناء لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية، فهذه الأخيرة تعتقد أن تحرير الجزائر هي مهمة الحزب وهذا تصور خاطئ، إن جبهة التحرير الوطني تؤكد أن تحرير الجزائر هي مهمة كل الجزائريين، وليست مهمة جزء من المجتمع مهما كانت أهميته..."⁽²⁾.

كان لهذا المنشور وقع إيجابي في الأوساط السياسية، لأنه أعلن عن طبيعة الجبهة التي تقود الثورة، والتي تدعو الجزائريين إلى الانخراط في صفوفها، وهذا مطابقا لما جاء في بيان أول نوفمبر، بشرط أن يكون الانضمام فردي وبحل المنظمات السياسية.

كان عبان رمضان يسعى إلى تحقيق الوحدة السياسية للجزائريين في الجبهة، لذلك أراد أن يجمع كل القوى السياسية في الجزائر مهما كانت اتجاهاتها وايدولوجياتها⁽³⁾، ولقد أسفرت سياسته عن نتائج ايجابية حيث قطع طريق المفاوضات التي اتبعها الجنرال سوستيل SOUSTELLE مع باقي الفعاليات السياسية الجزائرية⁽⁴⁾، كما أدت سياسة عبان إلى استقالة النواب الجزائريين من المجالس الإدارية⁽⁵⁾، حيث كانت فرنسا تحاول أن تستغلهم للمفاوضات معهم لهدف عزل الجبهة، ولكن دهاء رجال الجبهة أدى إلى عدم جدوى تلك المحاولات وأكدت بأن الجبهة هي الجهاز السياسي

1

2

³(1)- Gilbert, MEYNIER : *histoire intérieure du F.L.N. 1954 – 1962*, ed casbah, Alger, 2003, p 176.

(2)- كان الحاكم العام جاك سوستيل يسعى إلى الإتصال بمختلف الهيئات السياسية الجزائرية ، وقد تم لقاء حضره من جانب الفرنسيين كل من سوستيل ومستشاره السياسي فاسنون مونتاي، ومن جانب الجزائريين حضره كل من محمد خير الدين (من العلماء)، الحاج شرشالي (من المركزيين)، أحمد فرانسيس (من الليانيين)، عبد القادر وقواق (من المصاليين)، وكانت مطالب الجزائريين تمحورت حول ضرورة إنهاء حالة الطوارئ والشروع في سياسة التهدئة.

استقال 130 ناخب من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يوم 22 ديسمبر 1955 - (3)

(4)- MEYNIER : *op-cit*, p 177

(5)- هناك بعض المؤرخين يرون أن انضمام الجمعية إلى الثورة كان في أفريل 1956 عندما انضم العباس والمدني والابراهيم إلى الوفد الخارجي للجبهة. للمزيد من التفاصيل، أنظر بوقجاني: مرجع سابق، ص

(6)- محمد العربي، الزبيري: *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص

الوحيد الذي يسانده جيش التحرير الوطني والذي باستطاعته أن يتكلم باسم الجزائريين، وفي هذا الصدد نشر عبان في أواخر جوان 1955م منشورا جاء فيه: " ... إن جيش التحرير الوطني لا يعترف لأحد أن يتكلم باسمه، إلا مسؤولي جبهة التحرير الوطني الذين يتواجدون في الداخل والخارج لهم الحق للتحدث باسمه... " (1)

وفي إطار البحث عن تجسيد الوحدة السياسية، قام عبان ورفقاؤه بجهود توجت بإنضمام التشكيلات السياسية إلى صفوف الثورة، حيث إنضم معظم القادة البارزين في الحركة الوطنية إلى صفوف الجبهة، وقد اتخذت جمعية العلماء موقفا رسميا لصالح الثورة، حيث أصدرت بيانا في 07 جانفي 1956م (2) تؤيد فيه الثورة (3).

كما أعلن فرحات عباس إنضمامه إلى الثورة يوم 25 أفريل 1956م (4)، أما الحزب الشيوعي الذي كونه مجموعات مسلحة (5)، فقد إنضمتها المجموعات إلى جيش التحرير يوم 01 جويلية 1956م (6).

وبهذا حققت الجبهة وحدتها السياسية، وأصبحت بذلك الناطق الرسمي والممثل الشرعي للشعب الجزائري. وفي نفس الإطار قامت الجبهة بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فيفري 1956م، بهدف إخراج فئة العمال الحيوية من دائرة نفوذ النقابات الفرنسية، وقد تمكن الاتحاد بفضل نشاطه على الساحتين الداخلية والاقليمية من تحقيق نجاحا كبيرا في ظرف قصير يتمثل في انضمامه إلى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والتي تعتبر المنظمة الجماهيرية الثانية (7).

1

2

3

(1)4- بومالي: مرجع سابق، ص

(2)- هذه المجموعات هي: المحاربون من أجل الحرية، والمجاهد الأحمر.

(3)- KHATIB : op-cit, p 103.

(4)- بومالي: مرجع سابق، ص

5

6

7

2- التحضيرات لإنعقاد مؤتمر الصومام:

لم يبق إلى ربيع 1956 إلا قائدين من الخمسة الذين سايروا الثورة منذ بدايتها، وهما محمد العربي بن مهدي وكريم بلقاسم، وطبيعي للغاية بل من الضرورة بمكان أن يلتقي قادة الثورة في لقاء تقيمي للثورة، وأن يقرروا الاستراتيجية المستقبلية لسير الثورة واحتياجاتها⁽¹⁾.

وقد كان هذا الانشغال مشتركا بين قادة كل المناطق، لذلك حاول كل قائد أن يربط الاتصال على الأقل مع المنطقة المجاورة، وقد كان بن بولعيد من المتحمسين لفكرة انعقاد مؤتمر وطني قبل استشهاده حيث فاتح في الموضوع قادة المنطقتين القانية والثالثة، وهذا مايفسر اقتراح المنطقة الأولى مكانا لانعقاد المؤتمر في بداية الأمر.

وفي هذا السياق قام عبان بمجهودات كبيرة من أجل عقد لقاء تنظيمي يحضره كل قادة الثورة بما في ذلك الوفد الخارجي، وقد أثمرت جهوده بعد ايفاءه لعمارة رشيد ثم سعد دحلب في ربيع 1956 م في الاحراز على موافقة أغلب المناطق، ثم الوفد الخارجي ليعقد اللقاء⁽²⁾.

أ/ الاطار الزمني:

⁽¹⁾ - عمار بن عودة في حديث لمجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 108-109 (أكتوبر/ نوفمبر)، الجزائر، 1989.

⁽²⁾ - Ben Youcef ,BEN KHEDDA : Abane- Ben M'hidi, leur apport à la révolution, ed dahlab, Alger, 2000, p27.

إن اختيار الزمان بالنسبة للآحداث الكبرى في تاريخ الشعوب والأمم هو أمر هام للغاية لكون هذا التاريخ سيبقى مسجلا في ذاكرة الشعوب لأمد طويل، وقد روعي من قبل في تاريخ انطلاقة الثورة، وكذلك في هجوم 20 أوت 1955 ، وبالفعل فقد روعي في مؤتمر الصومام عدة أمور من جملتها: أن 20 أوت يصادف الذكرى السنوية الأولى لهجوم الشمال القسنطيني، بالإضافة إلى التطورات السياسية والعسكرية للثورة، كذلك فإن هذه الفترة الزمنية من عام 1956 شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية، واستعداد الدول الشقيقة والصديقة لتقديم طلب ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس ولهذه المعطيات تم اختيار 20 أوت كتاريخ لانعقاد المؤتمر.

وبعد وصول الوفود المشاركة في المؤتمر، انطلقت أشغاله يوم 20 أوت 1956 لتنتهي بعد خمسة عشر يوما (05 سبتمبر 1956)⁽²⁾.

ب/ الاطار المكاني:

لقد اختلفت الآراء حول الكيفية التي تم بها اختيار مكان انعقاد المؤتمر ويمكن اجمال هذه الآراء فيما يلي:

- رأي يرى بأن المنطقة الثانية قد اقترحت انعقاد المؤتمر في ترابها وبالذات في جبال "بني صالح" بسوق أهراس، أو في منطقة الزعرور قرب القل غرب مدينة سكيكدة.
- رأي ثان يرى بأن أمر المؤتمر قد عرض على مختلف مناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها ، غير أن جل المناطق اعتذرت عن تحمل مسؤولية عقد المؤتمر في

- Saad, DAHLAB : Pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie, ed dahlab, Alger, 1990, p198.

¹(1)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 14، 15.

(2)- Rapport de ABANE : op-cit , pp 193, 194.

في هذا الصدد يقول عبد الحفيظ أمقران في "مذكرات من مسيرة النضال والجهاد" أن أشغال المؤتمر انطلقت يوم 20 أوت وانتهت بعد 10 أيام . كما نشرت في هذا الصدد وزارة المجاهدين رواية لأحد المشاركين ولم تذكر اسمه واكتفت بقولها "يؤكد أحد المشاركين"، أن أشغال المؤتمر انطلقت يوم 14 أوت 1956 وانتهت يوم 23 أوت من نفس السنة.

(3)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 15.

تراها بسبب عدم توفر الأمن اللازم لحماية المؤتمرين، والسير الحسن لأشغال المؤتمر، ماعدا المنطقة الثانية التي أعرب مسؤولوها عن مقدرتهم على تنظيم المؤتمر. - ورأي ثالث يرى بأن قادة الثورة آنذاك قد اتفقوا على أن يكون مكان المؤتمر وسط البلاد حتى يتسنى للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليه، وعلى هذا الأساس تم اختيار المنطقة الثالثة⁽¹⁾.

بعد أن تم الاتفاق على تعيين مكان انعقاد المؤتمر، بدأت التحضيرات والمشاورات الضرورية لتحديد أنسب الأماكن في المنطقة الثالثة، وقد اقترحت عدة أماكن لعقده مثل تازغنت قرب عزازقة، وبني زقان في ناحية البيبان، واقترحت كذلك قلعة بني عباس بدائرة أقبو بسبب موقعها الاستراتيجي، لكن هناك سببا هاما حال دون ذلك لأن القلعة تقع في مكان مكشوف للطيران ويستطيع العدو وبسهولة أن يكشف تحركات المجاهدين، وبعد أن توالت الاقتراحات والزيارات لعدة مناطق من المنطقة الثالثة، استقر الرأي على أن يكون مكان عقد المؤتمر في عدة قرى متقاربة⁽²⁾ من دوار أوزلاقن الذي يقع في جبال أزرو من جهة وادي الصومام وذلك لعدة اعتبارات:

- استراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين ، ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة والتي تتصل بدورها بغابة جرجرة وجبالها. - كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ومسالمة ولا علاقة لها بالثورة. - تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار، بحيث أن القيادة كانت مطمئنة إلى استعداد الجميع بما فيهم النساء في التعاون لإخفاء المجاهدين إذا ما هاجم الجيش الفرنسي الدوار فجأة، بالإضافة إلى خلو الدوار من الخونة والعملاء، وهذا بدوره عامل مهم لضمان أمن وسلامة المؤتمرين.

⁽¹⁾2- هذه القرى هي: قرية إيفاد، قرية بتمليود، إيفاد، نيزي، وأخيرا قرية إيفري.

(2)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 16.

(3)-Khalfa,MAMERI : les héros de la guerre d'Algérie, Larbi Ben M'hidi, ed karim mameri, Alger, 1996,p 62.

- إعلان فرنسا بعد حملة الجنرال ديفور الواسعة أنها قد سيطرت على المنطقة، وأنها أصبحت تحت سلطتها، وأن الثورة لا وجود لها بهذه المنطقة، وقد أرادت الثورة تنفيذ مزاعم فرنسا بعقد المؤتمر في تلك المنطقة⁽¹⁾.

شهد شهر مارس تحضيرات مكثفة كانت تقوم على أكثر من صعيد ، وبسرعة تامة، حيث شرعت القرى التي ستجري بها أشغال المؤتمر بالإعداد المادي له وتوفير جميع الشروط اللازمة لعقد المؤتمر ، أما على الصعيد الأمني فقد بدأت الاستعدادات من أجل وضع خطة محكمة ومتكاملة لحراسة موقع المؤتمر وما جاوره، وفي نفس الوقت شرعت المناطق المختلفة من الوطن في إعداد تقاريرها للمؤتمر على إثر إعلامها بموعد عقده، أما على الصعيد الوطني، تكونت لجنة في العاصمة مكلفة بإعداد وثائق المؤتمر، وقد اختلفت الآراء في أعضاء اللجنة، فنجد خالفة معمري يذكر أن اللجنة كانت تتكون من عمار أوزقان، عبد الرزاق شنتوف، محمد ليجاوي، عبد المالك تمام، حديدوش، عبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي⁽²⁾، بينما يذكر بن يوسف بن خدة أن اللجنة كانت تتكون من عمار أوزقان، محمد ليجاوي، عبد الرزاق أشنتوف بن يوسف بن خدة وعبد المالك تمام⁽³⁾ ، أما المؤرخ الفرنسي جيلبير ميني Gilbert MEYNIER فيقول أن اللجنة كانت تتكون من عبان رمضان ، عمار أوزقان، عبد الرزاق أشنتوف، عبد المالك تمام، بن خدة، سعد دحلب وبن مهيدي⁽⁴⁾، بينما يؤكد

1

2

³(1)- ابن يوسف، بن خدة: *شهادات ومواقف*، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 194. وقد ذكر أنه شارك مع عبد المالك تمام في تدوين شروط المفاوضات مع فرنسا والتي كانت تتمحور حول الوحدة الترابية، السيادة الوطنية والافراج عن المساجين .

(2)- MEYNIER : op-cit, p175.

(3)- Mohamed, LEBJAOU : *Vérités sur la révolution algérienne*, ed Gallimard, Paris, 1970, p 112.

(4)- تؤكد المراسلات التي نشرها مبروك بلحسين أن الأرضية كانت جاهزة في شهر ماي، وفي هذا الشهر عاد بن مهيدي إلى الجزائر، ويتضح ذلك في الرسالة التي بعثها الداخل إلى الخارج مؤرخة بتاريخ 30 أفريل 1956 جاء فيها أن العاصمة منكبّة على انجاز الأرضية السياسية التي ستقدم للمناقشة في الاجتماع. للمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الرسالة، أنظر،

Mabrouk, BELHOCINE : *le courrier Alger- le Caire 1954- 1956 et le congrès de la Soummam dans la révolution*, ed casbah, Alger, 2000, p 168.

(5)- Ibid,p 175.

محمد ليجاوي وهو أحد محرري هذه الوثيقة أن اللجنة كانت تتألف أساسا من عمار أوزقان، محمد ليجاوي وعبان رمضان⁽¹⁾. بعد استعراضنا لمختلف هذه الآراء يمكننا القول أن اللجنة كانت تتكون من عمار أوزقان، محمد ليجاوي، عبان رمضان، عبد الرزاق أشنتوف، ابن يوسف بن خدة عبد المالك تمام ونستبعد أن يكون ابن مهدي عضوا في هذه اللجنة لأن في الفترة التي تكونت فيه اللجنة وشرعت في عمله كان بن مهدي في القاهرة⁽²⁾.

وفي شهر ماي أصبحت الأرضية جاهزة ويتضح ذلك في الرسالة التي بعثها عبان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 14 ماي 1956 ، وجاء فيها: "إن الأرضية السياسية جاهزة وستبعث لكم تباعا في رسائل متتالية، إنها في ثلاثين ورقة..."⁽³⁾، وجاهزة في مكان أمين في منطقة القبائل تنتظر نقلها إلى المكان المؤتمرو وقد تحرك لآداء هذه المهمة عدد من مجاهدي المنطقة، ولكن أثناء عودتهم بالوثائق تعرضوا لكمين نصبته القوات الفرنسية في قرية تازمالت، ووقع على إثر ذلك إشتباك عنيف بين الطرفين أدى إلى هروب البلغلة المحملة بالوثائق الخاصة بالمؤتمر ووقعت في

أيدي الجيش الفرنسي الذي قام بفحص الوثائق بكل دقة⁽⁴⁾، ولحسن الحظ فإن تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر لم يكن مكتوبا فيها، هذا ما جعل القوات الاستعمارية تعتقد أن أشغال المؤتمر كانت في تلك الفترة تجري في منطقة تازمالت وماجاورها⁽⁵⁾.

1

2

3

⁴(1)- يذكر في هذا الصدد عبد الحفيظ أمقران أن هذه الحادثة وقعت لوفد المنطقة الرابعة. للمزيد من التفاصيل، أنظر، عبد الحفيظ، أمقران: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، كار الأم ، الجزائر، 1997، ص 47- 49.

(2)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 17.

(3)- أمقران: مصدر سابق، ص 49.

(4)- علي، كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946- 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 101.

(5)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 18.

وتبعاً لذلك الاعتقاد، شنت القوات الفرنسية في 29 ماي 1956 حملة واسعة النطاق على تلك المنطقة تحت قيادة الجنرال ديفور على أمل العثور على مكان المؤتمر في إحدى تلك النواحي، وبالتالي القبض على المؤتمرين وفي هذا الإطار شن الجيش الفرنسي حملة اعتقالات واسعة في صفوف سكان تلك المنطقة واخضاعهم لعملية استنطاق رهبية مات فيها العديد منهم، كما تعرض خلالها وفد الشمال القسنطيني لحصار، لم يستطع التخلص منه إلا بعد اشتباك طويل مع العدو⁽¹⁾، غنم خلاله على كمية معتبرة من الأسلحة، قدمها بعد ذلك كهدية إلى المنطقة الثالثة⁽²⁾.

وقبيل شهر أوت بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها وذلك على صعيدين:

الصعيد الأول: رصد حركات العدو وتبليغ المعلومات فوراً للمسؤولين، وتكفل بهذه المهمة مئات من المسبلين الذين تم تجنيدهم خصيصاً لهذا الغرض، حيث كونوا سلاسل بشرية قصد رصد ونقل الأخبار في أسرع وقت ممكن.

الصعيد الثاني: حراسة منطقة وادي الصومام والمناطق المجاورة، وتكوين حزام بشري للأمن حول منطقة أوزلاقن، وقد أوكلت هذه المهمة لجنود المنطقة لأنهم أدرى من غيرهم بتفاصيل مداخلها ومخارجها، ولم تقتصر الحراسة على منطقة وادي الصومام فقط، بل إمتدت إلى كامل المنطقة الواقعة بين سطيف وأقبو والبويرة وتازمالت⁽³⁾.

3- انعقاد مؤتمر الصومام:

حضرت مؤتمر الصومام كل المناطق الداخلية ما عدا الأولى والوفد الخارجي، وقد تفاوت تمثيل المناطق الداخلية، فالمنطقتان الأولى والثانية شاركتا بأكثر عدد من المندوبين وهم:

- عن المنطقة الثانية: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، ابراهيم مزهودي وحسين روايحي.

1

2

3

- وعن المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد،
أعميروش آيت حمودة وقاسي.
- وعن المنطقة الرابعة: أعمار أو عمران، الصادق دهيلس
وإمحمد بوقرة⁽¹⁾.

أما عن المنطقة الخامسة ، فقد اختلفت آراء أبا—رز
مسؤوليها في توكيل محمد العربي بن مهدي لتمثيلها في
المؤتمر. فقد ذكر الحاج بن علا، وكان قائدا للناحية الثانية
بالمنطقة الخامسة (بينما كان بوصوف على رأس الناحية
الأولى) أنه تحدث مع ابن مهدي عن المؤتمر المزمع عقده،
ومنحه توكيلا ليمثل المنطقة الخامسة. بينما لم يوكله بحسب
الحاج بن علا نفسه لا بومدين ولا بوصوف ، وهذا ما عرفه بن
علا بعد ذلك في مراسلة مع بوصوف⁽²⁾. وفي الواقع يصعب
معرفة سبب تمثيل المنطقة الخامسة بمنسوب واحد، أهو
لضيق الوقت والمؤتمر على أبواب الانعقاد ؟ أم إلى عدم وجود
شخصية بارزة في المنطقة في تقدير بن مهدي بعد
استشهاد وحبس أغلب من قاموا بالثورة بالمنطقة منذ
يومها الأول؟ أم أن ابن مهدي لم يرد أن يفرغ المنطقة من
المسؤولين الفاعلين؟.

وأما غياب المنطقة الأولى عن المؤتمر فيعود إلى الأزمة
الحادة التي عصفت بهذه المنطقة بعد استشهاد مصطفى بن
بولعيد يوم 25 مارس 1956⁽³⁾. ولكن هناك وفد من الأوراس تنقل
إلى المنطقة القبائل قصد المشاركة لكنه وصل بعد انتهاء
الاشغال⁽⁴⁾.

أما عن غياب الوفد الخارجي، فمن خلال التقرير الذي
قدمه عبان في اجتماع القاهرة سنة 1957، يفهم أن السبب

⁽¹⁾ - حكيمة، شتوحي: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، 1954-1962 ، رسالة ماجستير في قسم التاريخ،
كلية العلوم الإنسانية، بجامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001 ، ص 36

⁽²⁾ - شاوش، حباسي: "مؤتمر الصومام: آراء ومواقف"، في مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد
04، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة 2003-2004، ص 17.

⁽³⁾ - بن عودة: في حديث مع مجلة أول نوفمبر السالف الذكر.

⁽⁴⁾ - وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 20.

يتكون الوفد من: عمر بن بولعيد ومجموعة من المجاهدين منهم : رعيلي مصطفى، أحمد فادة، السعيد بوراري، علي
مشيتي، وكان هذا الوفد يحمل تفويضا رسميا.

يعود إلى صعوبة دخول البلاد في تلك الظروف⁽⁵⁾، ولكن هناك من يتكلم عن التغييب، وإلى حد كتابة هذه الأسطر لا يمكننا الجزم على أن الأمر كذلك، وقد أثرى مبروك بلحسين هذا الجانب بنشره لبريد الجزائر- القاهرة، ومن ذات البريد يتأكد أن قيادة الداخل وأقصد عبان رمضان كان يلح ويصر على ضرورة حضور الوفد الخارجي لأن هناك عدة قرارات سوف تتخذ ومن أجل حل بعض المشاكل (خاصة مشكلة نقص السلاح)، كما اقترحت قيادة الداخل على الخارج إيفاد عضوين لتمثيلها، وركزت بالخصوص على ضرورة حضور بن بلة وأيت أحمد، أو بن بلة وخيضر⁽²⁾. لذلك لاندري لماذا تغييب الوفد الخارجي عن حضور المؤتمر.

أما الوفد الخارجي، وخاصة بن بلة، فقد أكد أنه انتظر في سان ريمو (إيطاليا) مدة عشرين يوما الضوء الأخضر لدخول البلاد وحضور المؤتمر، كما انتضر في ليبيا أياما أخرى دون دخول البلاد⁽³⁾. ولكن: هل الظروف آنذاك تسمح بإعطاء الضوء الأخضر لبن بلة لدخول البلاد؟ وهل حقيقة انتظر بن بلة كل هذه المدة الزمنية؟ وكيف نفسر خروج بن مهدي والتحاقه بالقاهرة أين مكث ثلاثة أشهر ثم دخل الجزائر، في حين عجز أعضاء الوفد الخارجي دخول الجزائر؟.

الجدير بالذكر أن الأعضاء الحقيقيين الذين شاركوا في المؤتمر هم ستة:

- 1- زيغود يوسف ، قائد المنطقة الثانية.
- 2- الأخضر بن طوبال، نائب قائد المنطقة الثانية.
- 3- كريم بلقاسم، قائد المنطثة الثالثة.
- 4- أو عمران أعمار، قائد المنطقة الرابعة.
- 5- محمد العربي بن مهدي، قائد المنطقة الخامسة (رئيس الجلسة).

6- عبان رمضان، ممثل جبهة التحرير الوطني (كاتب الجلسة).
وللصدفة فإن هذا العدد كان يتساوى مع العدد الذي حضر للثورة في نوفمبر 1954.

¹(1)- Rapport de Abane : op-cit, p193.

(2)- BELHOCINE : op-cit ,pp 114, 115- 119, 120- 127, 129- 175.

(3)- HAMDANI : op-cit, pp 176, 177.

-الأهداف المرجوة من عقد المؤتمر:

كان الهدف من عقد المؤتمر:

- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل ايجابياتها وسلبياتها قصد تلافي السلبيات وتدعيم ما هو ايجابي منها.
- وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.
- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والاجتماعي والاداري.
- إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.
- توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك⁽¹⁾.

-قرارات مؤتمر الصومام:

درس المؤتمر في هذا المؤتمر جميع المسائل المتعلقة بسير النشاط الثوري في جميع الميادين، وقاموا بتقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل قائد في منطقتهم بايجابياتها وسلبياتها في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في دائرة اختصاصه لاستخلاص النتائج والعبر، وإعطاء دفعا جديدا للمسيرة الثورية⁽²⁾. حيث جدد أن كل قائد قدم تقريرا حول أوضاع منطقتهم وعدد المجاهدين والتموين، والحالة النفسية للمجاهدين والشعب، وقد كانت هذه التقارير متشابهة فيما بينها⁽³⁾.

بعد دراسة التقارير المقدمة على الساحة السياسية والنظامية والعسكرية والمالية ومعنويات المجاهدين والشعب في كل منطقة، وبعد مناقشة المحاور التي تم الاتفاق عليها، إتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات ترمي كلها إلى إعادة تنظيم الثورة بما يعطي دفعا جديدا وفعالية أكثر لمسيرتها، وقد شملت قرارات المؤتمر النقاط التالية:

¹(1)- وزارة المجاهدين: مرجع سابق، ص 14.

²(2)- المكتب الولائي لمنظمة المجاهدين بيجاية: "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ارساء استراتيجية للتنظيم العسكري والسياسي"، في مجلة أول نوفمبر، العددان 155-156، 1997، ص 08.

³(3)- Mohamed, HARBI : les archives de la révolution algérienne, ed jeune Afrique, Paris, 1985, pp 161,162.

1- هيكله الثورة سياسيا: وذلك بإنشاء الهياكل العليا للثورة والمتمثلة فيما يلي:

المجلس الوطني للثورة الجزائرية: وهو الهيئة العليا للثورة ، يتكون من أربعة وثلاثين عضواً، نصفهم دأئمون والنصف الآخر مساعدون⁽¹⁾. وهو الوحيد الذي يستطيع إتخاذ القرارات الحاسمة لمواصلة الحرب أو المفاوضات ووقف القتال⁽²⁾.
لجنة التنسيق والتنفيذ: وتتكون من خمسة أعضاء⁽³⁾، وهي بمثابة هيئة أركان الحرب ولها السلطة في مراقبة منظمات الثورة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية)، وللجنة مهمة إنشاء ومراقبة اللجان المختلفة⁽⁴⁾.
كما أسست لجان مختصة مثل اللجنة الاقتصادية، اللجنة السياسية، لجنة الدعايا والأخبار، كما أقر مؤتمر الصومام مبدأ الأولويات :

- أولوية الداخل على الخارج.

- أولوية السياسي على العسكري.

- إقرار مبدأ التسيير الجماعي للثورة⁽⁵⁾.

هيكله الثورة عسكريا: وكان ذلك على الشكل التالي:

- تقسيم البلاد إلى ست ولايات على رأس كل ولاية قائدا برتبة عقيد، وثلاثة مساعدين برتبة رائد ، وتتكون كل ولاية من عدد من المناطق، كل منطقة من عدد من النواحي ثم أقسام

¹(1)- أعضاء المجلس هم :

الدأئمون: عبان رمضان، فرحات عباس، ايدير عيسات، أيت أحمد، بن بلة، بن بولعيد، بن مهدي، بيطاط، بوضياف، دباغين، توفيق المدني، خيضر، كريم، أو عمران، زيغود، محمد يزيد. / الإضاافيون: عطاء الله بن عيسى، نائب بن بولعيد، بن طوبال، محمد بن يحيى، بوصوف، دحلب، دهيلس، فرانسيس، ليجاوي، لوانشي، مهري، علي ملاح، ابراهيم مزهودي، محمدي السعيد، تمام، الطيب الثعالبي، عضوان من الإتحاد العام للعمال الجزائريين (يعينهما لجنة التنفيذ والتنسيق).

(2)- EL-MOUDJHID : N° 04 , spécial, novembre 1956.

(3)- وهم : عبان رمضان، كريم بلقاسم، محمد العربي بن مهدي، بن يوسف بن خدة، وسعد دحلب.

(4)- EL-MOUDJAHID : (novembre 1956).

(5)- Ibid.

(6)- BEN KHEDDA : Abane, op-cit, p 30.

ودوائر. وكذلك تم الإتفاق على أن رتبة الجنرال لا تمنح إلا بعد الاستقلال⁽¹⁾.

- تقسيم الجيش إلى وحدات كما يلي: الفيلق (350 جندي)، الكتيبة (120 جندي)، الفرقة (35 جندي)، الفوج (11 جندي)، نصف الفوج (05 جنود).

- إحداث رتب الجيش (كما كانت في منطقة القبائل) وتحديد مرتباته والمنح العائلية.

- تقسيم الجيش إلى ثلاث مجموعات: مجاهدون يباشرون العمل الثوري في الجبال، ثم المسبلون، والفيديائيون ومهمتهم تتمثل في تزويد جيش التحرير بالمؤونة والأخبار⁽²⁾.

ومنذ مؤتمر الصومام، أصبح قائد الولاية بصفته السياسية والعسكرية ليس من صلاحياته تعيين أو فصل أو تجريد نوابه من رتبهم، بل هي من اختصاصات القيادة العليا، وعلى قائد الولاية تقديم إقتراحاته فقط، أمام مجلس الولاية الذي يتكون من مسؤول عسكري وآخر سياسي، وثالث للاستعلامات والمواصلات.

أرضية مؤتمر الصومام:

لقد وضع مؤتمر الصومام وثيقة سياسية تعرف بميثاق الصومام، والتي أصبحت من خلالها للثورة الجزائرية استراتيجية عامة للحرب والسلام معا، فهي تتضمن عدة محاور لتنظيم الجماهير، وجمع الطاقات الحية في البلاد التي من شأنها أن تسهل العمل الوحدوي لمواجهة العدو⁽³⁾، كما نصت على إنشاء المجالس البلدية ومحاكم الثورة التي تشرف على إدارة القرى وتنظر في القضايا العادلة والمالية والاقتصادية، مما جعل إدارة الثورة تحل محل الإدارة الفرنسية، كما تم إنشاء منصب المحافظ السياسي الذي يتولى تثقيف الشعب وكل ما يتصل بالدعاية والأخبار، والتوجيه ومواجهة أساليب الحرب النفسية الفرنسية، وتقرر أيضا على الصعيد الإعلامي إنشاء نشرات إعلامية لتبليغ أوامر وشعارات الثورة وتفنيد أقاويل الاستعمار، فتم إنشاء جريدة المجاهد واذاعة صوت الجزائر الحرة.

¹
²(1)- EL-MOUDJAHID , (novembre 1956).

(2)- Rapport de Abane : op-cit, p 193.

(3)- المكتب الولائي لأبناء الشهداء: مرجع سابق، ص 08.

أما على الصعيد الدولي، فقد تقرر تدويل القضية الجزائرية والسعي لكسب تأييد الرأي العام العالمي، ذلك بالقيام بحملة إعلامية على الصعيد الدولي للتعريف بالقضية الجزائرية والتأثير في المحافل الدولية والتنديد بجرائم الاستعمار الفرنسي ووحشيته وعدوانه على الشعب الجزائري⁽¹⁾.

لقد حلت أرضية الصومام الوضعية السياسية بعد عشرين شهرا من بداية الثورة، ووجدت الأهداف التي يجب تحقيقها والوسائل التي تستعمل لذلك، كما طرح مسألة المفاوضات وشروط وقف إطلاق النار⁽²⁾.

إن النصوص المنتقاة من الوثيقة الأساسية لمؤتمر الصومام توضح بصورة عامة موقف الجبهة في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة، وتنقسم هذه الوثيقة إلى ثلاثة أقسام وهي: **الوضع السياسي الراهن**: ويشمل زحف الثورة الجزائرية رغم نقص العتاد، وأشارت إلى وجود تنظيم سياسي فعال وأصبح للجبهة نفوذ في كامل التراب الوطني، كما أشارت الأرضية إلى فشل الهيئات السياسية السابقة بانهازم الحركة المصالية وفقدان قيمتها كتيار سياسي، وأكدت غياب الشيوعية في المقاومة. ونبهت في آخر هذا القسم بخطورة استراتيجية الاستعمار الفرنسي الذي حاول زعزعة الثورة⁽³⁾.

أما القسم الثاني فيتمثل في **الآفاق المستقبلية** التي حددت أهداف الحرب التي هي الاستقلال الوطني، وقد حددت شروط المفاوضات ووقف إطلاق النار، تمثلت أساسا في اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، والاعتراف بوحدة الجزائر وأنها ليست جزءا من فرنسا (تحطيم فكرة الجزائر فرنسية) والاعتراف بسيادة الجزائر في كل الميادين، وإطلاق سراح

1

²(1)- BEN KHEDDA : Abane, op-cit, p 32.

(2)- وزارة المجاهدين: وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 46، 37. أنظر كذلك، EL-MOUDJAHID, (novembre 1956).

³(3)- Ibid, (novembre 1956).

(4)- BEN KHEDDA : Abane, op-cit, p 33.

المعتقلين السياسيين⁽¹⁾. كما أقرت الأرضية في آخر هذا القسم تحطيم الحواجز العنصرية بتوحيد شمال افريقيا⁽²⁾. أما القسم الثالث والأخير فإنه يخص وسائل الدعاية والتي تتمثل في كيفية تنظيم وقيادة السكان للكفاح وكذا تصفية الجو السياسي ، وأصرت الجبهة على ضرورة إدخال كل فئات المجتمع في الثورة، ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن الحلفاء لكي لا تترك الفرصة للعدو أن يستغل جميع الأقليات في الجزائر، خاصة الأوروبية منها وكذلك الأقلية اليهودية، كما تطرقت الأرضية في نهاية هذا القسم إلى ضرورة القيام بنشاط إعلامي واسع للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية⁽³⁾.

1

2

³(1)- وزارة المجاهدين: وثائق مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص 51، 53.

4- إنتقادات مؤتمر الصومام:

يبادر إلى أذهاننا من الوهلة الأولى أن انتقادات مؤتمر الصومام كانت أكثر ارتباطا بشخصية بن بلة الذي كان، ولا يزال إلى اليوم يثير قضية هذا المؤتمر، وقد عثرنا على رسالة نشرها محمد حربي⁽¹⁾، وهي عبارة عن رسالة انتقادية موجهة إلى المؤتمرين تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- 1- غياب المنطقة الأولى والخامسة وقسنطينة وسوق أهراس والوفد الخارجي.
- 2- إقصاء مبدأ الإسلام من قرارات مؤتمر الصومام.
- 3- حضور أعضاء في هيئات الجبهة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ) كانوا ضد الثورة.

وقد ساند بن بلة في هذه القضايا قادة المناطق الشرقية من البلاد الذين اجتمعوا في 15 ديسمبر 1956 لمراجعة قرارات مؤتمر الصومام⁽²⁾، كما ساندوه في خرجاته الإعلامية الأخيرة⁽³⁾. وقد أضافوا إلى العناصر الثلاثة السابقة عنصرا رابعا ويتمثل في المطالبة بإلغاء مبدأ الأولويات⁽⁴⁾.

¹(1)- HARBI : op-cit, p 168.

(2)- تتمثل هذه المناطق في : سوق أهراس، سدراته، خنشلة، أوراس وتبسة.

(3)- جريدة البلاد: العدد 947، (11 ديسمبر 2002).

(4)- أولوية الداخل على الخارج وألوية السياسي على العسكري.

أسالت هذه الانتقادات كثيرا من الحبر خاصة في الآونة الأخيرة بعد تصريحات بن بلة في قناة الجزيرة، لذلك سأحاول أن أتناولها عنصرا بعنصر قصد ايضاح نقاط الغموض.

1- غياب الوفد الخارجي وبعض مناطق البلاد:

كما سبق القول إن الوفد الخارجي لم يحضر فعاليات مؤتمر الصومام، وإلى حد كتابة هذه الأسطر تبقى أسباب غيابه غامضة لإحجام الكثير ممن كانوا أطرافا في هذا الحدث عن إيفائنا بإجابات مقنعة، وفي غالب الأحيان يرجعون الأسباب إلى صعوبة اجتياز الحدود ودخول الأراضي الجزائرية وقتذاك.

لكن عندما يرفض أعضاء الوفد الخارجي قرارات مؤتمر الصومام فيما بعد، يصبح هذا السبب غير كاف لمعرفة الحقيقة التاريخية⁽¹⁾، وفي هذا السياق يقول السيد خالفة معمري " ... لو كان بن بلة يريد الحضور في المؤتمر لدخل البلاد، ولا ينتظر إشارة عبان للدخول... "⁽²⁾، هذا ما أكدته أيضا السيد لخضر بن طوبال حيث صرح أنه عندما تلقى بن بلة الدعوة لحضور المؤتمر بعث برسالة إلى عبان يرفض فيها الحضور بحجة أن الطريق في حالة دخوله الجزائر لن يكون آمنا ومما جاء في هذا التصريح: " ... أيعقل أن يقيم مجاهد وثائر محسوب على ثورة بحجم الثورة الجزائرية وزنا لحياته ولأشياء مثل الأمن الشخصي أو لغيره... "⁽³⁾

لكن إلى حد الآن لم نعر على هذه الرسالة التي تكلم عنها بن طوبال التي وجهها بن بلة إلى عبان يعتذر فيها عن حضور مؤتمر الصومام، ولم يشر إلى ذلك عبان في تقريره حيث اكتفى - كما قلنا سابقا - أن الوفد الخارجي وبما فيهم بن بلة لا يستطيع دخول الأراضي الجزائرية لأسباب أمنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد بن بلة - كما أسلفنا الحديث - بأنه كان ينتظر الضوء الأخضر لدخول الجزائر وحضور المؤتمر. وهنا نطرح التساؤل التالي: ما موقع بن بلة في الوفد

¹(1)- شتواح: مرجع سابق، ص 43.

(2)- MAMERI : op-cit, p 70.

(3)- الخبير اليومي: العدد 3653. (15 ديسمبر 2002).

(4)- توفيق المدني: مرجع سابق: ص 212، 213.

الخارجي؟ وهل حقيقة كان الوفد الخارجي على علم بانعقاد المؤتمر وتعهد ألا يحضره؟ أم أن الداخل هو الذي غيبه نظرا لسوء تفاهم بين الطرفين.

من خلال "بريد الجزائر- القاهرة" يتضح لنا أن قادة الوفد الخارجي كانوا على علم لانعقاد المؤتمر، فمنذ شهر ديسمبر 1955 إلى غاية انعقاد المؤتمر، لم يتوقف عبان ومن بعده بن خدة تذكير الوفد الخارجي بأهمية عقد اجتماع لكافة المسؤولين مشيرا إلى ضرورة حضور ممثلين عن الوفد الخارجي.

لكن الوفد الخارجي لم يحضر، ويبدو أنه كان منشغلا في التحضير للمؤتمر المغاربي الذي دعا إليه ملك المغرب محمد الخامس⁽¹⁾، كما يمكن تفسير هذا الغياب باختلاف وجهات نظر بين الداخل والخارج، ففي الوقت الذي كان فيه الداخل يحضر للمؤتمر، كان الوفد الخارجي يفكر في تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، ويظهر ذلك جليا في الرسالة التي بعثها خيضر إلى الداخل جاء فيها: " ... إن القضية المهمة والعاجلة هي تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، ويجب أن تسوى قبل نهاية أكتوبر 1956، ولتحقيق ذلك لابد من لقاء بيننا في أقرب وقت ممكن..."⁽²⁾

وفي الأخير ننبه إلى هذا الغياب للوفد الخارجي يبقى لغزا محيرا للمؤرخون ما دامت الوثائق غائبة، وامكانية استجلاء حقيقته من المعاصرين يبق ضعيفا.

أما فيما يخص المنطقة الخامسة فقد مثلها قائدها محمد العربي بن مهدي، بينما قسنطينة التابعة للشمال القسنطيني فقد مثلها زيغود يوسف كذلك الأمر لمنطقة سوق أهراس التي كانت تابعة لنفس المنطقة.

قضية أو موضوع المبدأ الاسلامي:

¹(1)- BELHOCINE : op-cit, pp 194, 195.

(2)- MAMERI :op-cit ,p 71.

(3)- HORNE : op-cit, p 138.

(4)- EL-MOUDJAHID , (novembre 1956).

(5)- MAMERI : op-cit, 72.

(6)- EL-MOUDJAHID, (novembre 1956).

إذا عدنا إلى بيان أول نوفمبر 1954، نجد أنه أكد مبدأ تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، لكن في مؤتمر الصومام لم يرد أي تأكيد على هذا المبدأ، فهل هذا يعني أن عبان رمضان ورفقاؤه لا يؤمنون بالاسلام، فقد كان بن مهدي تقيا ومنتشعا بالقيم الإسلامية وهو الذي كان رئيس المؤتمر؟⁽¹⁾ كما أن عبان لم يكن ثوري ماركسي ولم يكن ملحد غير مؤمن بالدين الإسلامي، وإنما كانت الأولوية قد أعطيت لاحتياجات الثورة (نقص الأسلحة، التمويل والدعاية)⁽²⁾. وإن لم يكن كذلك فكيف نفسر سكوت المؤتمر عن هذه النقطة الجوهرية؟ .

جاء في محضر جلسات مؤتمر الصومام أن الثورة الجزائرية ليست حربا أهلية ولا حرب دينية⁽³⁾ كما كان يروج لها أعداؤها، وهذا لتفويت الفرصة على بيدولت Bidault ولاكوست Lacoste، سوستيل والكاردينال فيلتان Filtin الذين كانوا يحاولون إعطاء للرأي

العام الفرنسي والدولي صورة عن الثورة الجزائرية كونها حركة دينية تعصبية⁽⁵⁾ . لذلك أكد مؤتمر الصومام أن الثورة الجزائرية ليست تابعة لا للقاهرة أو لندن ولا لموسكو أو واشنطن⁽⁶⁾ .

3- وجود مسؤولي قداماء داخل الهيئات القيادية:

انتقد بن بلة بشدة وجود شخصيات في مناصب قيادية لم تلتحق بالثورة في بدايتها، ويقصد بذلك كل من عباس فرحات، أحمد فرانسيس، أحمد توفيق المدني، إبراهيم مزهودي، بن يوسف بن خدة، عبد المالك تمام، سعد دحلب، محمد بن يحي، محمد يزيد ومحمد ليجاوي. وهنا نتساءل، هل كانت التحضيرات الأخيرة للثورة تسمح بانضمام هذه الشخصيات والهيئات إليها مبكرا؟ وهل كان من الممكن أن تنجح الثورة إذا اقتصرت على القيادة التاريخية وانغلقت على نفسها؟، كرد على موقف بن بلة، اعتبر محمد ليجاوي كل المناضلين في

جبهة التحرير الوطني سواسية أي ليس هناك مناضل من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية⁽¹⁾.

4- مبدأ الأولويات:

أ/ مبدأ أولوية الداخل على الخارج:

نشر المؤرخ الدكتور عبد الحميد زوزو في كتابه رسالة نادرة بعثها عبان رمضان إلى الوفد الخارجي يبرر فيها أولوية الداخل والخارج، ومما جاء فيها أن هذا المبدأ بديهي ومنطقي يتماشى مع المعقول، ذلك أن ما هو خارجي، تضيف الرسالة، شيء ثانوي بالنسبة لما هو في الداخل، وأن توجيه العمل الثوري من الخارج أمر مستحيل، لذا فإن الداخل هو القائد للخارج لما له من شمولية النظرية ولما يوفره من القوى الأساسية للثورة⁽²⁾. وقد جاء في تقرير عبان رمضان للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن مؤتمر الصومام كان على صواب في إقراره لهذا المبدأ لعدة أسباب تأتي في مقدمتها أنه لا يمكن قيادة الثورة من خارج الحدود الجزائرية⁽³⁾.

وفي هذا السياق يقول سليمان الشيخ أن مبدأ أولوية الداخل على الخارج كان يهدف إلى دحض فكرة انقياد الحركة التحررية من الخارج، وتأكيد تبعية الخارج للداخل⁽⁴⁾. انطلاقاً من هذه التفسيرات يمكننا القول، بأن الدافع الرئيسي وراء الإقرار بهذا المبدأ يكمن في محاولة قادة الداخل الإثبات لزملائهم في الخارج شرعيتهم في اتخاذ القرار. خاصة عندما اعتبر قادة الخارج أنفسهم الممثلين الحقيقيين لهذه الشرعية في المرحلة الأولى للثورة مستندين في ذلك إلى الصفة التاريخية التي تميزهم عن قادة الداخل⁽⁵⁾. كما يمكن أن يكون لهذا المبدأ مقصد غير ذلك عند واضعيه،

¹(1)- LEBJAOUÏ : op-cit , p 113.

(2)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 24.

(3)- Rapport De Abane : op-cit, p 194.

(4)- Slimane, CHIKH : **La révolution Algérienne , projet et action**, une thèse pour le doctorat d'état en science politique, p608.

²

³

⁴

⁵

(1)- شتواح: مرجع سابق، ص 42.

(2)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 24.

(3)- حديث خاص مع السيد إبراهيم شرقي في بيته بالجزائر العاصمة، بتاريخ 25 ماي 2006.

يهدفون من ورائه إلى الإبقاء على ارتباط الثورة بال جماهير المحتضنة لها وابعاد قاداتها من التأثيرات الاقليمية والعربية والدولية. مع العلم بأن هذه النظرية قد خفت بانتقال لجنة التنفيذ والتنسيق إلى تونس والتحاق أعضائها بالمتواجدين خارج الجزائر⁽¹⁾.

وفي هذا السياق ، ذكر لي السيد إبراهيم شرقي (المشار إليه في المقدمة) أنه ظهر خلاف بين أعضاء لجنة التنفيذ والتنسيق في مسألة خروج هذه الأخيرة من الداخل إلى الخارج بعد معركة الجزائر، فقد كان بن خدة يعارض فكرة انتقال لجنة التنفيذ والتنسيق إلى الخارج ، ولكن استطاع عبان أن يقنعه بأن مغادرة الداخل سوف يكون مؤقتا ، وهذا ما يفسر اصرار بن خدة فيما بعد على ضرورة العودة إلى الجزائر والعمل بمبدأ أولوية الداخل على الخارج⁽²⁾.

ب/ أولوية السياسي على العسكري:

قبل الحديث عن هذا المبدأ، ما الذي تعنيه نظرية أولوية السياسي على العسكري. هل المقصود بها أن العمل المسلح ليس سوى استمرار وتكملة للعمل السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق الهدف بالطرق السياسية والوسائل الدبلوماسية. ولذلك كان ينبغي إعطاء الأولوية للمحاولات السياسية وللاتصالات والضغطات. وهذا ما كان يعيبه ربما العسكريون على السياسيين بل ويتوجسون منه خيفة . وهل كان العسكريون يعولون على الحسم العسكري بالطريقة الفيتنامية- هل هذه هي المقاصد أم أن الأمر شيء آخر؟ وما هو الحد الفاصل بين السياسي والعسكري، وما هي العلاقة المميزة بينهما؟. وهل العسكري من كان ضمن المنظمة السرية قبل اندلاع الثورة أو من حارب وحمل السلاح خلالها؟. فعلى هذا الاساس ما الذي نقوله على السيد بن بلة مثلا هل هو عسكري أم سياسي ؟ وفي أي صنف نضع رفقاءه في الوفد الخارجي؟. هل يمكن اعتبار هؤلاء عسكريين وفي نفس الوقت سياسيين؟

وفي الحقيقة إن موضوع علاقة السياسي بالعسكري قد طرحت قبل مؤتمر الصومام وعولجت على مستوى

المنطقتين الثالثة والرابعة بتعليمه صادرة عن المنطقة الأخيرة وعن قيادة الأركان الحربية المشتركة على ما يبدو بين المرحومين كريم بلقاسم وأوعمران أعمار بتاريخ 16 جوان 1956. ومما جاء فيها أن العسكري يتفوق على السياسي، ويكون التعامل بينهما على أساس الاحترام المتبادل والتعاون. فما الذي جعل إذن الموازين تنقلب في مؤتمر الصومام؟ أيرجع الأمر - كما قال المؤرخ الدكتور عبد الحميد زوزو - إلى شخصية عبان تسانده في ذلك شخصية بن مهدي وتفوقهما الفكري على باقي المؤتمرين، أم أن القضية التي تدارسها الحاضرون ووافقوا عليها بالاجماع تعود إلى اعتبارات أخرى ومستجدات طارئة ومؤثرات لا نعرفها. قيل عنها ربما تكون في شكل اتصالات أو تمهيدات لها بين عبان وسلطات الولاية العامة، وهل في أولوية السياسي ما يفيد باحتكار السلطة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كان من ضمنها كريم بلقاسم العسكري القوي؟⁽¹⁾

ولكن أكد عبان رمضان في تقريره السالف الذكر أن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، مبدأ عالمي شرعي في كل الدول وفي كل الثورات ويؤكد السمة الجوهرية في السياسة التحريرية والمتمثلة في الاستقلال الوطني⁽¹⁾. وفي هذا السياق يؤكد علي كافي على أن هذا المبدأ يعود إلى عبان رمضان الذي كان يطمح إلى افتكاك السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في أيدي السياسيين باعتباره محسوبا منهم⁽²⁾.

¹ (1)- زوزو: محطات ، مرجع سابق ، ص 22- 23.

(2)- Rapport de Abane : op-cit,p 194.

(3)- كافي : مصدر سابق، ص 102.

ودائماً في هذا السياق، يقول المؤرخ الدكتور سعد الله: "هل الثورة هي حمل السلاح فقط؟ وإذا كلن الأمر كذلك فإن هناك العديد من الثوريين لم يحملوا السلاح، وإنما كانوا اللسان الناطق باسم الذين حملوه، ولو لا هم لبقى الثوار في حصار مادي وسياسي ومعنوي قاتل، كما حصل لثوار الجزائر الذين خاضوا الحرب ضد العدو منذ هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847 من دون أن يسمع بهم أحد، مما ساهم في افشال ثوراتهم"⁽¹⁾.

5- حادث اختطاف الطائرة:

ما كاد الوفد الخارجي يجتمع للنظر في قضية قرارات مؤتمر الصومام، وفي الوقت الذي لفتت القضية الجزائرية أنظار العالم (خاصة العالم العربي الاسلامي بشقيه المشرقي

¹(1)- الايراهيمي: آثاره، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص 06.

والمغربي)، حتى وقع حادث اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي من المغرب إلى تونس لحضور لقاء مغاربي (اجتماع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من الجزائر والحبيب بورقيبة من تونس والملك محمد الخامس من المغرب). هذا الحادث اعتبره مصطفى الأشرف أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا⁽¹⁾.

وقد كان من المقرر أن يتم الاجتماع يوم 23 أكتوبر 1956 في تونس، لكن تشاء الأقدار أن تلقي فرنسا القبض على قادة الثورة في الخارج، على اثر قيام الطائرات المقاتلة الفرنسية باجبار الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي على الهبوط بمطار الجزائر وكان ذلك يوم 22 أكتوبر 1956⁽²⁾.

وحول هذا الموضوع بالذات يقول بن يوسف بن خدة متعجبا، ناقدا: "....إلى حد الآن لم أفهم كيف أن مسيروا الثورة من الخارج إمتطوا طائرة كان طاقمها يتكون من الفرنسيين"⁽³⁾.

لكن ما يهمنا نحن من هذا الحادث ، هو مدى تأثيره على الأزمة الواقعة بين الداخل والخارج بسبب قرارات مؤتمر الصومام، وعما أسفر عنه من نتائج لصالح لصالح الثورة وتتمثل أساسا في توحيد القيادة السياسية وتمركزها داخل الوطن، وإن كان ذلك مؤقتا لأن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تلبث أكثر من ستة أشهر لتغادر أرض الجزائر إلى الخارج كما أسلفنا الذكر.

حسب العقيد عمار بن عودة ، فإن الحادث وبالرغم من خطورته ، يعد مناسبة للتخلص من الشقاق والنزاع وإراحة الثورة من الصراع حول الزعامات. وهي نفس الملاحظة عند أغلب المعاصرين، إذ إعتبر توفيق المدني، بأن بقاء بن بلة وخيضر على رأس الوفد كان سيفتح صراعا مريرا بينهم وبين قادة الداخل حول شرعية مؤتمر الصومام، وأكد في هذا

¹(1)- EL WATAN : (31 octobre 2004), novembre 1954,50^e anniversaire de la guerre d'Algérie .N^o spécial.

(2)- شتواح: مرجع سابق ص 49.

(3)- استجواب كتابي قدمها بن خدة للباحثة حكيمة شتواح. للمزيد من التفاصيل حول هذا الاستجواب ، أنظر: شتواح: مرجع سابق، ص 199.

الصدد أن الحادث كان فرصة لإزالة عقبة من طريق الوحدة القيادية، وذلك بانتهاء ما كان يعرف سابقا بقيادة القاهرة، ومن جهة أخرى سمح بتكوين جبهة واحدة في الداخل والخارج همها الوحيد المطالبة باطلاق سراح المساجين والتنديد بعملية القرصنة⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، قامت جبهة التحرير الوطني باصدار منشور تندد فيه بعملية القرصنة الجوية الفرنسية جاء فيها: **"أن الحكام الفرنسيين ليسوا مستعمرين فحسب ولكنهم أنذال،... إن نكثهم للمواثيق والعهود لم يعتبروه يوما وصمة عار في جبينهم، وهكذا فاعتقال خمسة من قادة جبهة التحرير الوطني لا يشرف فرنسا..."**

ويضيف المنشور قائلا: **"...اللغة الوحيدة التي يفهمها الفرنسيون هي لغة الحرب، والحرب، لم نفكر مطلقا في إيقافها لمجرد وعد من الوعود الفرنسية، اذن لقد اعتقل خمسة من قادتنا، ولكن الجهاز لا يزال قائما، والكفاح مستمر، والثورة الجزائرية تتابع سيرها. وقد يسقط في ميدان الشرف مسيرون آخرون، أو يعتقلون ولكن الشعب الجزائري سيظل واقفا، ليتابع الجهاد، إلى أن يتحقق النصر"**⁽²⁾.

وفي ختام هذا العنصر، يمكننا القول أن الفرنسيين قد أسدوا خدمة للثورة الجزائرية من حيث لا يدرون، باختطافهم للطائرة، وجنبوها صراعا داخليا عنيفا.

6- نقد وتقييم مؤتمر الصومام:

إن انعقاد مؤتمر الصومام في حد ذاته يعتبر انتصارا كبيرا حققته الثورة، إذ ليس من السهل القيام بمثل هذا العمل في

¹(1)- شتواح: مرجع سابق، ص49، 50.

²(2)- زوزو: محطات، مرجع سابق، ص 497.

ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، وبالرغم مما قيل عن قرارات هذا المؤتمر من انحراف للثورة، أو إقصاء لمقوم الاسلام واتهم عبان رمضان بمسؤولية ذلك دون غيره، فقد شكلت جبهة التحرير الوطني بمختلف تياراتها محطة بارزة في مسار الثورة..

لكن في الواقع ليس هناك ما يبرر اتهام عبان مسؤولية الانحراف. لأن المؤتمر كان تجمعا وطنيا وقراراته لها نفس الصفة، فلماذا يكون عبان المسؤول الوحيد عنها، مع العلم بأن عملية إعداد لوائحه وتحرير نصوصه ومقرراته تكون قد أوكلت إلى عمار أوزقان؟، وهل يعقل الانتظار من رجل شيوعي الاتجاه أن يهتم بالإسلام ويوليه الاعتبار؟، وكان في إمكان السيد بن بلة، ولو القضية حقيقة تتعلق بالحرص على هذا الثابت الوطني، استدراك ما فات عبان في مؤتمر الصومام في مؤتمر الصومام في برنامج طرابلس الذي أشرف شخصيا على تحريره من قبل مجموعة يسارية: محمد يزيد ومحمد الصديق بن يحيى ورضا مالك ومحمد حربي، وعليه فليس غريبا أن تكون النتيجة بالنسبة للاسلام والنظرة لرموزه واحدة⁽¹⁾.

لذلك يمكننا القول أن المعارضة كانت في من يتولى القيادة وتسترت تلك الجماعة واءء مقوم ثابت من مقومات الشعب الجزائري والذي يتمثل في الدين الاسلامي.

لقد ظل بن بلة ومن وقف موقفه حسب الصراعات السياسية التي تخرت جسم المناضلين الوطنيين قبل نوفمبر 1954، أما عبان ومن وقف موقفه فقد تجاوز هذه الصراعات وترفع عنها ولم يأخذ في عين الاعتبار سوى فكرة الوحدة الوطنية.

إن نقطة الخلاف الرئيسية بين بن بلة وجماعة عبان، لا تكمن في تعيين المعتدلين أمثال توفيق المدني وعباس كأعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بل في الدور الثانوي الذي أسند للوفد الخارجي الذي وجد نفسه في الرتبة الثانية، وخاضعا لسلطة القيادة في الداخل⁽²⁾.

¹(1)- زوزو: محطات، مرجع سابق ص 26، 27.

²(2)- عبد القادر: عبان، مرجع سابق، ص 117، 118.

²(3)- عبد القادر: عبان، مرجع سابق، ص 117، 118.

وفيما يخص تمرکز القيادة الفعلية للثورة في الداخل، يقول بن يوسف بن خدة مبرراً ذلك: "حقيقة قبل المؤتمر كانت القيادة تتكون من اثني عشر عضواً، ستة في الداخل وستة في الخارج، لكن هذه القيادة لم تثمر ولم تأتي بأية نتيجة..."⁽¹⁾

ومهما يكن من الأمر، فإن مؤتمر الصومام هو مؤتمر تكتيكي وتنظيمي وحربي، لأن مهمته تتمثل في إيجاد الحلول اللازمة وقيادة الحرب في التسيير اليومي للثورة لمواجهة فرنسا، وليس التخطيط لمستقبل الجزائر المستقلة. ولحسن حظ الثورة فقد خرج المؤتمر بقرارات كانت في معظمها صائبة حققت بذلك استحقاقات الثورة بالمؤسسات التي أوجدها خاصة في جانب التنظيم المحكم⁽²⁾. وبالفعل، لقد حشد مؤتمر الصومام مختلف القوى الحية في البلاد بالانضمام إلى الثورة كما أوجد لها قيادة موحدة. وبذلك حقق الوحدة السياسية التي عجزت هيئات الحركة الوطنية تحقيقها من التجارب السابقة.

¹ (1)- شهادة بن يوسف بن خدة حول مؤتمر الصومام منشورة في، شتواح: مرجع سابق، ص 198.
(2)- حديث خاص مع المجاهد أكلي محند السعيد (ابن العقيد محند والحاج، قائد الولاية الثالثة من 1959 إلى 1962)، ف المعهد الوطني لتكوين الاطارات الدينية، الجزائر العاصمة، 05 جوان 2006.

ملحق () .

بيان العاشر فيفري 1943.

L'ALGERIE DEVANT LE CONFLIT MONDIAL *LE MANIFESTE DU PEUPLE ALGERIEN.*

L'Algérie est depuis le 8 novembre dernier sous l'occupation des forces anglo-américaines.

Cette occupation, en isolant la colonie de la métropole, a provoqué parmi les français de l'Algérie une véritable course au pouvoir ..Républicains, Gaul-listes, Royalistes, Israélites, chaque groupe , de son coté , essaye de faire valoir sa collaboration aux yeux des allies et veille à la défense de ses intérêts particuliers.

Devant cette agitation , chacun semble ignorer jusqu'à l'existence même des huit million d'indigènes.

Cependant l'Algérie musulmane, quoique indifférente à ces rivalités, reste vigilante et attentive à son destin.

Aujourd'hui les représentants de cette Algérie , répondant au vœu unanime de leurs populations, ne peuvent se soustraire à l'impérieux devoir de poser le probleme de leur avenir.

Ce faisant,ils entendent ne rien renier de la culture française et occidentale qu'ils ont reçue et qui leur reste chère . C'est au contraire, en puisant dans les richesses morales et spirituelles de la France métropolitaine et dans la tradition de liberté du peuple français, qu'ils trouvent la force et la justification de leur action présente .

Conscient de leurs responsabilités devant dieu, ces représentants traduisent ici, sincèrement et fidèlement, les aspirations profondes de tout le peuple algérien musulman.

Le manifeste, plus qu'un plaidoyer est un témoignage et un acte de foi.

Pour la deuxième fois au cours de 20^{eme} siècle, le monde entier combat pour le triomphe de la justice et du droit, pour la libération des peuples.

Mais pour la deuxième fois le monde assiste à ce spectacle désolant et tragique : derrière le soldat qui meurt pour la liberté des hommes et le bonheur de l'humanité, les conférences diplomatiques et les accords internationaux entrent en jeu. Quelle part sera réservée dans ces conversations, aux droits des gens ?.

La paix de 1918 a été cher ment acquise. La sacrifice des combattants , de toutes nationalités et de toutes religions, a été vain. Les convoitises des peuples forts et l'injustice qu'elles engendrent , ont survécu au suprême sacrifice des morts.

Aujourd'hui les déclarations de certains hommes d'état sont si pleines de contradictions et d'ambiguïté, qu'il est à craindre que la paix de demain, ne contienne, par l'égoïsme et l'impérialisme des grandes nations, la faiblesse et le lâcheté des petites peuples, les germes d'une guerre future.

Aussi bien les responsabilités qui pèsent sur les grandes nations, pèsent-elles sur les petits peuples et les individus. Placé en face de cette responsabilité, le peuple algérien, dans son désir à la fois de paix et de liberté élève sa voix pour dénoncer le régime colonial qui lui est imposé, rappeler ses protestations antérieures et revendiquer ses droits à la vie.

La colonisation de l'Algérie par la France, héritière pourtant des principes de 1789, dure depuis plus d'un siècle. Cette colonisation "démocratique" a pu évoluer librement, sans entrave, depuis au moins 70 ans. L'expérience a été longue. Elle suffit pour juger l'œuvre dans ses résultats.

De ces résultats, c'est-à-dire de la structure actuelle du pays, se dégageront les principes rationnels qui permettront aux nations éprises de la liberté et de justice, d'atteindre dans le drame algérien la vérité. Et d'aider ainsi, en toute connaissance de cause, à l'établissement d'un régime de liberté, de justice sociale et de fraternité humaine.

Un homme d'état français, doublé d'un gouverneur de colonie, **PAUL BERT**, a pu écrire à propos des conquêtes coloniales : **“quant un peuple, pour des raisons quelconques, a mis le pied sur le territoire d'un autre peuple, il n'a que trois parts à prendre : exterminer le peuple vaincu, le réduire au servage honteux ou l'associer à ses destins.”**

Il suffit d'examiner le processus de la colonisation en Algérie pour se rendre compte comment la politique d'assimilation, appliquée automatiquement aux uns et refusée aux autres, a réduit la société musulmane à la servitude la plus complète.

Cet asservissement n'a pas été prémédité par la France. Il s'est imposé à elle par la force des choses, comme résultat inéluctable du peuplement européen défini par le maréchal **BUGEAUD** lui-même : **“ah, s'il n'y avait pas d'arabes en Algérie, ou s'ils ressemblaient à ces peuples efféminés de l'Inde, je me serais bien gardé de conseiller à mon pays de faire à coup de budget, une base de colonisation avec l'élément militaire”**.

“Mais l'existence de cette nation si vigoureuse, si bien préparée pour la guerre, si supérieures à ce point aux masses européennes que nous pourrions, dans ce pays, nous imposer l'obligation absolue d'établir devant elle, à côté d'elle, la population la plus vigoureuse possible”.

L'installation de ces masses européennes est le trait capital de l'histoire algérienne depuis l'occupation française. Les algériens, c'est-à-dire, les arabo-berbères, passent au second plan des préoccupations des pouvoirs publics. Et malgré leur prédominance numérique et leurs droits imprescriptibles, ils sont contraints de reculer et de s'effacer sous le poids de la défaite.

Désormais deux Algérie vont co-exister et se juxtaposer. La colonie française, toute européenne, et l'Algérie musulmane, elle des arabo-berbères .

Colonie française : **700.000** européens (français d'origine ou étrangers naturalisés par le décret du **26 juin 1889**) et **130.000** algériens israélites françaisés par le décret Crémieux du **26 octobre 1870**. Au total **830.000** citoyens exerçant la pleine souveraineté en Algérie.

Algérie musulmane : **8.500.000** arabo-berbères, définis par le sénatus-consulte de **1865** "indigènes musulmane sujets français" et maintenus jusqu'à nos jours à l'état de vaincus et d'assujettis.

Ces indigènes sont pourtant soumis à toutes les obligations des français y compris le service militaire obligatoire.

Le caractère saillant et continu de la colonisation française est la subordination de tout le pays avec son humanité, ses richesses, ses outillages, son administration, à cet élément français et européen. La politique de rattachement de l'Algérie à la métropole, dite "politique d'assimilation", trouve là sa source, sa justification et sa plus forte expression.

Il serait long et fastidieux de suivre dans le détail de son évolution cette colonisation. Il suffit d'en noter les étapes principales.

De **1830** à **1900**, la colonie française, sous la protection du régime militaire, prétend naissance et commence à perespérer. Par la spoliation et l'expropriation, elle s'empare des immeubles, des villes et des meilleures terres qu'elle distribue aux européens. En **1851**, en comte déjà **40773** concessions, représentant **19.000** hectares.

Napoléon III, mécontent des résultats du plébiscite en Algérie et effrayé par l'appétit d'un trop grand nombre d'aventuriers, inaugure le régime des grandes concession. En **1853**, la compagnie genevoise reçoit **20.000** hectares. En **1862** et **1863**, **160.000** hectares de forêts, des plus belles et des plus faciles à exploiter, sont concédées à titre définitif, à une trentaine de bénéficiaires. En **1865** la société générale de l'habra et de la Macta obtient **25.000** hectares dans la pleine du Sig, et la société générale algérienne, qui deviendra en **1877** la compagnie algérienne, reçoit **100.000** hectares dans le département de Constantine.

La III^e république revient au régime des lots de colonisation. De **1870** à **1877**, l'administration crée **193** villages peuplés de **30.000** colons. Et la population française passe de **195.000** à **286.000** et ne cesse de s'accroître, favorisée par la naturalisation globale indigènes israélites (**1870**) et des étrangers nés en Algérie.

Pour se libérer du régime militaire, peu favorable à son développement, cette colonie européenne revendique, de bonne heure, le bénéfice du rattachement. Elle obtient la création des communes de plein exercice, analogues à celle de France, des assemblées départementales, et le bénéfice de la représentation parlementaire à paris.

Ces institutions démocratiques, réalisées au profit des seuls vainqueurs, ouvrent les vannes au flot montant des européens.

La réaction de défense du peuple algérien, dont le soulèvement de **MOKRANI** en **1871** et la révolte des **OULED SIDI CHEKH** en **1881** sont les derniers soubresauts, étant brisés. La colonisation prend un grand essor et s'étend à tout le pays. La population européenne passe en **1896** à **536.000** dont **318.000** français et **218.000** étrangers.

En **1900** les tribus arabes ont déjà perdu, par l'application de différents décrets, **20250.560** hectares des meilleures terres et dans la seule opération du séquestre de **1871**, les Kabyles perdent **2.639.000** hectares.

La colonie française a pris racine sur le sol algérien. Elle prend de plus en plus conscience de sa responsabilité et de sa force. La tutelle de la France et son droit de regard, commencent à lui poser la politique de rattachement n'est plus en faveur.

Alors commence une nouvelle étape. La colonie songe à son indépendance. Selon l'historien **E.F. GAUTIER**, les troubles anti-juifs de **1896** n'exprimaient que le désir des colons de se libérer de la métropole. En effet, les cris de "**mort aux juifs**" disparaissent dès que l'Algérie obtient l'autonomie financière et la création des assemblées algériennes. Ces assemblées, véritable oligarchie, seront maîtresses du budget. Elles voteront les impôts et ordonneront les dépenses.

De **1900** à nos jours, cette indépendance s'accroît et débordera sur le plan politique. Les assemblées algériennes essaient de jouer au petit parlement algérien. Et les colons laissent percer la menace de l'indépendance totale dès que leurs intérêts sont en jeu.

Pour l'instant, la colonie française est à l'apogée de sa puissance. Les **830.000** citoyens qui la composent jouissent d'une double citoyenneté : ils sont citoyens de l'Algérie qu'ils administrent en toute liberté, et citoyens de France grâce à leur représentation au parlement français.

Ces citoyens n'ont pas manqué d'imprimer à l'Algérie toute entière leurs conceptions et leur domination. Les **30.000** Km. de routes et les **5.000** Km. de voies forcées, les travaux hydrauliques et les grands barrages sont créés en fonction de leurs besoins stricts. La vigne surtout atteint un développement inespéré et constitue le meilleur de leur fortune. Le vignoble couvre une superficie de **230.000** hectares et sa production mensuelle est de **13** millions d'hectolitres.

En général, les concessions initiales ont disparu pour faire place au domaine féodal. Le peuplement rural est, de ce fait, en régression. Parmi ces européens, **1,08** / seulement possèdent moins de **10** hectares, **2,24** / cultivent de **10** à **50** hectares, **15,5** / exploitent de **50** à **100** hectares et **70,4** / plus de **100** hectares. Ces exploitations, lorsqu'elles portent sur des terres à céréales, arrivent à atteindre **15.000** hectares.

C'est le régime de la grande propriété, ayant à sa tête un européen, mais ou le travail est fourni par des salariés indigènes.

Cette féodalité agraire, exerçant une double souveraineté, n'a pas manqué de forger à cette société coloniale une âme impérialiste et raciste. La force créant le droit est devenue son credo et sa marche guerrière : **“nous, français, nous sommes chez nous en Algérie. Nous nous sommes rendus maître du pays par la force, car une conquête ne peut se réaliser que par la force et implique nécessairement le fait qu'il y a des vainqueurs et des vaincus”**.

Lorsque ceux-ci ont été matés, nous avons pu organiser le pays, et cette organisation affirme encore l'idée de supériorité du vainqueur sur le vaincu, du civilisé sur l'homme inférieur....

On peut mieux affirmer le droit du plus fort. Il faut remonter à des temps très anciens pour retrouver. Au profit d'une caste aussi peu nombreuse, des privilégiés aussi exorbitants. La noblesse de **1789**, détruite par les ancêtres de nos républicains d'aujourd'hui, ne jouissait pas en France d'une position aussi extraordinairement forte.

L'Algérie musulmane, elle, va d'abord héroïquement, puis en silence, et enfin par des revendications incessantes, affirmer son droit à la vie à l'existence.

L'administration de Dey s'effondrera en **20** jours. Mais il faudra **27** ans pour que l'armée française, riche de la tradition guerrière de **BONAPART**, arrive à bout de la résistance du paysan arabe et berbère. **“la nation vigoureuse”**, riche et puissante, à laquelle le maréchal **BUGEAUD** a été obligé de rendre hommage, ne capitulera pas. Les tribus défendront âprement leur sol, leurs biens, leur liberté et surtout l'islam, cher à leur cœur, qui représentait leur concept, social et religieux.

La conquête de l'Algérie par la France n'a été réelle que par l'écrasement et la destruction complète de ces tribus. **“Qui veut la fin veut les moyens”**, dira un officier français de l'époque. Et ce fut vraiment **27** années d'une tragédie sans nom.

Cette tragédie gigantesque n'eut pas raison de l'obstination des populations conquises. **“la France marchera en avant”**, écriront les chefs arabes à Lamoricière, après la chute de l'émir **ABDELKADER**, **“mais elle sera forcé de se retirer et nous reviendrons. Vois-tu, la vague se soulève quand le oiseau l'effleure de son aile ? c'est l'image de votre passage en Afrique”**.

L'Algérie musulmane n'eut réellement conscience de sa défaite et de sa ruine qu'avec la conquête économique du pays. La ruse que la défaite a laissé subsister ne résistera pas à la mainmise de la colonisation sur le sol algérien. Le facteur économique sera déterminant. Tout l'édifice antérieur à 1830 sautera. Socialement et économiquement, c'est l'écroulement total avec son cortège de deuils, de paupérisme, de servage et d'émigration vers des pays lointains.

Il peut être utile de souligner avec le professeur **LARCHER** que la politique "d'annexion" de l'Algérie et son assimilation à la métropole, se traduit, au regard des indigènes musulmans, par cette division de territoire algérien en département, en arrondissements, en communes, qui ne correspondent en rien aux circonscriptions de même non métropole ; par l'introduction dans un pays neuf de ces rouages savants et compliqués qui, en pays barbare, deviennent ridicules ou scandaleux, par ces conseils municipaux ou quelque européens fraîchement français font la loi à des milliers d'indigènes ; par ce jury de colons jugeant avec un parti-pris révoltant les arabes et les kabyles qui leur sont déférés ; par l'application à la propriété indigène de notre code civil, ce qui aboutit au dépouillement de tribus entières.

A cet égard, l'Algérie musulmane subit une véritable destruction révolutionnaire, l'ordre nouveau le plaça en face d'un bouleversement soudain et inattendu. Elle fut obligée de s'adapter ou de disparaître. Pour longtemps, hélas ! elle disparut.

Les algériens musulmans seront à tel point dépossédés et asservis qu'ils apparaîtront, dans leur propre pays, comme de misérables étrangers ; services publics, armée, administration, commerce, industrie, banques, presse, tout sera entre les mains de la majorité européenne. L'indigène ne sera plus rien. Sa langue même sera officiellement qualifiée de langue étrangère. L'européen qui le domine et le gouverne sera tout. Il lui disputera même les emplois les plus subalternes : cantonnier, garde-champêtre, concierge, portier...

Mais l'adaptation, malgré toutes les entraves, se réalisera. Le phénomène d'apto-défense se traduit, pour notre peuple, par un accommodement tacite à la situation nouvelle. Le propriétaire, disposant d'immenses étendues de terre, il deviendra un peuple de petits paysans et particulièrement de salariés. La statistique quinquennale de 1930 fixe à **1.336.770** seulement le nombre propriétaires indigènes musulmans possédant, en moyenne, deux hectares de terre chacun. Ces paysans vivent misérablement mais ils vivent tout de même.

Le reste de la population constitue cet immense prolétariat, instrument de base de la richesse de la colonie française. Ce prolétariat donne à l'Algérie sa physionomie spécifique : ouvriers en haillons, cirieurs déguenillés, infirmes se traînant misérablement, mendiant faméliques, tout un peuple sorti d'on ne sait quelle cour des miracles avec ses yeux fiévreux et son teint maladif.

Ce peuple reçoit un salaire de famine : un franc à **1,50** par jour de **1870** à **1914**, pour une journée de **12** à **14** heures de travail ; de **4** à **8** francs de **1914** à **1935** ; et de **8** à **12** francs jusqu'en **1941**. Cependant, se serf a trouvé, lui aussi, dans sa forte natalité, sa manière de résister et de durer. Sans doute la mortalité infantile, maintenue par le manque d'hygiène et l'ignorance, peut atteindre de **60** / à **70** / des naissances. Les foyers prolétariens restent quand même riches de **5,6** et **7** enfant.

Enfin, cette Algérie musulmane pense à s'évader de son milieu primitif pour se réfugier dans les conceptions sociales modernes. En **1892**, la France, fidèle à sa mission éducative, amorce la création de l'enseignement français pour les indigènes. Ceux-ci mettent à profit cette création pour constituer, peu à peu, une élite intellectuelle, paysanne artisanale et ouvrière.

Cette élite adopte les idées de l'occident, sa technique, ses méthodes de travail. Elle assimile sa culture, son enseignement. Faute d'écoles, le contingent est faible : un millier d'ouvriers spécialisés, **41** médecins, **22** pharmaciens, **9** chirurgiens-dentistes, **3** ingénieurs, **70** avocats, **10** professeurs, de l'enseignement secondaire et **500** instituteurs. Mais elle supplée à son désir de sortir et de faire sortir toute l'Algérie musulmane de l'obscurantisme dans lequel elle croupit. Elle envoie, chaque fois qu'il lui sera possible, non seulement ses fils, mais encore ses filles à l'école française. La civilisation, la révolution française de **1789** ; le progrès l'enthousiasme et lui forgent une âme neuve.

Cette société naissante s'enrichit en **1919** de deux éléments nouveaux : l'ancien combattant et l'élu du peuple. Les paysans qui, à la marne et à Verdun, ont contribué à sauver les libertés de la France, ne consentent plus, démobilisés, à être des conditions de vie meilleure.

Par ailleurs, la loi de février **1919** a accordé aux indigènes musulmans des représentants administratifs.

Ces élus, eu aussi, modérément ou énergiquement, réclament des droits pour le peuple vaincu ; puisque aussi bien ce peuple est associé- aujourd'hui à la défense et à la sécurité de la France. Leur voix est faible, puisque leur nombre ne doit pas dépasser **1/3** dans toutes les assemblées. Mais leurs plaidoyers trouvent des auditeurs dans la métropole

De plus, et cette fois sur le plan extérieur, la société musulmane eut à retenir, en **1922**, un enseignement capital : la révolution turque et l'œuvre de **Mustapha Kamal**. Dans le conflit intérieur qui oppose, chez les musulmans, ceux qui s'accrochent au passé et ceux qui veulent aller de l'avant, l'immortel **ATATURK** et son œuvre sont des facteurs déterminants. La Turquie nouvelle a ouvert des horizons nouveaux et pèse d'une manière heureuse et de tout son poids sur l'avenir de l'Algérie musulmane, comme elle a posé sur tout le Proche-Orient et notamment sur l'Egypte et l'Irak, aujourd'hui alliés de la Grande-Bretagne.

Mais la colonisation ne relève ni d'in souci humanitaire, ni d'un souci de justice, et encore moins de la civilisation et du progrès. Elle est dans son essence même, un phénomène impérialiste.

Et, comme telle, elle exige, pour se développer et durer, l'existence simultanée de deux sociétés, l'une opprimant l'autre.

Le colon, qui a exercé durant un siècle cette domination, n'entend nullement en être privé. Il a la joie quotidienne de commander. C'est beaucoup trop. Et à l'évolution de l'indigène et à sa volonté légitime et

farouche de se libérer et de s'émanciper, le colon opposera une volonté non moins violente, pour maintenir cet indigène dans sa condition première.

Ce faisant, il entourera sa caste féodale d'un barrage puissant, impénétrable. Le réseau de lois d'exception dans la quel il a en fermé le peuple algérien : indigène, code forestier, communes mixtes, exclusion des cadres administratifs et des fonctions d'autorités, cours criminelles, pouvoir d'internement administratif, décret Régnier, police de l'enseignement arabe, tout cela relève du même principe impérialiste. L'hostilité qu'il manifeste à l'égard de l'enseignement des indigènes (70.000 élèves scolarisés seulement, sur plus d'un million d'enfants d'âge scolaires), la mise à l'index de toute l'élite musulmane, la collaboration avec l'intique bachagha, la suspicion qu'il fait peser sur tout musulman qui tente de penser et réfléchir, traduisent bien le sentiment constant de ce même colon, de maintenir l'indigène hors du droits commun. La colonie française n'admet pas l'égalité avec l'Algérie musulman que sur un seul plan : les sacrifices sur les champs de bataille. Et là encore, faut-il que l'indigène se batte et meure à titre indigène, avec une solde et une pension de mercenaire, même s'il est diplômé et spécialisé.

Les promesse et les projets d'émancipation de cet indigène n'ont cependant pas manqué. Les principes directeurs non plus. Le maréchal **BUGEAUD** écrivait dès 1844 :**“nous avons fait sentir notre force et notre puissance aux tribus d'Afrique. Il faut leur faire connaître maintenant notre bonté et notre justice. Ainsi nous pourrons espérer de leur faire d'abord supporter notre domination, de les y accoutumer plus tard, et, à la longue, de les identifier avec nous, de manière à ne former,qu'un seul et même peuple sous le gouvernement paternel du Roi de France“**.

Nous ne nous inquièterons pas de savoir si les arabo- berbère acceptaient à cette époque de s'identifier avec les bretons ou les provençaux et dans quelle mesure ils désiraient former , avec les français, un seul et même peuple. Un pays vaincu , surtout s'il n'est pas chrétien ; n'a pas d'avis à formuler. La question est de rappeler et de voir comment, les directives du maréchal **BUGEAUD** ont été appliquées et quel sort le siècle de colonisation et l'égoïsme des colons leur ont réservé.

En 1887, **MM.MICHELIN** et **GAUTIER** déposent sur le bureau ont de la chambre aux musulmans de l'Algérie.

En 1890,**M.MARTINEAU** ,dépose un autre projet demandant la citoyenneté pou une catégorie de musulmans bien déterminée.

En 1898,**M.JAURES** reprend la question et demande l'émancipation des musulman algérien par l'attribution de la qualité de citoyen français.

En novembre 1915,**M.CLEMENCREAU** et **M.G.LEYGUES** élaborent un programme de réformes en faveur de la citoyenneté des musulmans algériens.

Enfin, en 1937, le gouvernement français lui-même , appuyé par une forte majorité parlementaire, dépose un dernier projet de citoyenneté

française, le projet violette, en faveur d'environ 30.000 indigènes, tout anciens combattants, fonctionnaires, bacheliers de l'enseignement secondaire, instituteurs, etc...

De tous ces projets, -et il y en a eu d'autres- avec d'autres promesses – aucun n'a abouti et, nous pouvons le dire maintenant, aucun ne pourra jamais aboutir.

La colonie française, avec sa capitale Alger, qui administre et gouverne, n'acceptera jamais une réforme qui diminuerait sa position et ses profits, même si cette réforme est dictée par Paris et la France entière.

Les sacrifices du peuple algérien n'ont pourtant pas manqué. Les soldats musulmans algériens, depuis les guerres du second empire, ont été sur tous les champs de la bataille. Là où la France avait quelque chose à défendre, depuis la création de son empire colonial, jusqu'à la défense de ses libertés menacées, depuis le **Tonkin** jusqu'à **Charleroi**, l'héroïsme et la vaillance de nos combattants ont été légendaires.

Nous avons pensé qu'après les malheurs de la France de **1940**, le colon allait réaliser et reconsidérer le problème algérien. Pas plus que la victoire de **1918**, la défaite de la métropole ne l'oblige à la réflexion. Bien au contraire, la colonie européenne dans sa majorité, interpréta le régime de Vichy et l'ordre nouveau, institué par le maréchal **PETAIN**, comme étant l'expression intime de son idéal et la possibilité de satisfaire sa soif de domination. Elle recevait à sa table les officiers allemands des commissaires d'Armistice et les dressait contre les musulmans qu'elle représentait comme des communistes et des révolutionnaires dangereux.

Après le départ des alliés, le **8 novembre 1942**, ces mêmes colons, qui ne sont pas à un reniement près, pourvu que leur bastion féodal soit maintenu, recommencent, auprès des anglo-américains la même propagande. Cette fois, les musulmans passent pour les germanophiles, des sauvages, des voleurs et des dégénérés. Cette propagande insidieuse est arrivée jusqu'à faire admettre aux alliés que l'ouvrier indigène ne devait pas recevoir un salaire normal.

Qu'est-ce à dire, sinon que le problème algérien- nous autorisons à le rappeler- est essentiellement d'ordre racial et religieux et que l'exclusive qui frappe l'élément autochtone s'étend à toutes les classes de la société.

Voilà le drame profond et brutal, auquel la colonisation a donné naissance, l'indifférence et la formation d'un peuple sous le même gouvernement paternel a fait faillite. Nous venons d'indiquer les causes de cet échec. On pourra d'ailleurs controverser et épiloguer à l'infini sur causes, on n'empêchera pas le fait historique d'exister. Le bloc européen et le bloc musulman restent distincts l'un de l'autre, sans âme commune. L'union de ses privilèges et de sa position sociale, l'autre menaçant par le problème démographique qu'il se crée et par la place au soleil qu'il revendique et qui lui est refusée.

Il nous faut donc rechercher, en dehors des erreurs du passé et des formules usées, la solution rationnelle qui mettra fin à ce conflit séculaire.

Nous sommes en Afrique du nord, aux portes de l'Europe et le monde civilisé assiste à ce spectacle anachronique : une colonisation s'exerçant sur race blanche au passé de civilisation prestigieuse, apparentée aux races méditerranéennes, perfectible, et ayant manifesté un sincère désir de progrès.

Politiquement et moralement, cette colonisation ne peut avoir d'autre concept que celui de deux sociétés étrangères l'une à l'autre. Son refus systématique ou déguisé de donner accès dans la politique d'assimilation étendue aux autochtones. Cette politique apparaît aujourd'hui, aux yeux de tous, comme une réalité inaccessible, une machine dangereuse mise au service de la colonisation.

L'heure est passée où un musulman algérien demanderait autre chose que d'être un algérien musulman. Depuis l'abrogation du décret Crémieux surtout, la nationalité et la citoyenneté algériennes lui offrent plus de sécurité, et donnent une plus claire et plus logique solution au problème de son évolution et de son émancipation.

Economiquement, cette colonisation s'est révélée incapable d'améliorer et de résoudre les grands problèmes qu'elle a, elle-même posés.

Or, l'Algérie, bien administrée, bien dirigée, bien équipée, est susceptible de nourrir pour le moins 20 millions d'habitants, dont elle pourrait assurer le bien-être et la paix sociale, emprisonnée dans le cadre, ni d'habiller, ni de loger, ni de soigner la moitié de la population actuelle.

Son équipement, juste suffisant pour assurer le bien-être d'une caste qui représente le 1/8 de la population totale, restera superficiel et dérisoire, tant que l'Algérie n'aura pas un gouvernement issu du peuple et agissant au profit du peuple *. La vérité historique est là et ne peut être nulle part ailleurs.

Le président **ROOSEVELT**, dans sa déclaration faite au nom des alliés, a donné l'assurance que dans l'organisation du monde nouveau, les droits de tous les peuples petits et grands seraient respectés.

Fort de cette déclaration, le peuple algérien demande, dès aujourd'hui, pour éviter tout malentendu et barrer la route aux visées et aux convoitises qui pourraient naître demain :

1)- La condamnation et l'abolition de la colonisation c'est-à-dire, de l'annexion et de l'exploitation d'un peuple par un autre peuple. Cette colonisation n'est qu'une ferme collective de l'esclavage individuel du moyen âge. Elle est, en outre, une des causes principales des rivalités et des conflits entre les grandes puissances.

2)- L'application pour tous les pays, petits et grands, du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes.

3)- La dotation de l'Algérie d'une **constitution propre** garantissant :
a- La liberté et l'égalité absolues de tous ses habitants sans distinction de race et de religion.

b- La suppression de la propriété féodale par une grande réforme agraire et le droit au bien-être de l'immense prolétariat agricole.

c- La reconnaissance de la longue arabe comme langue officielle au même titre que la longue française.

d- La liberté de la presse et du droit d'association.

e- L'instruction obligatoire et gratuite pour les enfants des deux sexes.

f- La liberté du culte pour tous les habitants et l'application à toutes les religions du principe de la séparation de l'église et de l'état.

4)- La participation immédiate et effective, des musulmans algériens, au gouvernement de leur pays, ainsi que cela a été fait par le gouvernement de sa majesté britannique et le général **CATROUX** en Syrie, et par le gouvernement du maréchal Pétain et les allemands en Tunisie. Ce gouvernement pourra seul réaliser dans un climat d'unité morale parfaite la participation du peuple algérien à la lutte commune.

5)- La libération de tous les condamnés et internés politiques à quelque parti qu'ils appartiennent.

La garantie et la réalisation de ses cinq points assurera l'entière et sincère adhésion de l'Algérie musulmane à la lutte pour le triomphe du **droit** et de la **liberté**.

La conférence d'Anfa, bien que tenue sur le sol nord-africain a été muette sur le problème de la colonisation.

En été profondément ému. La formule qui consiste à dire que nous devant d'abord faire la guerre, n'a donné à la paix de **1918** que des déception. Elles ne peut satisfaire personne. Des peuples touchés par de grands sacrifices, ont été contraints, à la fin de la guerre de subi...de dures épreuves sans même accéder à cette liberté pour laquelle leurs enfants sont morts .

Le peuple algérien, connaissant le sort réservé aux promesses faites durant les hostilités, voudrait voir son avenir assuré par des réalisations tangibles et immédiates.

Il accepte tous les sacrifices. C'est aux autorités responsables à accepter sa liberté.

Fait à Alger, le 10 février 1943.

Ont signé :

A. SAYAH(président de la section arabe des délégations financières conseiller général).-ABBASSA (délégué financier, conseiller général). BACHTARZI (délégué financier, conseiller général). – BEN ALLELI (délégué financier, conseiller général).- BENABYLES Chérif (délégué financier).-KHIAR (délégué financier).-TAMZALI Allaoua (délégué financier).- LALOUT(conseiller général).-dr SAADANE (conseiller général).- BOUSOUF (conseiller général).- René FOUJIL (délégué

financier).- dr.A.TAMZALI (président de la section kabyle des délégations financières, conseiller général).-F. ABBAS (délégué financier, conseiller général) .- BEN ALI CHERIF (délégué financier).-dr. BEN DJELLOUL (délégué financier, conseiller général).- GHRISSI (délégué financier, conseiller général).- dr. LAKHDARI (délégué financier, conseiller général).- TAMZLI KHELLIL (délégué financier).- dr. BACHIR (conseiller général).- dr. BEN SALEM (conseiller général).- KHELLAF Abderrahmane (membre du conseil supérieur, conseiller général).- CHANTOUF (délégué financier).- Hadj MOUHATA (conseiller général).- Cadi Abdelkader (président de la fédération des fellahs, membre de la chambre d'agriculture).- MOFDI Zakaria (publicite).-Me SISBANE (ancien délégué financier).- Me MOSTEFAI (adjoint au maire).- BOUKERDINNA (ancien conseiller national).- Lamine LAMOUDI (président de la jeunesse du congrès musulman).- Mohamed SRAOUI (membre de la chambre d'agriculture).- BOUYOUCHEF Chérif (président de l'amicale des membres de djemaa).- Mohamed DJEMMAM (président de l'association des étudiants musulmans).- Me Chérif HADJ SAID - BENLILI (conseiller général).- GEHRIA (conseiller général).- Haoues HARBI (conseiller général).- Dr. SMATI (ancien délégué financier). –Mustapha TAMZALI (membre de la chambre de commerce). –Me BOUMENDJEL (conseiller municipal). Dr. FRANCIS (ancien combattant).- Dr. BEN KHALIL (conseiller municipal).- Me GHARIB (conseiller municipal).- Dr. DERDOUR (chirurgien-dentiste).- Dr. AIT SI Ahmed⁽¹⁾.

ملحق () .

¹A.W.C : op-cit, pp 04-18.

الرسالة التي بعثها الهيئات السياسية إلى لجنة تدعيم ضحايا العنف:

ADRESSE COMMUNE DES OULAMAS DE L'U.D.M.A ET DU M.T.L.D AU C.S.V.R :

La répression qui frappe en permanence le peuple algérien s'est accentuée notamment depuis 1947. Le peuple algérien vit dans une atmosphère de répression particulièrement étouffante et inhumaine. Cette répression se caractérise par des arrestations arbitraires, des tortures policières et une misère économique frappant tous les algériens et notamment ceux qui montrent leur attachement à l'idéal de libération .

Une véritable mur de silence est dressé autour du peuple algérien pour l'empêcher de faire entendre sa voix à l'extérieur.

A la suite de cette répression et surtout du complot colonialiste d'avril 1950 ,plusieurs centaines d'algériens ont été arrêtés et condamnés à de lourdes peines d'emprisonnement, de privation des droits civiques et politiques et d'amende.

Dans les prisons, ces algériens sont constamment en butte à des brimades de toutes sortes. Les conditions matérielles dans lesquelles le colonialisme les fait vivre sont incompatibles avec toute dignité et toutes humanité.

L'arbitraire ne fait ainsi que s'amplifier et se généraliser en Algérie.

Le caractère odieux des tortures que la police fait subir aux détenus politiques pour leur arracher des aveux spontanés et les lourdes condamnations infligées par les tribunaux siégeant à huis clos montre l'atmosphère dans laquelle sont jugées les affaires politiques en Algérie.

Des centaines de familles, privées de leur soutien matériel sont dans une situation angoissante et une misère effroyable.

Le peuple algérien, par son union et par sa lutte, doit réclamer la libération de ces victimes de la répression des prisons ou ils souffrent.

L'association des oulémas,

L'union démocratique du manifeste algérien,

Et le mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques,

Félicitent le comité de soutien des victimes de la répression pour son action menées depuis 1948 en faveur des détenus politiques et de leur familles

Expriment leur solidarité au comité de soutien pour demander la libération de toutes les victimes de la répression.

Font appel à tous les démocrates et aux hommes épris de justice et de liberté pour réclamer avec eux la libération des victimes de la répression . ;

Décident de coordonner leur activité afin d'aboutir à une rapide libération de toutes les victimes de la répression.

Pour l'association des oulémas :

CHEKH EL-ARBI TEBESSI.

pour l'U.D.M.A :

Dr. AHMED FRANCIS.

Pour M.T.L.D:
AHMED MEZERNA⁽¹⁾.

ملحق ()

¹(1)- Algérie libre : 3^{ème} année, n° 29, (23 juillet 1951).

مقتطفات من أرضية الصومام (من جريدة المجاهد).

POUR LE TRIOMPHE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE DANS LA LUTTE POUR L'INDEPENDANCE NATIONALE :

I- Situation politique actuelle :

(...) b- une organisation politique efficace :

Le front de libération nationale, malgré son activité clandestine, est devenu aujourd'hui l'unique organisation véritablement nationale. Son affluence est incontestable et incontesté sur tout le territoire algérien.

En effet, dans un délai extrêmement court, le F.L.N. a réussi le tour de force de supplanter tous les partis politiques existants depuis des dizaines d'années.

Cela n'est pas le fruit de hasard. C'est le résultat de la réunion des conditions indispensables suivantes :

- 1)-Le bannissement du pouvoir personnel et l'instauration du principe de la direction collective composée d'hommes propres, honnêtes, (...).
- 2)- La doctrine est claire. Le but à atteindre c'est l'indépendance nationale. Le moyen, c'est la révolution par la destruction le régime colonialiste.
- 3)- L'union du peuple est réalisé dans la lutte contre l'ennemi commun, sans sectarisme : « **la libération de l'Algérie sera l'œuvre de tous les algériens et non pas celle d'une fraction du peuple algérien, quelque soit son importance** » .

(...) c- la faillite des anciennes formations politiques.

La révolution algérienne a accéléré la maturité politique du peuple algérien. Elle lui a montré, à la lumière de l'expérience décisive du combat libérateur, l'impuissance du réformisme et la stérilité du charlatanisme contre-révolutionnaire.

La faillite des vieux partis a éclaté au grand jour. Les groupements divers ont été disloqués. Les militants de base ont rejoint le F.L.N. ,l'U.D.M.A dissoute et les Oulamas se sont alignées courageusement sur les positions du F.L.N.;l'U.G.E.M.A. groupant tous les universitaires et lycéens, a proclamé par la voix de son congrès unanime le même sentiment.

Le comité central du M.T.L.D.a complètement disparu en tant que regroupement d'ex-dirigeants et tant que tendance politique.

Le missalisme en déroute.

Le M.N.A., en dépit de la démagogie et de la surenchère, n'a pas réussi à surmonter la crise mortelle du M.T.L.D.. Il conservait une assise organique seulement en France du fait de la présence de Messalien exil, en l'ignorance totale des émigrés de la réalité algérienne.

C'est de là que partaient les mots d'ordres, les fonds et les hommes en vue de la création en Algérie des groupes ou des maquis dissidents, destinés non à la participation de la lutte contre l'ennemi exécuté, le régime colonialiste, son armée et sa police, mais à créer des opérations de provocation et à saboter par le défaitisme, le désordre et l'assassinat, la révolution algérienne et ses dirigeants militaires et politiques.

L'activité sporadique et brève du M.N.A. s'était manifesté publiquement, dans les rares villes telles Alger, comme une secte contre-révolutionnaire dans des opérations de diversion et division (compagne, anti-mozabite, de gangstérisme (racket de commerçants), de confusion et de mensonges (Messali, soi-disant créateur et chef de l'armée de libération nationale).

Le messalisme a perdu sa valeur de courant politique. Il est devenu de plus en plus un état d'âme qui s'étoile chaque jour.

Il est particulièrement significatif que les derniers admirateurs et défenseurs de messali soient présamment les journalistes et intellectuels proches de la présidence du gouvernement français. Ils prétendent dénoncer l'ingratitude du peuple algérien qui ne reconnaîtrait plus **«les mérites exceptionnels de Messali, le créateur, il y a trente ans de nationalisme algérien »**.

La psychologie de Messali s'apparente à la conviction insensée du coq de la fable qui ne son contente pas de constater l'aurore, mais proclame **« qu'il fait lever le soleil »** .

Le nationalisme algérien dont Mesali revendique effrontément l'initiative et un phénomène de caractère universel , résultat d'une évolution naturelle suivie par tous les peuples sortant de leur léthargie .

Le soleil se lève sans que le coq y soit pour quelque chose, comme la révolution algérienne triomphe sans que Messali y ait aucun mérite .

Cette apologie du messalisme dans la presse française était un indice sérieux de la préparation psychologique d'un climat artificiel favorable à une manœuvre de grande envergure contre la révolution algérienne.

C'est la division, arme classique de colonialisme.

Le gouvernement français a tenté en vain d'opposer au F.L.N. des groupements modérés, voir même le groupe des « 61 ». Ne pouvant plus compter sur les Sayah ou Farès, le beni-oui-ouisme étant discrédité d'une façon définitive et son retour , le colonialisme français espérait utiliser le chef du M.N.A. dans l'ultime manœuvre diabolique pour tenter de voler au peuple algérien sa victoire.

Dans cette perspective, Messali représente, en raison de son orgueil et de son manque de scrupules, l'instrument parfait pour la politique impérialiste.

Ce n'est donc pas par hasard que Jacques Soustelle pouvait affirmer en novembre 1955 au professeur Massignon : **« Messali est ma dernière carte »**.

Le ministre résident Lacoste ne se gêne pas pour confier à la presse colonialiste algérienne sa satisfaction de voir le M.N.A. s'efforcer uniquement d'affaiblir le F.L.N.

(...) Le communisme est absent.

Le P.C.A. malgré son passage dans l'illégalité et la publicité tapageuse dont la presse colonialiste l'a gratifié pour justifier la collusion imaginaire avec la résistance algérienne, n'a pas réussi à jouer un rôle qui mériterait d'être signaler.

La direction communiste, bureaucratique, sans aucun contact avec le peuple, n'a pas été capable d'analyser correctement la situation révolutionnaire. C'est pourquoi elle a condamné le « terrorisme » et ordonné dès les premiers mois de l'insurrection aux militants des Aurès, venu à Alger chercher des directives, de ne pas prendre les armes.

La sujétion au P.C.F. a pris le caractère d'un béni-oui-ouisme avec le silence qui a suivi le vote des pouvoirs spéciaux :

Non seulement les communistes algériens n'ont pas eu suffisamment de courage pour dénoncer cette attitude opportuniste, mais ils n'ont pas soufflé mot sur l'abandon de l'action concrète contre la guerre d'Algérie : manifestations contre les renforts de troupes, grèves de transport, de la marine marchande, des ports et des stocks contre le matériels de guerre.

Le P.C.A. a disparu en tant qu'organisation sérieuse à cause surtout de la prépondérance en son sein d'éléments européens dont l'ébranlement des convictions nationales algériens artificielles a fait éclater les contradictions face à la résistance armée.

Cette absence d'homogénéité et la politique incohérente qui en résulte ont pour origine fondamentale la confusion et la croyance en l'impossibilité de la libération nationale de l'Algérie avant le triomphe de la révolution prolétarienne en France.(...).

Niant le caractère révolutionnaire de la paysannerie et des fellahs algériens en particulier, elle prétend défendre la classe ouvrière algérienne contre le danger problématique de tomber sous la domination directe de la « bourgeoisie arabe », comme si l'indépendance nationale de l'Algérie devait suivre forcément le chemin des révolutions manquées, voire même de faire marche arrière vers un quelconque féodalisme.(...).

II- LES PERSPECTIVES POLITIQUES.

La preuve est faite que la révolution algérienne n'est pas un révolte de caractère anarchique, localisée, sans coordination, sans direction politique, vouée à l'échec.

La preuve est faite qu'il s'agit au contraire d'une véritable révolution organisée, nationale et populaire, centralisée, guidée par un état major capable de le conduire jusqu'à la victoire finale.

(...) pourquoi nous combattons ?

La révolution algérienne a la mission historique de la détruire de façon définitive et sans retour le régime colonial odieux , décadent,...etc.

Les buts de guerre

Les buts de la guerre, c'est le point final de la guerre à partir duquel se réalisent les buts de paix. Les buts de guerre, c'est la situation à laquelle on accule l'ennemi pour lui faire accepter tous nous buts de paix.

III- MOYENS D'ACTION ET DE PROPAGANDE

Comment organiser et diriger des millions d'hommes dans un gigantesque combat ?.

L'union psycho politique du peuple algérien forgé et consolidée dans la lutte armée est aujourd'hui une réalité historique.

Cette union nationale, patriotique, anti-colonialiste, constitue la base fondamentale de la principal force politique et militaire de la résistance

Il convient de la maintenir intacte, inentamée, dynamique, en évitant parfois les fautes impardonnables de sectarisme ou d'opportunisme, pouvant favoriser les manœuvres diaboliques de l'ennemi.

Le meilleur moyen d'y parvenir, c'est maintenir le F.L.N. comme guide unique de la révolution algérienne; cette condition ne doit pas être interprétée comme un sentiment de vanité égoïste ou un esprit de suffisance aussi dangereux qui méprisable.

C'est l'expression d'un principe révolutionnaire : réaliser l'unité de commandement dans un état-major qui a déjà donné les preuves de sa capacité, de sa clairvoyance, de sa fidélité à la cause du peuple algérien.

(...) L'existence d'un F.L.N. puissant, plongeant ses racines profondes dans toutes les couches du peuple est une des garanties indispensables.

Installer organiquement le F.L.N. dans tout le pays, dans chaque villes, village, mechta, quartier, entreprise, ferme, université, collège...etc.

Politiser le maquis.

Avoir une politique de cadre formés politiquement, éprouvés, veillant au respect de la structure de l'organisation , vigilants, capable d'initiatives.

Répondre avec rapidité à tous les mensonges, dénoncer les provocations, populariser les mots d'ordre du F.L.N. en éditant une littérature abondante, variée, touchant les secteurs mêmes les plus restreints.

(...) Bien se pénétrer de se principe : la propagande n'est pas l'agitation qui se caractérise par la violence verbale, souvent stérile et sans lendemain. En ce moment ou le peuple algérien est mur pour l'action armée positive et féconde, de langage du F.L.N. doit traduire sa maturité et prenant la forme sérieuse, mesurée et nuancée sans manquer pour cela de la flamme révolutionnaire.

(...) Pour conserver juste l'orientation de la résistance toute entière dressée pour détruire l'ennemi séculaire, nous devons balayer tous les obstacles et tous les écrans placés sur notre chemin par les éléments conscients ou inconscients d'une action néfaste, condamnés par l'expérience.

Le F.L.N. doit être capable de canaliser des immenses vagues qui soulèvent l'enthousiasme patriotique de la nation. La puissance irrésistible de la colère populaire ne doit pas perdre comme la force extraordinaire du torrent qui s'évanouit dans les sables.

Pour la transformer en énergie créatrice le F.L.N. a entrepris un colossal travail de brassage de millions d'hommes.

Il s'agit d'être présent partout.

Il faut organiser sous des formes multiples, souvent complexes, toutes les branches de l'activité humaine¹.

¹(1)- EL MOUDJAHUD, op-cit.

1- بـوادر ودوافع التقارب في الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1936):

يعتبر العقد الثالث من القرن العشرين للميلاد منعطفًا حاسمًا في تاريخ الجزائر، نظرًا لما تضمنه من أحداث بارزة وهامة، بدءًا بالإحتفال الميئوي للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1930، مرورًا بالمؤتمر الإسلامي الجزائري عام 1936، وانتهاءً بحل الأحزاب الوطنية الجزائرية في بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939⁽¹⁾، كما تخللت هذه الفترة أحداثًا لا تقل أهمية عن تلك التي ذكرناها.

ورغم ما كانت تعاني منه الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة، إلا أنها استطاعت أن تتبلور في تيارات مختلفة يمكن حصرها فيما يلي:

- تيار الإدماج الذي يطالب بالتجنس بالجنسية الفرنسية، وتمثله اتحادية النواب الجزائريين التي ظهرت سنة 1927 في الجزائر.

- تيار الاستقلال التام عن فرنسا، ويمثله نجم شمال إفريقيا الذي تأسس عام 1926 في فرنسا، ثم بعده حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في الجزائر عام 1937م⁽²⁾.

- تيار الإصلاح وتمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 بالجزائر⁽³⁾.

وإلى جانب هذه التيارات هناك فرع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يسعى إلى إيجاد أرضية له في الجزائر، وما كادت سنة 1936 تصل حتى انفصل الفرع عن الأصل وأصبح حزبًا شيوعيًا جزائريًا.

وبميلاد هذا الحزب يمكننا القول بأن الحركة الوطنية الجزائرية قد اكتملت من حيث التنوع، وتشعبت في اتجاهات مختلفة. ويلاحظ المدارس لتطور الحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنة 1954، أن مختلف تياراتها ظلت نسبية التأثير ومرد ذلك إلى التباين الإيديولوجي فيما بينها، وهذا ما يبرر الحاجة الملحة للإتحاد فيما بينها.

⁽¹⁾ قامت الإدارة الفرنسية بحل الهيئات السياسية الجزائرية أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حيث حلت حزب الشعب الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، بينما جمعية العلماء فقد جمدت أعمالها، أما فرحات عباس فقد انظم إلى صفوف الجيش الفرنسي (للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثاني من هذا البحث).

⁽²⁾ أحمد، الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج 1، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 248.

⁽³⁾ محمد، خير الدين: مذكرات، ج 1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985، ص 125.

وما يهمننا في هذا الفصل، وفي هذه الفترة الزمنية (1930-1939) هو انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي استطاع أن يجمع مختلف اتجاهات الحركة الوطنية آنذاك حول برنامج واحد، فما هي الظروف التي انعقد فيها المؤتمر؟ ومن هو صاحب فكرة الوحدة في الحركة الوطنية في تلك الفترة (1930-1936)؟ وهل نجح هذا المؤتمر في توحيد الحركة الوطنية؟

قامت السلطات الفرنسية باحتفالات ضخمة إحياء للذكرى المئوية للإحتلال الفرنسي للجزائر، فزعمت أن الجزائر تخلت عن دينها الإسلام وأن لغتها هي اللغة الفرنسية، كما ادعت أن الجزائر وطن لها فيما وراء البحار، فكان رد العلماء الجزائريين⁽¹⁾ أن أسسوا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأعطوها شعاراً "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا"⁽²⁾.

وقد كان لنجاح كتلة النواب الجزائريين في الانتخابات البلدية سنة 1934م أثر واضح في تبلور المطالب الوطنية رغم ما لقيته هذه الكتلة من الاضطهاد من طرف السلطات الفرنسية والمعمرين⁽³⁾.

كما كان لانسداد الأفق السياسي في فرنسا في مطلع عام 1936 بعد سقوط حكومة بيير لافال Pierre laval يوم 24 جانفي 1936، أثر واضح في نمو مطالب الحركة الوطنية، ومما زاد في طموحات الحركة الوطنية لتوحيد صفوفها هو تكوين جبهات في فرنسا، ونجاح الجبهة الشعبية⁽⁴⁾ في الانتخابات التشريعية في 03 ماي 1936، ووصولها إلى الحكم في باريس يوم 04 جوان 1936، وقد عُلقت عليها شعوب المستعمرات الفرنسية (من بينها الجزائر) كل آمالها في تحسين أوضاعها⁽⁵⁾.

⁽¹⁾1- حضر حوالي 72 عالما من كل أنحاء القطر الجزائري.

⁽²⁾2- حديث خاص مع الأستاذ عبد الرحمان شيبان في المركز الثقافي الإسلامي يوم 16 نوفمبر 2005. من خلال تصفحنا لمجلة الشهاب التي كان يديرها الشيخ عبد الحميد بن باديس لم نعثر على هذا الشعار يوم تأسيس الجمعية، لذلك فمن الإحتمال جدا أن يكون هذا الشعار خاص بحزب الشعب الجزائري استنادا إلى ما نشره الأستاذ الدكتور عبد الحميد زوزو في كتابيه "الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية" و "المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية".⁽³⁾3- فرحات، عباس: ليل الاستعمار، ترجمة، أبو بكر رحال، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 151.

⁽⁴⁾4- تتكون هذه الجبهة من: الحزب الاشتراكي الفرنسي، الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الراديكالي الفرنسي، وبعض الشخصيات الفرنسية من نواب الجزائر بمجلس الأمة والشيوخ وكذلك نجم شمال إفريقيا.

⁽⁵⁾5- Ali, Merad : Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, essai de l'histoire religieuse et sociale, ed, mouton, Paris, 1967, p 186.

وقد اتخذت الجبهة الشعبية عدة إجراءات لصالح الأهالي
نذكر منها:

- إلغاء قانون الأهالي⁽¹⁾.

- تطبيق النظم الاجتماعية الجاري بها العمل في فرنسا على
الأهالي (إقرار أربعون ساعة عمل في الأسبوع، ودفع أجور
العطل)⁽²⁾.

هذا، بالإضافة إلى الأوضاع المزرية التي يعيش فيها الأهالي
جراء الأزمة الإقتصادية العالمية التي بلغت ذروتها في الجزائر
سنة 1936⁽³⁾، مما أدى إلى تدمير الشعب الجزائري المسلم
وقيامه بعدة مظاهرات في البلاد، حيث عرفت سنة 1934 تسع (9)
مظاهرات، وسنة 1935 أربعة وعشرون (24) مظاهرة لتصل
إلى مائتين (200) مظاهرة سنة 1936⁽⁴⁾.

كان هذا من بين الدوافع الداخلية التي أدت بالحركة
الوطنية الجزائرية إلى التقارب فيما بينها.

أما خارجيا، فقد وقعت عدة أحداث كان لها أثر بين، أدت
بدورها إلى هذا التقارب، من بينها كثرة المؤتمرات الإسلامية
في العشرينات و الثلاثينات من القرن العشرين، نذكر منها:
مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد في القاهرة سنة 1926
ومؤتمر مكة في نفس السنة والمؤتمر الإسلامي في القدس
المنعقد بين 07 و 17 ديسمبر 1931، ثم مؤتمر مسلمي أوروبا في
جنيف في سبتمبر 1935⁽⁵⁾، وبهذا يمكننا القول بأن رياح
المؤتمرات الإسلامية قد وصل إلى الجزائر بعد أن جاب ربوع
المشرق الإسلامي وأوروبا. ولكن : كيف ساهمت هذه

¹(6)- قاتوت الأهالي صدر يوم 28 جوان 1881 بعد اتساع خطورة نطاق الإنتفاضات الشعبية خاصة انتفاضة المقراني
عام 1871 والنص هو عبارة عن مجموعة من القوانين الجزرية ضد الأهالي وكانت أحكامها يصدرها المتصرفون=
الإداريون عندما يشكون في التحركات المضادة من الأهالي، وكما يقصد من الأهالي المجموعة التي لم ترق إلى مستوى
الفرد الأوروبي، وظل هذه القانون ساري المفعول إلى غاية قيام ثورة أول نوفمبر 1954.

²(1)- André, Nouschi : **La naissance du nationalisme Algérien 1914-1954**, ed, minuit, Paris,
1962, p 87.

³(2)-محفوظ قداش، محمد قنانش: **نجم الشمال الإفريقي(1926-1937)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
1994، ص99.

⁴(3)- عبد الكريم، بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى(1939-
1945)**، المؤسسة الوطنية للنشر و الإتصال، الجزائر، 1996، ص351.

⁵(4)- عقد مؤتمر الخلافة الإسلامية في القاهرة باقتراح الوزير المصري حسين نشأت باشا، وكان انعقاده نتيجة لما قام به
كمال أتاتورك في تركيا من إلغاء الخلافة سنة 1924، أما مؤتمر مكة فكان الهدف منه هو البحث و النظر في كيفية حماية
الحرمين الشريفين وقد دعى إليه الملك سعود، أما مؤتمر القدس فقد دعى إليه عبد العزيز الثعالبي من تونس ومولاي
شوكت من الهند وعقد برئاسة الحاج الأمين الحسيني، وكان الهدف منه هو حماية حائط البراق الشريف الذي وقعت حوله
حوادث دامية بين المسلمين و اليهود، أما مؤتمر مسلمي أوروبا فقد انعقد تحت رئاسة شكيب أرسلان.

المؤتمرات في التقارب بين مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية؟.

بطبيعة الحال، تعتبر الجزائر جزءاً من العالم الإسلامي، فرغم كونها آنذاك مستعمرة إلا أنها لم تكن بمعزل عما كان يجري في العالم من تغيرات وتطورات، ومرد ذلك إلى الهجرة⁽¹⁾ والصحافة، والدليل على ذلك أن الجزائر مثلت في مؤتمر القدس من طرف أحد المهاجرين⁽²⁾ ويدعى إبراهيم أطفيش⁽³⁾، كما نقلت صحافة العلماء أخباره، ونشرت مطالب ذلك المؤتمر

في مجلة الشهاب⁽⁴⁾، أما نجم شمال إفريقيا، فقد شارك بقادته (مصالي الحاج، عيماش أعمار، بانون أكلي) في مؤتمر مسلمي أوروبا⁽⁵⁾. هذا ما عزي بالمؤرخ الإنكليزي أرنولد توينبي A Toynbee. إلى حد إعتبار أن المؤتمر الإسلامي الجزائري جاء ثمرة للمؤتمر الإسلامي في القدس، وهذا ما يذهب إليه المؤرخ أبو القاسم سعد الله إذ يكتب "لا نستبعد أن الفكرة قد اختمرت في ذهن بعض القادة الجزائريين عندئذ...". مضيفاً أن "الذي يطالع مجلة الشهاب بين 1930-1936، يجد فيها مجموعة من الآراء الداعية إلى التجمع و تكوين الأحزاب، وعقد اللقاءات، وتنظيم الشعب على نطاق جديد لمجابهة التطورات الجديدة في الجزائر..."⁽⁶⁾.

¹(5)-نقصد الهجرة إلى المشرق الإسلامي و كذلك إلى أوروبا.

²(1)-أحمد، مريوش:الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية،رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1992، ص184.

³(2)- إبراهيم أطفيش(1888-1965) أديب و كاتب صحفي، تعلم في بني يزقن(غرداية) وتونس، شارك في الحركة الوطنية التونسية مع عبد العزيز الثعالبي، نفي إلى القاهرة سنة 1933، حيث أنشأمجلة المنهاج، كان ممثلاً لدولة عمان في المحافل الدولية، توفي بالقاهرة سنة 1965.

⁴(3)- أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3(1930-1945)، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص152.

⁵(4)-قداش: مرجع سابق، ص84.

⁶(5)- سعد الله: مرجع سابق، ص152.

2-فكرة الوحدة في الحركة الوطنية الجزائرية :

يرى المؤرخ الفرنسي شارل روبر أجرون charles robert Ageron أن فكرة التوحيد في الحركة الوطنية الجزائرية ، تعود إلى الأمير خالد⁽¹⁾ الذي دعى إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي معارض⁽²⁾ يكون في استطاعته الصمود والمعارضة ، حيث وجد الساحة السياسية في بداية العشرينات من القرن الماضي شبه فارغة.

وتجددت الدعوة إلى تأسيس حزب إسلامي في سنة 1934 ، و كانت هذه المرة بمبادرة الشريف بو يوسف (أحد أعضاء النخبة من فح مزالة) ، الذي دعى إلى تكوين حزب سياسي في أبريل 1934 ، وقد استحسن الشبان الجزائريون هذه الفكرة حيث قامت مجموعة منهم (العربي طاهرات ، الدكتور علواش ، فرحات عباس ومصطفاي) بتحضير القوانين الأساسية لهذا الحزب وكان ذلك إبتداء من فاتح جويلية 1934 ، كما لقيت هذه الفكرة مساندة من طرف جريدة الدفاع الصادرة باللغة الفرنسية و التي كان يديرها الأمين العمودي.⁽³⁾ وفي نفس هذا السياق إقترح العلماء في 13 أبريل 1934 تأسيس حزب سياسي إسلامي، كما ظهرت الفكرة في 02 أكتوبر 1934 ، لكن هذه الإقتراحات بقيت خارج حيز التنفيذ⁽⁴⁾.

وبعد هذا الفشل ظهرت الفكرة من جديد ما بين 08 و 15 فيفري 1935 تدعو إلى تكوين حزب سياسي، لكن يبدو أن قرار

¹(1)-Charles-robert ,AGERON : **histoire de l'Algérie contemporaine**,t2, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954,ed ,p.u.f, paris,1979,p433.

²(2)-المقصود بحزب إسلامي ليس ما نفهمه في الساحة السياسية الحالية ، بل في ذلك الوقت كان يقصد به حزب يمثل الأهالي.

³(3)- AGERON : OP-CIT ,P433.

⁴(4) – Ibid.

ريني Régnier الصادر في مارس 1935 كان بالمرصاد لهذه الفكرة⁽¹⁾.

وأمام فشل موريس فيوليت Maurice Viollette في مجلس السينا و صدور مرسوم ريني، تولد لدى الجزائريين احساس دفعهم إلى ضرورة الإتحاد و التنظيم ، و في هذا الصدد صرح الأمين العمودي بأن "تأسيس حزب هو الداء للحالة السياسية الراهنة"⁽²⁾.

وإبتداء من أبريل 1935م بدأت جريدة الدفاع تضاعف في نداءاتها لإنشاء حزب سياسي في ظل البرنامج والقوانين التي حررت في جويلية 1934م⁽³⁾، لكن المناورات السياسية حالت دون ميلاد هذا الحزب وفي 28 نوفمبر 1935م أعلنت اتحادية النواب القسنطينية عن مبدأ تأسيس حزب سياسي وفق القوانين التي حررها عباس و طاهرات في جويلية 1935م⁽⁴⁾.

ولكن في سنة 1936م، ظهرت فكرة جديدة للوحدة في الحركة الوطنية وهي عقد مؤتمر إسلامي جزائري لدرس الوضعية الجزائرية والخروج بمطالب تخص كل الجزائريين، إلا أنها حملت اختلافات عن صاحب الفكرة.

ففرحات عباس، قد عاصر هذا الحدث وشارك فيه، يرجع فكرة انعقاد المؤتمر إلى اتحادية النواب بقوله: "فأسست رابطة المنتخبين المسلمين كتلة بسطت نفوذها على جميع القطر الجزائري، وسمتها المؤتمر الإسلامي..."⁽⁵⁾، وقد ساند هذا الرأي المؤرخ يحي بو عزيز حيث

¹⁾ Claude Collet : le congrès musulman algérien 1936 - 1938 ,in revue algérienne de sciences juridiques , économiques et politiques ,decembre 1972 , p76.

(6) – AGERON : OP-CIT ,P433.

2

³⁾(1)- AGERON: OP-CIT, p 434.

⁴⁾(2)- Ibid, p 434.

(3)- عباس: مصدر سابق، ص 153.

(4)- يحي، بو عزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 52.

(5)- NOUSCHI : OP-CIT, p 84.

(6)- شارل أندري، جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة مجموعة من المؤلفين العرب، الدار التونسية للنشر، تونس، [د.ت]، ص 153.

(7)- Benjamin, STORA, Zakia, Daoud : Ferhat Abbas, une autre Algérie, ed casbah, Alger, 1995, p 78.

(8)- عمار، أوزقان: الجهاد الأفضل، دار الطليعة، بيروت، 1962، ص 67.

أكد على ذلك بقوله: "... كان بن جلول يسعى لدى الهيئات والأحزاب الجزائرية لتنظيم مؤتمر إسلامي عام..."⁽¹⁾، كما شاطر هذا الرأي كل من أندري نوشي⁽²⁾ André Nouschi وشارل أندري جوليان⁽³⁾ Charles-André Julien وبن بامين سطورا⁽⁴⁾ Benjamin Stora حيث اعتبروا اتحادية النواب هي الداعية للمؤتمر. في حين يرى عمار أوزقان (ممثل الحزب الشيوعي) أن ابن باديس هو صاحب فكرة عقد المؤتمر الإسلامي بقوله: "... كان مصطلحنا الديني (ويقصد ابن باديس) ثوريا، ... كان أب المؤتمر الإسلامي"⁽⁵⁾. وتبنى نفس الرأي علي مراد حيث اعتبر الحدث لهمام في عام 1936م هو المؤتمر الإسلامي الجزائري ليس لأنه يعود إلى "زعيم الإصلاحيين" عبد الحميد بن باديس، وإنما يسجل اقتحام "الحركة الإصلاحية البادسية" للحياة السياسية الجزائرية⁽⁶⁾. ونفس الرأي نجده عند محفوظ قداش إذ اعتبر أن بن باديس هو من دعى إلى عقد المؤتمر⁽⁷⁾. بينما يرى محمد الطيب العلوي إستنادا إلى أحد الذين عايشوا الحدث⁽⁸⁾ أن فكرة المؤتمر دارت في ذهن بن جلول، وصارح بها ابن باديس وهذا الأخير استحسن بالفكرة، وأراد أن يكون هذا المؤتمر وطنيا يشمل العمالات الأخرى⁽⁹⁾. أما الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي عاصر الحدث وشارك فيه، فإنه يرجع الفكرة إلى الشيخ ابن باديس بقوله: "... يسجل التاريخ المنصف فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي للأستاذ الشيخ عبد الحميد ابن باديس ... فهو أول من فكر في عقد المؤتمر قبل فوز الجبهة

1

2

3

4

5

⁽¹⁾- MERAD :OP-CIT, p 185.

⁽²⁾- Mahfoud, KADDACHE : *histoire du nationalisme algérien* (1919-1951), tome 1, 2^{ème} ed, ed ENAL, Alger, 1993, p 418.

⁽³⁾- هذا الشخص هو بركات بن جلول أحد المقربيين من ابن باديس في نفس الوقت من عائلة بن جلول.
⁽⁴⁾⁷- محمد الطيب، العلوي: *مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954* ، المؤسسة الوطنية للكتاب للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص135.

⁽⁵⁾⁸- الشهاب، الجزء الخامس (ملحق الزء الرابع)، المجلد 12، جويلية 1936.

⁽⁶⁾- Claude, COLLOT, Jean-Robert, HENRY : *le mouvement national algérien, textes 1912- 1954*, 2^{ème} ed, ed o.p.u, Alger, 1978, p 185.

الشعبية بأشهر... وأن المرجع في مسائل الأمة هو الأمة، والواسطة لذلك هي المؤتمرات..."⁽¹⁾.

بعد استعراضنا لمختلف الآراء ، نخلص إلى أن هناك شبه إجماع على أن فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي تعود إلى الشيخ ابن باديس الذي نشر في جريدة الدفاع في عددها الصادر يوم 03 جانفي 1936م دعوته إلى عقد مؤتمر إسلامي بعنوان: **"مطالبنا حسب ما قاله لنا الشيخ عبد الحميد ابن باديس"** ، وهذه مقتطفات من نصها: **"إن تثبيت القانون الأساسي للمسلم الجزائري، مسألة حياة، يجب أن تناقش وتسوى نهائيا، ليس فقط من طرف رجل واحد ولا من مجموعة واحدة، مهما كانت سمعتها وتأثيرها على الجماهير، وإنما يجب أن تكون من طرف كل الممثلين والمسيرين للرأي العام المسلم، رجال سياسيون، علماء، منتخبون، قضاة مسلمون، أسانذة ومعلمون... كل هؤلاء مؤهلون لإعطاء رأيهم حول القضية الحاسمة ..."**⁽²⁾.

3- المؤتمر الإسلامي الجزائري كعمل وحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية:

أ- التحضيرات للمؤتمر الإسلامي الجزائري:

تكونت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الإسلامي في قسنطينة، وكان على رأسها الشيخ ابن باديس رئيس جمعة العلماء، وبن جلول رئيس إتحادية النواب ، وأصدرا نداء في 16 ماي 1936م إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكلوا لجانا من أجل التحضير لمؤتمر إسلامي جزائري ينعقد بالعاصمة يوم 07 جوان 1936م، وتكون مهمته الإتفاق على برنامج للإصلاح⁽³⁾.

وقد عثر المؤرخ الدكتور عبد الحميد زوزو على نسخة من النداء الأصلي لهذه اللجنة ونشرها في كتابه **"الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية"**، وأرى من الفائدة أن أنشر هذا النداء، لأنه يعتبر وثيقة نادرة هنا في الجزائر، وقد تحصل عليها المؤرخ من المكتبة الوطنية الفرنسية، وهذا النداء يعطي

1

2

³(1)- COLLOT : le congres, op-cit, p 23.

لنا صورة واضحة عن التحضيرات للمؤتمر الإسلامي، وهو مكتوب باللغتين العربية والفرنسية، أما نصه بالعربية فهو كالتالي: "اللجنة التحضيرية القسنطينية للمؤتمر الإسلامي الجزائري العام. نداء إلى إخواننا المسلمين الجزائريين: اليوم شعر المسلمون في كل الأوساط بوجوب الإتحاد والنظام والعمل النافع المثمر لتحقيق مطالبنا التي لم يبق شك في أحقيتها، ومنذ مدة وأصدقائنا الفرنسيون الذين تفضلوا بالإهتمام بحالتنا، غير أنه اليوم فقط خرجت هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ، فسعت طائفة من النواب وأفراد من العاملين مثلهم من جميع الطبقات فتأسست في قسنطينة لجنة مهمتها نشر دعاية لدى جميع طبقات الأمة لعقد مؤتمر إسلامي جزائري وتهيئة برنامج إصلاحات عامة تعرض على المؤتمر الذي سينعقد بعاصمة الجزائر في شهر جوان سنة 1936م، وسيكون قطعاً أحسن وأثمر لتحقيق فكرة الإتحاد والنظام المنشودين، وإننا نوجه النداء إلى كافة المسلمين بعمالتي الجزائر ووهران وندعوهم إلى تأسيس مثل اللجنة التي أسسها إخوانهم بقسنطينة. أعضاء لجنة قسنطينة: الأستاذ عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء، والحكيم ابن جلول رئيس وحدة النواب⁽¹⁾، وأسماء أخرى كثيرة من كل شرائح الأمة⁽²⁾.

من خلال هذا النداء نكتشف أن النواب لعبوا دوراً هاماً وسعوا إلى التحضير للمؤتمر، ولم يشر هذا النداء إلى دور العلماء في ذلك، ويبدو هذا الغياب للعلماء إنما هو إستراتيجي حيث كانت الجمعية في ذلك الوقت تتفادى أن يندرج إسمها في الأعمال السياسية، وبذلك راوغت السلطات الفرنسية بتسترها

¹(2)- عبد الحميد، زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 - 1939)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص201.

²(3)- الأسماء الأخرى في النداء هي: "جميع النواب البلديين بقسنطينة، الكتاب: السيدان العربي طاهرات، علي الدين دبايش، أمناء المال: السيدان عمر بن جيكو، يحي وأحمد السادة أعمار بن جيكو (الفلاح) يمثل الفلاحين، بوسجة بلقاسم (رئيس جمعية التجار) يمثل التجار، ابن السقني عمر (صبايطي) يمثل المحترقين، فاهم محمد (نجار) يمثل العمال، ابن الذيب عبد المجيد (عاطل) يمثل العاطلين، نويوة عبد العزيز يمثل الشبيبة الإسلامية، عيساوي وابن شريط يمثلان عمال السكك الحديدية، = عثمان يمثّل عمال مصلحة البريد، جبالي (معلم) يمثّل المعلمين بالمكاتب الفرنسية، توزان الطاهر رئيس وممثل قدماء المحاربين، أحمد يحي (محامي) يمثّل أصحاب الحرف الحرة، أحد الرياضيين يمثّل جمعية الرياضة، أحمد بوشمال وعبد العزيز كسوس (صحفيان) يمثلان الصحافة".

وراء النخبة. كما يبين لنا هذا النداء أن المؤتمر كان يسعى إلى تحقيق الإتحاد بين كل الإتجاهات في الحركة الوطنية . أما مهمة هذه اللجان التحضيرية فهي تتمثل في الدعاية والترويج لفكرة المؤتمر، كما تقوم في نفس الوقت بتهيئة المطالب التي تعرض يوم المؤتمر.

كما نكتشف أيضا من هذا النداء أن كل فئات الأمة الجزائرية مثلت تقريبا في هذه اللجنة، وسرعان ما عم هذا النداء البلاد واستجابت له كل شرائح المجتمع، ويعود سبب ذلك- كما أرجعه المؤرخ الدكتور أبو القاسم سعد الله- أن الشعب قد استجابا لدعوة الرجلين (ابن باديس وابن جلول) لأنهما يمثلان هئتين يثق فيهما ثقة واسعة، فجمعة العلماء علمته المطالبة بحقه والإستجابة لدعوة الحق⁽¹⁾، وكتلة النواب علمته معنى النيابة⁽²⁾.

ورغم أن المدة الزمنية بين الدعوة لعقد المؤتمر وانعقاده لم تكن طويلة (4 أسابيع)، إلا أنها هناك عدة لقاءات سبقت انعقاد المؤتمر تضمنت كواليسها مشروع فيوليت⁽³⁾ وما احتواه من مقترحات تمثل منحه الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين دون التخلي على أحوالهم الشخصية، والغاء قانون الأهالي⁽⁴⁾.

أما الشيخ الإبراهيمي، فقد ذكر عكس ذلك حيث اعتبر مشروع فيوليت ما هو إلا واحد من أربعة مشاريع⁽⁵⁾، وأن شهرة المشروع عند الخاصة مرتبط بشهرة صاحبه موريس فيوليت، وكان في نظر الإبراهيمي هو عدم الإنحياز إلى أي مشروع من هذه المشاريع الأربعة، نكتطف من حديثه هذه الأسطر: " ... وقد يكون من الحكمة في وضع برنامج مثل هذا

¹(1)- يرى مالك بن نبي أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين علمت الشعب فكرة الواجب على خلاف ما ذهب إليه المؤرخ سعد الله، ويعيب بن نبي على مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي حيث يقول بأن الجمعية سارت مع القافلة السياسية إلى المؤتمر، وانتقلت من فكرة الواجب إلى فكرة الحق، فطالبوا بالحقوق التي هضمها الإستعمار، واغفلوا الواجبات.

²(2)- سعد الله: مرجع سابق، ص153.

³(3)- مشروع فيوليت هو عبارة عن مشروع اصلاحي تقدم به موريس فيوليت سنة 1931 بعدما ترأس لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي، كلفته بدراسة أوضاع الجزائر، وقد تضمن المشروع ادخال تعديلات على المجتمع الجزائري، واحتوى على 8 فصول و50 مادة. للمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع أنظر:

Maurice, VIOLLETTE : 'Algerie vivra-t-elle ?, paris, 1931, p 424.

⁴(4)- سعد الله: مرجع سابق، ص153، 154.

⁵(5)- وتتمثل في: مشروع فيوليت، مشروع قرونط kirnotte ، مشروع كيطولي cuttoli ، ومشروع ديروكس du

roux

ولكن لا نعلم مضمون هذه المشاريع.

يبني عليه مصير أمة أن تكون معانيه بمقربة من افهام العام، خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييدها... كان من رأينا في هذا النزاع و التحيز إلى البرامج أن تلغى كلها ، وأن لا يتخذ واحد منها أساسا للمطالب الجزائرية، وذلك لأنها كلها وضعت في ظروف خاصة وبنيت على اعتبارات خاصة.... " (1)

سبق انعقاد المؤتمر يوم تحضيره حيث اجتمع يوم 06 جوان 1936م في نادي الترقى أنصار المؤتمر من الشبان (2) و النواب والعلماء، وقد تشاوروا في طريقة وأسلوب العمل، كما اتفقوا نهائيا التخلي عن المشاريع الأربعة بحكم أنها تجاوزها الزمن، وأن حكومة الجبهة الشعبية مستعدة لمنح الجزائريين أكثر من ذلك، لذلك رأوا من الأحسن أن تكون المطالب غير مقيدة بأي برنامج، وهكذا استطاعوا أن يحلوا أعظم مشكلة - حسب الإبراهيمي - كانت تجلب خلافا كبيرا لو تركت (3).

وقع في الأخير الإتفاق بالإجماع على اسناد رئاسة المؤتمر للزعيم السياسي ابن جلول، وتأليف المكتب من النواب والعلماء والشبان، فمن النواب عن عمالة الجزائر، الدكتور عبد النور تامزالي، الدكتور البشير عبد الوهاب، محمد الطاهر وطار والصيدلي عبد الرحمان بوكردينة، عن قسنطينة، عبد الرحمان بن خلاف، الدكتور سعدان وفرحات عباس، وعن عمالة وهران، محمد بن سليمان، الجيلالي بن التهامي ومحمد لالوت، أما العلماء فقد مثلهم في المكتب: عبد الحميد ابن باديس، محمد البشير الإبراهيمي والطيب العقبي (3)، بينما الشبان فقد ناب عنهم في المكتب كل من ابراهيم بن قلعية، ابن الحاج والمهندس عبد الرحمان بوشامة (4).

ب- انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري:

- 1- الإبراهيمي: آثاره، مصدر سابق، ص 252، 253.
- 2- نقصد بالشبان الإشتراكيين و الشيوعيين الجزائريين.
- 3- محمد البشير، الإبراهيمي: آثاره، الجزء الأول (1929-1940)، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 135.
- 4- المقصود من تلك المشكلة دائما حسب الإبراهيمي أنه ظهر إختلاف كبير بين المشاركين حول أسماء البرامج الذي تبني عليه مطالب المؤتمر، ولكن بتدخل الإبراهيمي واقتراحه وضع برنامج مستقل عن البرامج الأربعة حلت المشكلة.
- (4)- عبد الرحمان بن ابراهيم، ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء الثاني (1936-1945)، المسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 30.

إنعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم الأحد 07 جوان 1936، بقاعة الماجستيك (الأطلس حاليا في ضواحي باب الواد في العاصمة)، وهناك اختلاف في عدد المشاركين فيه، فالإبراهيمي يرى أنه حضر أكثر من سبعة (7000) آلاف مندوب⁽¹⁾، بينما الصحافة الفرنسية قدرت عدد المشاركين بحوالي خمسة (5000) آلاف⁽²⁾، أما الباحث الدكتور مولود عويمر فيرى أن عدد المندوبين بقدر بحوالي ألف وسبع مائة (1700)⁽³⁾ مندوب. وهنا يصعب الأخذ بإحصاءات أي طرف، ويبدو أن العدد سبعة آلاف أو يزيد شيء مبالغ فيه لأن الفترة الزمنية بين الدعوة للمؤتمر وانعقاده كانت قصيرة، صف إلى ذلك أن المؤتمر في قاعة الماجستيك، فهل تستوعب هذه القاعة هذا العدد الضخم آنذاك؟. أما العدد الذي قدمه الباحث فهو لا يناسب هذا الحدث الذي يتفق عليه كل مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية أنه أكبر تجمع شهدته الجزائر منذ الإحتلال، لذلك بقي لنا الإحصاء الذي قدمته الصحف الفرنسية أي حوالي خمسة آلاف ويظهر أن هذا العدد قريب من الواقع.

شارك في هذا المؤتمر كل التيارات السياسية والإجتماعية من نواب وعلماء وشيوعيين واشتراكيين⁽⁴⁾، وأضاف الإبراهيمي الشباب والشيوخ والتجار والفلاحين⁽⁵⁾، أي جميع الشرائح الإجتماعية، بينما أشار المؤرخون الفرنسيون أمثال نوشي⁽⁶⁾ وجوليان⁽⁷⁾ إلى حضور مصالي الحاج. وعلى ذكر هذا الأخير، هل حضر نجم شمال إفريقيا المؤتمر؟.

يرى محمد قنانش، وهو أحد مناضلي حزب الشعب، بأن المؤتمر الإسلامي حضره ممثلون عن النجم من فرع تلمسان وفرع مستغانم، كما قام فرع العاصمة بحفظ النظام⁽⁸⁾، إلا أن

¹(1)- الإبراهيمي: آثاره، مصدر سابق، ص136.

²(2)- Echo d'Alger, n-9439 (8 juin 1936).

³(3)- Mouloud, AOUMEUR : "les federations socialistes algerienne et la question national au moment de front populaire", in revue **the magreb review**, volume 23, nos 1- 4, 1998, p05.

⁴(4)- عباس: مصدر سابق، ص153.

⁵(5)- الإبراهيمي: آثاره، ج1، مصدر سليلق، ص136.

⁶(6)- NOUSCHI : OP-CIT, p 85.

⁷(7)- جوليان: مرجع سابق، ص153.

⁸(8)- Mohamed, GUENENECHÉ : **le mouvement d'indépendance en Algérie entre deux guerres**, ed E.N.A.L, O.P.U ,Alger, 1990, p70.

⁹(9)- قداش: مرجع سابق، ص70.

هؤلاء الممثلون لم يأخذوا الكلمة ولم يعبروا عن رأيهم⁽¹⁾، كما أكد مصالي الحاج أنه أثناء انعقاد المؤتمر كان موجودا في سويسرا (هذا ما يفند قول نوشي وجوليان في حضوره)، وبرق إلى المؤتمرين ببرقية يوضح فيها وجهات نظره⁽²⁾، ومما جاء فيها: "تحية أخوية للمؤتمر الإسلامي تأييد ومصادقة على المطالب المفيدة لتحسين حالة الشعب رفض كل اقتراح ومطالب لا تفيد إلا الأقلية (التمثيل البرلماني) كذلك رفض كل مطلب يمكنه أن يمس بالقوانين الإسلامية"⁽³⁾.

يتجلى من خلال هذا أن المؤتمر الإسلامي قد جمع كل التيارات السياسية والاجتماعية المتواجدة في الساحة الوطنية آنذاك. ورغم اختلاف اتجاهاتها وتباين ايديولوجياتها إلا أن ذلك لم يمنعها من الإتحاد.

إفتتح المؤتمر الدكتور تامزالي مرحبا بالمؤتمرين باسم مدينة الجزائر، وتمنى لهم النجاح، ثم خطب من بعده ابن جلول باعتباره رئيسا للمؤتمر خطبة وصف فيها حالة الأمة، وبين الأسباب الداعية لعقد المؤتمر وأهدافه، وأعلن أن النواب كلهم مجمعون على المطالبة بالحقوق السياسية ومنها التمثيل في البرلمان لا على أسس البرامج الشخصية الرائجة، بل على أساس المساواة التامة، والمحافظة التامة على الأحوال الذاتية الإسلامية، بحيث ينتخب على اختلاف أجناسهم نائبا واحدا، ويكون الإنتخاب البرلماني حقا لكل مسلم جزائري⁽⁴⁾. ثم تحدث بعد ذلك كل من ابن التهامي، فرحات عباس، الدكتور سعدان، بوشامة، ابن الحاج، وابن علي بوخرت⁽⁵⁾، كما قدم السيد اسكوت Escoute مندوب فرع الحزب للإشتراكي "بخطبة من أبهج ما ترى وألطفما تسمع"⁽⁶⁾.

انتهت الخطابة إلى رجال العلماء وهم: ابن باديس والإبراهيمي والعقبي، فخطب الأول وأوضح للحاضرين أهمية المطالب الدينية واللغة العربية، واعتبرها جزء من المطالب الجزائرية العامة، ثم خطب الإبراهيمي، وكانت كلمة الختام للشيخ العقبي الذي غاص في حديثه في أعماق المجتمع

1

²(1)- Hadj, MESSALI : Les memoires deb messali el hadj 1898- 1938, paris, 1982, p 214.

³(2)- قداش: مرجع سابق، ص 70.

⁴(3)- الإبراهيمي : آثاره ، ج1، مصدر سابق، ص 140.

⁵(4)- Echo d'Alger, N 9439 (8 juin 1936).

⁶(5)- الشهاب، ج 5، م 12، (جويلية 1936).

الجزائري بعبارات مثيرة منددا بمواقف الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء ومؤسساتها التعليمية، وأكد في تنديده على قرار ميشال الصادر عام 1933 والذي استهدف غلق المساجد في وجوه العلماء ، ومنشوره القاضي بحل الجمعية الدينية في الجزائر⁽¹⁾. كما ذكر العقبي بالخدمة التي قدمها الشعب الجزائري لفرنسا والمتمثلة في تضحياته لها أثناء الحرب العالمية الأولى ، إلا أنها تنكرت لخدمته، ولم تف بوعودها اتجاه هذا الشعب مما أدى إلى انعدام الثقة بين الطرفين⁽²⁾.

اجتمع في نادي الترقّي مساء المؤتمر ممثلوا النواب والعلماء والشبان ، وقرروا تأسيس لجنة مؤقتة تتكون من تسعة (09) نواب (ثلاثة عن كل عمالة)، وثلاث (03) علماء وثلاث (03) شبان⁽³⁾، وواحد (01) من المناطق العسكرية بالجنوب⁽⁴⁾. وكان ابن جلول رئيسا لها ، وابن باديس نائبا للرئيس وابن الحاج الأمين العام⁽⁵⁾.

كما تقرر تكوين لجان فرعية للمؤتمر في العمالات الثلاثة لكي تقوم بالدعاية للمؤتمر والدعوة إلى تأييده، وكذلك العمل على تأسيس في كل ناحية وفي كل بلدة لجان تتولى انتخاب من يمثلها في اللجنة التنفيذية، وبهذا يكون المؤتمر الإسلامي قد شاركت فيه كل شرائح المجتمع⁽⁶⁾، وكانت مهمة هذه اللجان هي شرح الخطوط العريضة لمطالب المؤتمر⁽⁷⁾

نشطت هذه اللجان في أعمالها ما عدا لجنة قسنطينة التي كان ابن جلول مكلفا بتنظيمها ، فاعتذر أنه كان منشغلا بأعمال مجلس النواب المالية، وادعى بأن عمالة قسنطينة مهياة

¹(6)- نفسه.

²(1)- Echo d'Alger (8 juin 1936).

³(2)- COLLOT : le congres, op-cit , p 93.

⁴(3)- ابن العقون : مصدر سابق، ص 29، 30.

أعضاء هذه اللجنة المؤقتة هم : نواب قسنطينة : ابن جلول، فرحات عباس، العربي طاهرات، الجزائر: بشير عبد الوهاب، عبد الرحمان بوكردينة، الحاج عمارة فرشوخ، وهران : عبد السلام بن طالب، محمد قاضي، بنعوده باش تارزي. العلماء : ابن باديس، الإبراهيمي، والعقبي. الشبان: إبراهيم ابن قلعية، ابن الحاج ، عبد الرحمان بوشامة ، المناطق العسكرية، الدكتور سعدان.

(4)- Mouloud,AOUMEUR : OP-CIT ,p 06.

⁵(5)- البصائر، العدد30، (جويلية 1936)، للمزيد من التفاصيل حول هذه اللجان أنظر:

⁶Abderahim, TALEB- BEN DIAB : "précision structurelles sur le congres musulman algérien " in revue algérienne des sciences juridiques , économiques et politiques ,N04, décembre 1974, pp 174.

⁷(6)- COLLOT : le congres, op-cit, p 93.

بطبيعتها لهذه المهمة ، فقبلوا عذره ولكنهم طلبوا منه تأسيس اللجان في عمالته إقتداء بالعملات الأخرى⁽¹⁾.

قررت اللجنة عقد المؤتمر في الخامس جويلية الآتي في نادي الترقى بالعاصمة ، يحضره نواب اللجان، لتكوين اللجنة التنفيذية وتسليم كراس المطالب إليها ، فبلغ عدد المنتخبين لهذه المهمة ستة وستون (66) ناخبا حضروا كلهم يوم 05 جويلية 1936 م ، وهم ممثلون كالتالي: اثنان وعشرون (22) منهم من النواب ، اثنان وعشرون (22) من الشبان وتسعة عشر (19) من العلماء⁽²⁾، وتكونت اللجنة التنفيذية⁽³⁾ التي كانت تضم ثمانية عشر (18) عضوا: تسعة (09) من النواب وخمسة (05) من العلماء و أربعة (04) من الشبان، وكان رئيسها ابن جلول ونائب الرئيس الأمين العمودي ، وابن الحاج كأمين عام ، وبوكردينة كان أمين المال⁽⁴⁾.

تعتبر هذه اللجنة كهيئة عليا للمؤتمر مهمتها انتخاب المكتب وتعيين أعضاء الوفد الذي سيتوجه إلى باريس لنقل مطالب المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية.

- مطالب المؤتمر الإسلامي:

مثلت المطالب أهم مظهر الإتحاد الذي عرفه المؤتمر ، وإذا كان هناك قسم من المطالب متفق عليه بإعتباره مظالم صريحة، وأوضاع شادة تتناقض مع حالة الجزائر في القانون الفرنسي مثل المطالب الإدارية والإقتصادية و الإجتماعية والدينية فإن هناك قسما خطيرا تطلب الحوار وتقديم التنازلات الكبيرة في سبيل إنجاح هذا الإتحاد ونقصد به الحقوق والمطالب السياسية التي كانت مسألة التمثيل النيابي أشدها تعقيدا⁽⁵⁾، ويبدو أن المطالب شملت كل نواحي الحياة الجزائرية وشكلت إرضاء لكل الأطراف المشاركة .

أما مطالب المؤتمر ، فيمكننا حصرها في ستة (06) نقاط

هي:

- 1- إلغاء جميع القوانين الإستثنائية.
- 2- الإرتباط بفرنسا مع حذف كل الإجراءات الخاصة .

¹(7)- سعد الله : مرجع سابق، ص 171. أنظر كذلك: الشهاب ، ج5، م12 (جويلية 1936).

²(1)- COLLOT : Le congres , op-cit , p97.

³(2)- البصائر ، العدد 30 ، جويلية 1936.

⁴(3)- COLLOT : Le congres... , op-cit , p 97.

⁵(4)- الشهاب، ج5 ، م12 (جويلية 1936) ، ص265. أنظر كذلك البصائر ، العدد 30. خير الدين: مصدر سابق، ص332.

- 3- المحافظة على الأحوال الشخصية.
- 4- المطالب الإجتماعية .
- 5- المطالب الإقتصادية .
- 6- المطالب السياسية⁽¹⁾ .

- قراءة في مطالب المؤتمر:

إن المطالب التي خرج بها المؤتمر نكاد نجدها في برامج كل التيارات الوطنية الجزائرية آنذاك مهما اختلفت اتجاهاتها وتباينت ايدولوجياتها .

فالمطلب الأول "إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين" أي قانون الأهالي ، هذا الأخير نادت بإلغائه كل الهيئات السياسية آنذاك، فالنخبة في مؤتمرها الأول المنعقد يوم 11 سبتمبر 1927 في العاصمة طالبت بإلغائه ، كما طالب بذلك نجم شمال افريقيا في فيفري 1927، وفي اوت/سبتمبر 1935 ، وكذلك في جوان 1936⁽²⁾ ، كما طالب بإلغائه الشيوعيون في سنتي 1933 و 1934م⁽³⁾ .

أما المطلب الثاني الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا مع إلغاء الولاية العامة ، ومجلس النواب المالية ، ونظام البلديات المختلطة ، فالحقاق الجزائري كان مطلبا جديدا ، بينما بقية المطالب فهي مشتركة في جميع مطالب الهيئات ، فمثلا نجد نجم شمال افريقيا طالب في سنة 1927م ، وسبتمبر 1935 ، وجوان 1936م بإلغاء المندوبيات المالية وتعويضها ببرلمان جزائري منتخب بالإقتراح العام⁽⁴⁾ .

¹(5)- الشهاب ، ج 5 ، م 12، ص 267،266. أنظر كذلك: ابن العقون : مصدر سابق، ص 27،26.

AOUMEUR : OP-CIT ,p 06.
COLLOT : le mouvement , op-cit ,p
KADDACHE : op-cit ,pp430,431.

²(1)- زوزو: مرجع سابق، ص 188. أنظر كذلك : ابن العقون : مصدر سابق، ص 21.

COLLOT :le congres ,op-cit ,p108.
COLLOT : le mouvement , op-cit ,p79.
(2)- COLLOT : le congres ,op-cit ,p 108.

³(3)- زوزو: مرجع سابق، ص 189،188. أنظر كذلك : ابن العقون : مصدر سابق ، ص 21.

(4)- COLLOT : le congres , op-cit ,p 98.

كما طالب الشيوعيون بإلغاء البلديات المختلطة و النظام العسكري بالجنوب سنة 1933م، أما النخبة فقد طالبت من الوزير ريني عام 1935 تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات⁽¹⁾. بينما مطلب إلغاء الولاية العامة كان غير وارد من قبل في مطالب الهيئات السياسية الجزائرية .

أما المطلب الثالث الذي ينص على:

- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية ، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي .

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا .

- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية و الذين يقومون بها

- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية ، وحرية القــــول للصحافة العربية⁽²⁾ .

نلاحظ أن كل هذه النقاط من المطلب الثالث من مطالب المؤتمر كانت تنادي بها جمعية العلماء ، وهناك بعض النقاط تشترك فيها الهيئات السياسية الأخرى فمثلا إصلاح العدالة الإسلامية مطلب طالبت به النخبة في 1935م، وكذلك فصل الدين عن الدولة طالب به الشيوعيين في أوت 1934م، كما طالب به نجم شمال افريقيا في سبتمبر 1935م⁽³⁾، بينما مطلب إلغاء القوانين الإستثنائية فيما يخص اللغة العربية ، فهو مطلب تتفق عليه كل التشكيلات السياسية والدينية الجزائرية (النجم، النخبة ، الشيوعيون والعلماء)⁽⁴⁾ .

أما المطلب الرابع، فهو مطلب يخص إصلاحات إجتماعية تتمثل في:

²(1)- الشهاب ، ج5، م12 (جويلية1936)، ص 266. أنظر كذلك : ابن العقون : مصدر سابق ، ص 26.

³(2)- NOUSCHI : OP-CIT, pp71, 72.

⁴(3)- COLLOT : le congres ,op-cit, p101.

- 1- التعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين، و الشروع فوراً في بناء المدارس.
 - 2- جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين.
 - 3- تنمية مشاريع المساعدات (مستشفيات، مستوصفات، ممرضات، وممرضات زائرات، وإعادة تنظيم النمط الحالي)، وإقامة مطاعم شعبية .
 - 4- تنمية صناديق البطالة لكل العاطلين⁽¹⁾.
- نلاحظ أن كل هذه النقاط الأربعة من المطالب الإجتماعية كانت مبرمجة في برامج الهيئات السياسية الجزائرية من النخبة والنجم والشيوعيين⁽²⁾
- أما المطلب الخامس والذي يخص المطالب الإقتصادية والتي تتمثل في النقاط التالية:
- 1- تساوي الأجر إذا تساوى العمل.
 - 2- المساواة في الرتبة إذا تساوت الكفاءة.
 - 3- توزيع اعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والحرف على حسب الإحتياجات ودون تفريق التفريق بين الجنسين.
 - 4- انشاء تعاوضيات فلاحية ومراكز تكوين للفلاحين.
 - 5- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
 - 6- توزيع الأراضي الشاسعة البور على الفلاحين وعمال الزراعة.
 - 7- إلغاء قانون الغابات⁽³⁾.
- نلاحظ أن المطلبين الأوليين ناد بهما الأمير خالد سنة 1924م، وبعده طالب بهما كل من نجم شمال افريقيا واتحادية النواب وحتى الإشتراكيون . أما المطلب الثالث فقد طالب به النجم في سنة 1933م كما طالب به الحزب الشيوعي في أوت 1935م حيث اقترح تقديم مساعدات للفلاحين والصناع والتجار الصغار⁽⁴⁾. أما المطالب الأخرى فيمكننا القول أنها كانت مشتركة بين مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية.
- بينما المطلب السادس والأخير ، فهو يخص المطالب السياسية وتتمثل في:

¹(4)- الشهاب : ج5، م12 (جويلية1936) ، ص267.

²(5)- COULOT : le congres, op-cit, pp 101,102.

³(1)- الشهاب : ج5، مصدر سابق، ص 267.

⁴(2)- COLLOT : le congres ,op-cit, p103.

- 1- اعلان العفو عن كل الجنح السياسية .
 - 2- توحيد هيئة الناخبين في سائر الإنتخابات .
 - 3- حق الترشيح للنيابة لكل المنتخبين.
 - 4- التصويت العام والنيابة في البرلمان⁽¹⁾.
- نلاحظ أن النقاط الثلاثة الأولى من هذه المطالب، أنها تبنتها الهيئات السياسية الجزائرية في المؤتمر الإسلامي (أي حديثة العهد)، بينما التمثيل البرلماني ، فإنه يعود إلى مطالب الأمير خالد في سنة 1924م، ثم طالبت به النخبة عام 1927م ، وكذلك الحزب الشيوعي الجزائري في جانفي 1936م، عكس النجم الذي رفضه (النيابة في البرلمان) جملة وتفصيلا في سنة 1927م وفي عام 1933م وأخيرا في سنة 1936م⁽²⁾.

- وفد المؤتمر:

بناء على توصيات المؤتمر الإسلامي، قامت اللجنة التنفيذية بتعيين وفد يمثل المؤتمر ، يتولى مهمة تبليغ قراراته إلى الحكومة الفرنسية، ويتألف هذا الوفد من ثمانية عشر (18) عضوا ، منهم عشرة من النواب (ثلاثة من كل عمالة وواحد من مناطق الجنوب)، ثلاثة من العلماء وثلاثة من الشبان⁽³⁾.

وقبل سفر الوفد إلى باريس ، قابله الحاكم العام للجزائر السيد لوبو LE BEAU يوم 09 جويلية ، وفي 18 جويلية غادر الوفد ميناء الجزائر باتجاه فرنسا .

وهناك في باريس، قابل الوفد عدة شخصيات فرنسية التي لها وزن في الساحة السياسية الفرنسية آنذاك ، وكان أول من استقبل الوفد ، السيد لوبو LAUBAUD المكلف بالشؤون الأهلية ، وكذلك السيد ريجس REGIS نائب مدينة الجزائر وسلموهما نسخة من كراس المطالب وكان ذلك يوم 22 جويلية 1936 ، بينما في اليوم الموالي فقد استقبلهم رئيس الوزراء ليون بلوم Leon Blum وموريس فيوليت⁽⁴⁾. أما في يوم 24 جويلية ، فقد

¹(3)- الشهاب : ج5 ، مصدر سابق، ص267

²(4)- COLLOT : le congres , op-cit, p103.

³(1)- البصائر: العدد30،(جويلية 1936). أنظر كذلك : الشهاب : ج7، م12، (أكتوبر 1936).

COLLOT : le congres , op-cit, p93.

⁴(2)- سعد الله : مرجع سابق، ص 172. أنظر كذلك:

التقى الوفد بمجموعة من البرلمانيين الإشتراكيين الراديكاليين ووزراء نذكر منهم : بول فير Paul Faire ، دلاديي Daladier ، ريفيير Riviere وسوزان لاکور Suzan Lacore¹.

كما التقى وفد المؤتمر مع مصالي الحاج ، وهذا الأخير انتقد سياسة إلحاق الجزائر بفرنسا، واقترب من العلماء ، وكان ابن باديس حساسا لهذه الإنتقادات، وأجابه بأن من الصعب التعبير عن أفكار مصالي والنجم في الجزائر، لكن مصالي وعده بالمجيء إلى الجزائر ، وتكرير ما قاله في فرنسا⁽²⁾.

وفي نهاية الزيارة صدر عن مكتب عن مكتب ليون بلوم تصريح جاء فيه: " ...إن رئيس الوزراء قد شكر الوفد عن كلمته، وعلى الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين ،

وديمقراطيون ديمقراطيين آخرين... " ⁽³⁾، ووعدهم في الأخير باصلاحات عديدة ⁽⁴⁾.

- الإجتتماع في الملعب البلدي في 02 أوت 1936:

رجع وفد المؤتمر من باريس يوم 29 جويلية 1936م ، ووصل إلى الجزائر العاصمة في ساعة مبكرة (الخامسة صباحا)⁽⁵⁾ ، وكان في استقباله آلاف من الجزائريين تجمعوا في ساحة الحكومة، ولما دخل الوفد إلى نادي الترقى خطب في هذا الجمهور الغفير كل من ابن جلول والعقبي⁽⁶⁾ ، وكان الجزائريون

KADDACHE : OP-CIT ,P435.

Echo d'Alger :N 9491 (30juillet1936).

¹(3)- KADDACHE : OP-CIT, P 436. voir aussi :Echo d'Alger : N 9491(30juillet1936).

²(4)- KADDACHE : OP-CIT, P 436.

³(1)- البصائر، العدد 31 (31 جويلية 1936). أنظر كذلك Echo d'Alger : N9491

⁴(2)- من جملة المطالب التي اقترحتها الوفد على حكومة الجبهة الشعبية ووعدهم بلوم بإجراءات لصلح الجزائريين ما يلي: إلغاء القوانين الإستثنائية (قانون الأهالي)، حرية الوعظ في المساجد، حرية التعليم باللغة العربية ، العفو على المساجين الذين أوقفوا بعد حوادث قسنطينة المؤلمة ، فتح المدارس الإبتدائية ، تحديد الأجر للفلاحين ، تحديث القانون الإجتماعي للأهالي (إلغاء القياد من المجالس الإدارية)، تدعيم الديوت الإجتماعية....

(3)- Echo d'Alger, N 9491(30 juillet1936).

⁶(5)- الشهاب : ج6، م12 (أوت /سبتمبر1936)، ص312.

(6)- صادف 02 أوت 1936 تجمع شعبي في فرنسا يهدف إلى تعبئة الجماهير من أجل السلم والسلام في العالم، وهو تجمع تمهيدي للتجمع العالمي الذي انعقد في شهر سبتمبر من نفس السنة .

(7)- سعد الله : مرجع سابق ، ص 165. أنظر كذلك : Echo d'Alger(3 aout 1936).

، حسب تعبير مجلة الشهاب نفسها "إذ يحيون الوفد، إنما يحيون آمالهم المنتعشة ، وحقوقهم التي تراءت لهم طلائعها في الأفق من وراء مساعي الوفد...".⁽¹⁾

وقد قرر الوفد إقامة تجمع شعبي في الملعب البلدي ببلكور (ملعب 20 أوت حاليا بالجزائر العاصمة) قصد إطلاع الرأي العام على النتائج التي حققها وتقديم تقرير رحلته إلى باريس. إنعقد التجمع الشعبي يوم الأحد 02 أوت 1936م⁽²⁾، وفي هذا اليوم عاد مصالي الحاج إلى الجزائر لكي يستمع إلى التقرير الذي يقدمه الوفد عن رحلته⁽⁷⁾.

قدرت صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عدد الحضور في الملعب البلدي بعشرين ألف أو يزيد⁽⁸⁾، بينما ذكرت الصحافة الفرنسية أن عدد الحاضرين لا يتجاوز عشرة آلاف شخص⁽⁹⁾.

رغم إنصافنا لهذه الجريدة في الإحصائيات التي قدمتها في شأن الاجتماع الذي وقع في 07 جوان 1936 م، إلا أننا لا نطمئن إلى هذه الإحصائيات التي أوردتها في الاجتماع البلدي فيبدو أنها أرادت التقليل من هذا التجمع فمن غير المعقول أن يكون العدد كذلك، فالمؤتمر الإسلامي عندما انعقد في 07 جوان كان عدد الحضور حسب ذات الجريدة حوالي خمسة آلاف، رغم أنه كان في بدايته (المؤتمر الإسلامي)، ولكن بعد مرور شهرين تقريبا وبعد أن ذاع اسم المؤتمر في كامل أرجاء الوطن وقيامه بتأسيس لجان لمساندته والتعبئة الجماهيرية، وبمقارنة بما حدث يوم رجوع الوفد من باريس بإجماع جمهور غير إلتف حول قاداته يعد بالآلاف بإعتراف نفس الجريدة، واستنادا إلى كل هذه المعطيات، فإن عدد الحضور في التجمع الشعبي في الملعب البلدي يوم 02 أوت 1936م يكون عشرون ألف أو أكثر.

يؤكد محفوظ قداش في كتابه "تاريخ الوطنية الجزائرية" أن الوفد رجع إلى الجزائر يوم 02 أوت 1936 وقام مباشرة في نفس اليوم بعقد الاجتماع في الملعب البلدي، وأن مصالي الحاج رجع إلى الجزائر في متن نفس الباخرة التي كان فيها الوفد، والمفارقة بينهما هي أن الوفد كان في المرتبة الأولى، في حين كان مصالي الحاج في المرتبة الأربعة ن وهذا غير صحيح لأن الوفد عاد إلى البلاد يوم 29 جويلية بينما مصالي فهو حقيقة عاد إلى الجزائر يوم 02 أوت 1936 الذي صادف قيام وفد المؤتمر مهرجان شعبي لعرض نتائج زيارته. أنظر: KADDACHE, OP-CIT, P 471.

¹(8)- الشهاب : ج6، م12، مصدر سابق، ص313.

²(9)- Echo d'Alger (03 aout 1936).voir aussi :

Gabriel, LAMBERT : l'Algerie et le projet violette, ed plaza , oran ,1937 , p67.

إفتتح الجلسة عمار أوزقان على الساعة الثامنة و خمس وأربعون دقيقة وألقى كلمة باسم اللجنة المحضرة⁽³⁾ وذكر آلام الجزائر الماضية وآمالها المقبلة⁽⁴⁾. ثم أعطيت الكلمة لابن جلول بصفته رئيسا للوفد ، فتحدث عن مراحل سفر الوفد وما قوبل به من الحفاوة من طرف الوزراء الذين لا يقل عددهم عن اثني عشر وزيرا⁽⁵⁾ ، ثم تكلم الدكتور بشير نيابة عن ابن الحاج وأبدى تفاعله من امكانية تطبيق مطالب المؤتمر الإسلامي⁽⁶⁾ بعد ذلك ، تحدث ابن باديس باللغة العربية وقد أفصح عن مساعي الوفد قائلا : "...إننا مددنا إلى الحكومة الفرنسية أيدينا، وفتحنا قلوبنا، فإن مدت إلينا يدها وملأت بالحب قلوبنا فهو المراد، وإن ضيعت فرنسا فرصتها هذه، فإننا نقبض أيدينا ونغلق قلوبنا ولا نفتحها إلى الأبد،... أيها الشعب لقد عملت وأنت في أول عملك ، فاعمل ودم على العمل وحافظ على النظام، واعلم أن عملك هذا على جلالته ما هو إلا خطوة ووثبة وراءه خطوات ووثبات ، وبعدها إما الحياة إما الممات..."⁽⁵⁾ ، ثم تكلم بوكردينة، وبعد ذلك طلب مصالي الحاج الكلمة فمنحت له ربع ساعة ، عبر فيها عن فرحته برجوعه إلى وطنه الجزائر بعد أن تغرب عنه مدة اثني عشر عاما ، وأنه يحمل إلى الحاضرين تحيات مائتي ألف عامل شمال افريقي باسم النجم ، وأعلن عن إنضمام حركته إلى حركة المؤتمر الإسلامي وتأييده له⁽⁶⁾ ، ثم ذكر النقاط التي اختلف فيها مع ممثلي المؤتمر وهي :

- إلحاق الجزائر بفرنسا .
- التمثيل البرلماني⁽⁷⁾ .

وشرح سياسة حزبه ونشاطه في فرنسا لمدة عشر سنوات وما عاناه من اضطهاد الحكومات الرجعية الفرنسية⁽⁸⁾ ، حيث كان مصالي من كبار المضطهدين في سبيل القضية الجزائرية⁽⁹⁾ . وأنهى خطابه ببحث الشعب الجزائري على أن

³-(1) Echo d'Alger (03 aout 1936).

⁴(2)- الشهاب : ج 6 ، م 12، مصدر سابق ، ص314.
⁵(3)- مريوش: مرجع سابق،ص214.

⁶(4)- Echo d'Alger, (03 aout1936).

⁵(5)- مريوش: مرجع سابق ، ص215،214، نقلا عن جريدة الأمة، العدد45، السنة الثانية ، (11أوت 1936).

⁶(6)- سعد الله:مرجع سابق، ص165.

Echo d'Alger (03 aout 1936)

⁷(1)- سعد الله : مرجع سابق، ص 166. أنظر كذلك

⁸(2)- نفسه، ص 165.

⁹(3)- الشهاب : ج 6 ، م 12، مصدر سابق، ص316.

يكون يقظا بقوله: "لا ينبغي أن تناموا على جوانبكم مطمئنين ، وتظنون أن الأعمال قد تمت،... فمن واجبكم أن تنظموا وتتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء، إلتفوا جميعا حول منظماتكم الوطنية نجم الشمال الإفريقي الذي يعرف كيف يدافع عنكم، ويوجهكم إلى طريق التحرير..."⁽¹⁾ ، وقد استغرقت خطبة مصالي أكثر من عشرين دقيقة، وتعتبر هذه الخطبة في حد ذاتها وثيقة تاريخية من وثائق السياسة الجزائرية المعاصرة⁽²⁾ .بعده جاء دور الإبراهيمي الذي ألقى خطبة رائعة حيث إعتبر هذا الإجتماع فريد من نوعه في تاريخ الجزائر، وختم خطبته ببحث المسلمين على التمسك بالدين الإسلامي ، ونقتبس من كلامه "....أيها الإخوان المسلمون : ...أصبحتم اليوم معتبرين تستشارون في كل شيء،... أصبح لكم رجال يعملون للخير العام مهما تفرقت الأهواء ومهما تلبدت الأجواء،... إن وفدكم الذي سافر إلى باريس ليعرب عن مطالبكم قد أدى الأمانة على أكمل وجه،... إن دينكم الحنيف يأبى لكم إلا أن تكونوا مسلمين بكل ما في الإسلام من معنى..."⁽³⁾ ، ثم أخذ الكلمة ابن جلول من جديد وبين للحاضرين مدى خطورة الوطنية المصالية في الوقت الحاضر، وجدد تمسكه بمطالب المؤتمر كاملة⁽⁴⁾ . بعد ذلك انتهى دور الخطابة إلى العقبي الذي تحدث باللغة العربية وأعقب على كلام مصالي حيث قال أنه "....لم يكن ذهابنا إلى فرنسا من أجل المطالبة بالإستقلال، بل نحن نطالب باستقلال أفكارنا ..."⁽⁵⁾ .
 إنتهى الإجتماع على الساعة الحادية عشر ونصف⁽⁶⁾ ، وكان من المقرر أن يقوم الوفد بزيارة تلمسان وقسنطينة، وكان مقررا أن يسافر إلى تلمسان مساء 02 أوت 1936م، لكن حادثة إغتيال الإمام المالكي ومفتي العاصمة محمود عمور بن دالي المدعو كحول حالت دون ذلك⁽⁷⁾ .

¹(4)- سعد الله: مرجع سابق، ص 166.

²(5)- نفسه، ص 165.

³(6)- الإبراهيمي : آثاره ، ج1، مصدر سابق، ص 260.

⁴(7)- Echo d'Alger (3aout 1936).

⁵(8)- NOUSCHI :OP-CIT, P 89.

(9)- Echo d'Alger(3 aout 1936).

⁷(1)- الشهاب: ج7، م12 (أكتوبر 1936م)، ص351.

(1)- زوزو: المرجعيات ، مرجع سابق، ص14، 15.

ومهما يكن ، فإن الخلاصة التي نخرج بها من هذا الإجتماع الثاني للمؤتمر الإسلامي ، أنه جمع مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية آنذاك رغم التباين في الايديولوجيات وفي المطالب، والمنافسات لاستقطاب الرأي العام لكل التيارات الجزائرية على الساحة السياسية، وقد ظهرت أنها كانت تتلاقى في قضايا وتختلف في أخرى و لكنها تتكامل لتشكّل لائحة سياسية موحدة، قدمتها للسلطات الفرنسية. وبحضور مصالي في نفس المناسبة تكون كل الحساسيات السياسية قد التقت مع بعضها في هذا المؤتمر الذي عبرت فيه عن انشغالاتها الوطنية⁽¹⁾. وهذا الإجتماع أعطى صبغة وحدوية للمؤتمر أكثر من التي أعطاهها الإجتماع الأول المنعقد في السابع من جوان

4: ردود الفعل الفرنسية حول هذه المحاولة الوحدوية:

إن تطور الأحداث السياسية في الجزائر من جوان 1936م إلى غاية أوت من نفس السنة وما أسفرت عنه، من مؤتمر إسلامي جمع ووحّد كل اتجاهات الحركة الوطنية وجعلها تسير

في فلك واحد، كذلك النشاطات التي قامت بها اللجان المنبثقة من المؤتمر في كل أنحاء الوطن، حيث نظمت عدة لقاءات ومهرجانات عبر الوطن بنجاح كبير، ضف إلى ذلك الإجتماع في الملعب البلدي في 02 أوت، أدى إلى ردود فعل كثيرة من طرف فرنسا، سواء من الإدارة الفرنسية في الجزائر أو الحكومة الفرنسية في باريس، دون أن ننسى رد فعل الكولون.

أ/ رد فعل الإدارة الفرنسية في الجزائر:

لا يمكن فهم رد فعل الإدارة الفرنسية عن التطورات السياسية في الجزائر من جوان 1936م إلى غاية أوت من نفس السنة، إلا في سياق السياسة التي طبقتها هذه الإدارة في الجزائر، حيث كانت سنتي 1934م و1935م قمعية وتعسفية تفنن فيها عمال الإدارة في اضطهاد الحركة الوطنية، لكن مع وصول لوبو إلى الولاية العامة أخذ يطبق سياسة التهدئة في هذه المستعمرة.

كان أول رد فعل لهذه الإدارة على التطورات السياسية في الفترة التي أشرنا إليها هو سماحها بانعقاد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936م، وبعد ذلك تسهيل مهمة سفر وفد المؤتمر إلى باريس وكذا توديعه من طرف لوبو.

ومن ليس له دراية بسياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر يثني على هذا العمل الذي قامت به الولاية العامة، ولكن لكي نفهم الموقف الحقيقي للإدارة من التطورات السياسية ومن المؤتمر الإسلامي يجب أن نربطه برد العمال الإداريين فيها، ونخص بالذكر جمعية علماء السنة⁽¹⁾، هذه الجمعية وقفت ضد رجال المؤتمر وذلك ببعثها برقيات تعارض فيه مطالب المؤتمر وتعتبراً من هؤلاء الممثلين، حيث قامت مجموعة منهم بإرسال برقية إلى وزير الداخلية الفرنسية ممضية من طرف ابن دالي محمود عمور المدعو كحول، الأمين قدور، بابا عمور، وابن زاكور⁽²⁾، ومما جاء في البرقية ما يلي: "أن العلماء الجزائريين الذين ليس لهم مستندات ولا شهادات، لا يمثلون الإتجاه الإسلامي في الجزائر... وتعتبراً منهم الأغلبية

¹(1)- جمعية علماء السنة هي جمعية دينية انسلخت من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تأسست بتاريخ 13 أكتوبر 1932م برئاسة الشيخ المولود بن الصديق الحافظي، وتعتبر الجمعية من الجمعيات المعارضة للحركة الإصلاحية في الجزائر.

(2)- KADDACHE : OP-CIT, P 441.

الساحقة، ولا يمثلون سوى شرذمة من المشوشين الذين يحاولون بث الفوضى في البلاد..."⁽¹⁾ ، ودائما في اتجاه المعارضة، قام رجال الطرق الدينية بإرسال برقية إلى هيئات مختلفة (منها وزير الداخلية، الوالي العام لوبو، الوزير لدى الدولة فيوليت ورئيس مجلس الوزراء ليون بلوم)، كان محتواها التنديد بوفد المؤتمر وبالأخص وفد العلماء وأنه لا يمثل المسلمين في الجزائر، والبرقية ممضاة بأسماء شيوخ الطرق المختلفة وهم: محمد الصغير باش تارزي عن الطريقة الرحمانية، ابن مالك عن الطريقة القادرية، شمس الدين عن الطريقة الحنصالية، أحمد باسطنجي عن التجانية، عبد الرحمان ابن قارة عن العيساوية، محمد بن زوزنجي عن الطيبية وصالح زموري عن العمارية⁽²⁾ .

ولكن ما يهمنا هي البرقية الأولى، حيث تتفق معظم المصادر والمراجع أنها كانت من وحي الإدارة الفرنسية التي حررتها وأمضاها ابن دالي⁽³⁾ . أما فرحات عباس يرى عكس ذلك، فهو يحمل ابن دالي مسؤولية البرقية بحيث أن وظيفته الإدارية تحتم عليه الموالاتة للإدارة الفرنسية، وأن ابن دالي من الذين شغفتهم المناصب وجذبتهم المراتب السهلة المنال⁽⁴⁾ ، كما أيد هذا الرأي الأستاذ الشيخ عبد الرحمان شيبان، حيث اعتبر ابن دالي خصم للجمعية وهو من بعث بالبرقية إلى فرنسا يطالب فيها بأن لا تمنح المسلمين أملاكهم الوقفية، وأن لا تترك جمعية العلماء تتصرف فيها وأن لاتدعها تتحكم في تعليم الدين واللغة العربية⁽⁵⁾ .

وفي الوقت الذي كان وفد المؤتمر يشرح تقرير سفره إلى باريس في الملعب البلدي يوم 02 أوت 1936م أمام حشد

⁽¹⁾ - مريوش: مرجع سابق، ص229. أنظر كذلك: KADDACHE : OP-CIT, P 441.
⁽²⁾ - نفسه، ص 229، 230.

⁽³⁾ كانت الطرق الدينية والزوايا في العهد العثماني تلعب دورا هاما في توطيد الحكم والإستقرار، حيث نجد أن الدولة العثمانية اعتمدت عليها كثيرا للإستقرار وأولت أهمية كبيرة لها، ولكن عندما ساءت العلاقة بينهما، إنقلبت الطرق ضدها باعلان الثورات والتمردات (أهمها الثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري وثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري) والتي لم تتوقف إلا في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، وقد انتبهت فرنسا إلى ذلك الأمر مبكرا حيث قامت باللاستيعلاء على الأوقاف والحبوس التي تعتبر مصدر قوة المقاومة ثم إستتمالت إليها الطرق الدينية وفي بداية القرن العشرين كانت معظم الطرق تحت سيطرة الإدارة الفرنسية ، لذلك من الطبيعي أن يصدر منها هذا التصرف كعربون الولاء لفرنسا.
⁽³⁾ - البصائر: السنة الأولى ، العدد33 (4 سبتمبر1936). أنظر كذلك:

⁽³⁾ جوليان: مرجع سابق، ص، سعد الله: مرجع سابق، ص168. مريوش: مرجع سابق، ص230. KADDACHE : OP-CIT, P 441 .

⁽⁴⁾ - La dépeche algerienne (14 aout 1936).

⁽⁵⁾ - حديث مع شيبان.

كبير من أنصار المؤتمر، قام شخص يدعى عكاشة ذو سوابق عدلية⁽¹⁾ باغتيال الامام المالكي ابن دالي في طريق لالير(أحمد بوزرينة حاليا) على الساعة التاسعة ونصف صباحا. وقد أحدثت هذه الجريمة ضجة اعلامية كبيرة، فالمتتبع مثلا لجريدة صدى الجزائر(Echo d'Alger) من 03 أوت إلى غاية 15 أوت، يجد في معظم صفحاتها الأولى عناوين كبيرة جذابة وصور ملفتة للنظر عن هذه الجريمة⁽²⁾، وقد صرح هذا الجاني أن الجريمة كانت بإيعاز من طرف العقبي، فقامت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض عليه وسجنه في سجن بربروسا⁽³⁾، ثم أُلقت القبض على الشيخ عباس التركي⁽⁴⁾، وبعد مدة تراجع عكاشة عن اتهامه للعقبي⁽⁵⁾.

تؤكد عدة مصادر ومراجع أن هذه الجريمة كانت مدبرة من طرف الإدارة الفرنسية، وأحيكت خيوطها في دور الشرطة، لكن : لماذا اختارت السلطات الفرنسية ابن دالي بالضبط رغم أنه ليس الوحيد الذي أمضى على البقرقية ؟ ولماذا اتهمت العقبي ؟ وإلى ماذا كانت تهدف من وراء ذلك؟.

يعتبر ابن دالي الإمام والمفتي المالكي في العاصمة، أصله من قسنطينة، وكان من المعارضين لجمعية العلماء، وكان هناك صراع واختلاف فيما بينهما، وفي المقابل كان خادم مطيع ومناضل وفي لفرنسا .

أما العقبي فكان عضوا بارزا في جمعية العلماء، أصله من بسكرة وممثل الجمعية في العاصمة وملقي الدروس في نادي الترقى، حيث كان من الطبيعي أن يكون الصراع بينه وبين العمال الإداريون خاصة وأنه كان يدعو إلى الفضائل الحسنة والقضاء على البدع والانحرافات في الدين الإسلامي . ويبدو من الطبيعي أن تضحي فرنسا بعامل مخلص من عمالها وتلصق التهمة بالعقبي، وبذلك تكون الإدارة الفرنسية قد حققت هدفين:

¹(6)- صدرت ضد عكاشة ثمانية أحكام بالسجن لأعمال قتل ولصوصية .

²(1)- صدر كتاب في أوت 1936 بعنوان : L'abonimable assassinat de l'imam Kahoul ، حيث تتبع هذا الكتاب لصاحبه بول صولداني تفاصيل هذه الجريمة من وقوعها إلى غاية الإفراج من السجن.

²(2)- بول ، صولداني : **مقتل الإمام كحول** ، ص 19،20. أنظر كذلك: Echo d'Alger(09 aout 1936).

³(3)- نفسه، ص 23. Echo d'Alger(12 aout 1936).

⁴(4)- نفسه، ص28، 29. أنظر كذلك: Echo d'Alger (15 aout 1936).

أولاً: القضاء على الحركة الإصلاحية في الجزائر العاصمة،
ويبدو ذلك واضحاً من خلال اعتقال زعيمها وتفتيش بيتها(نادي
الترقي) ثم غلقه.
ثانياً: تفكيك المؤتمر الإسلامي و القضاء على الوحدة في
الحركة الوطنية .

ب/ ردود فعل الجبهة الشعبية:

لقد تجاوزت حكومة الجبهة مع التطور السياسي في
الجزائر، والواقع أن مجيء هذه الحكومة هي التي ساعدت على
هذه التحولات الجديدة التي شهدتها الساحة السياسية
الجزائرية⁽¹⁾، وفي هذا الصدد يقول محمد البشير
الإبراهيمي ".... نعتقد أنه لو دعا داع قبل اليوم إلى عقد هذا
المؤتمر - كيفما كانت منزلة الداعي في الأمة- لما بء إلا
بالخيبة والفشل لأسباب يعرفها كل أحد، أما وقد فازت
الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية وأصبحت أزمة
الحكومة الفرنسية بيدها فقد أصبح عقد المؤتمر ميسوراً
ومتأكداً في آن واحد ..."⁽²⁾.

وقد سبق أن تحدثنا أن وفد المؤتمر استقبل في باريس من
طرف ممثلي الحكومة الفرنسية وعلى رأسهم ليون بلوم الذي
وعد الجزائريون بالنظر في مطالبهم وتحسين أحوالهم، بل
الحزب الراديكالي الفرنسي قد وعد الوفد بإرسال لجنة برلمانية
للبحث في الحالة الجزائرية⁽³⁾.

وتماشياً مع مطالب الوفد، قامت الجبهة الشعبية ببعث
مشروع فيوليت من جديد، ونظراً لموافقة رئيس الحكومة عليه
أصبح يعرف بمشروع بلوم- فيوليت، ويقضي هذا المشروع إلى
دمج الجزائر في فرنسا عن طريق النخبة الجزائرية المتفرنسة،
وعليه فإن هذا المشروع يمكن واحد وعشرون ألف أهلي من
حق المواطنة الفرنسية وبإمكان هذا العدد أن يزداد كل عام⁽⁴⁾.
كما أوفدت الحكومة الفرنسية في شهر مارس 1937م لجنة
تحقيق برلمانية لتبحث في عين المكان عن الحالة السياسية

⁽¹⁾ - Mohamed, TEGGUA : L'Algerie en guerre ,ed o.p.u , Alger, p52.

⁽²⁾ - الإبراهيمي: آثاره، مصدر سابق، ص 247.

⁽³⁾ - الشهاب: ج 8، م 12 (نوفمبر 1936)، ص 357.

⁽⁴⁾ - جوليان: مرجع سابق، ص 149.

⁽⁵⁾ - عباس: مصدر سابق، ص 153. يقول المثل الفرنسي: "إذا أردت قتل قضية أسس لها لجنة بحث".

والإقتصادية والإجتماعية للأهالي، وكان تقريرها يؤازر مشاريع الحكومة الرامية إلى الإصلاحات⁽¹⁾. وعلى العموم، فإن مشروع بلوم فيوليت قد لقي ترحيبا لدى الأوساط الجزائرية، فتعلقت بها النخبة ورأت فيه خلاصها وقبل به العلماء لأنه لم يشترط التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية وكذلك رضى الحزب الشيوعي الجزائري، أما النجم فقد عارض المشروع جملة وتفصيلا واعتبره خطرا على المجتمع الجزائري، وهاجمه عن طريق جريدة الأمة في إحدى مقالاتها جاء عنوانه كما يلي: "خطر كبير يهدد الوحدة الجزائرية، أيها الشعب الجزائري: قف في وجه مشروع فيوليت"⁽²⁾.

ج/ردود فعل المعمرين:

تميز موقف المعمرين من الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة، ومن الإصلاحيات التي حاولت فرنسا القيام بها في الجزائر بمبدأ ثابت وهو الرفض، فكان لا بد أن تبقى سيطرة الأوروبي قاعدة مضطردة لا تتبدل ولا تتغير⁽³⁾. فلا نستغرب إذا وجدنا هذه الفئة تقف موقف عدائي من مطالب المؤتمر ومشروع بلوم- فيوليت خاصة رؤساء بلديات الجزائر⁽⁴⁾.

وقد ألف قبريال لومبار Gabriel LAMBERT رئيس سابق للمجلس الشعبي البلدي لبلدية وهران كتابا يعارض فيه مشروع بلوم- فيوليت ويبين خطورته على مستقبل الجزائر الفرنسية، إذ يرى أنه إذا تحققت رغبة المؤتمر فيما يخص الإقتراع العام والتمثيل البرلماني، فإن عدد المنتخبين الجزائريين المسلمين يصل إلى مليون وخمسمائة ألف ناخب أمام مائتي ألف ناخب أوروبي، ومعنى هذا أن فرنسا سوف تفقد السيطرة في تسير الجزائر وأن الإدارة المادية والمعنوية للبلاد ستؤول إلى المسلمين الجزائريين وبذلك تفقد فرنسا حضارتها في الجزائر وشمال إفريقيا⁽⁵⁾.

وقد أقدم رؤساء البلديات في الجزائر على عقد مؤتمر لهم في 14 جانفي 1937م للتنديد بمشروع بلوم- فيوليت، والحيلولة

¹(6)-الخطيب: مرجع سابق، ص 194. نقلا عن الأمة (جوان 1937).

³(1)- عباس: مصدر سابق، ص 155.

⁴(2)- جوليان: مرجع سابق، ص 129.

دون قيام حكومة الجبهة الشعبية للمصادقة على قرارات المؤتمر الإسلامي⁽¹⁾.

هذا، وقد شن أساطين الإستعمار من مورينو ودورا، بورجو وسيكار حملة صخية حاربوا فيها الحركة الوطنية الجزائرية، وشنوها في الجزائر وباريس لإحباط مشروع بلوم- فيوليت واعتبروا المسلمين الجزائريين أعداء لفرنسا، لذلك فإن قامت هذه الأخيرة بمنحهم المساواة في الحقوق فستطرد لامحالة من الجزائر⁽²⁾. وقد تجلى موقف المعمرين أكثر أثناء مقابلة فرحات عباس مع ألبير سارو Albert SARRAUT وزير داخلية فرنسا آنذاك، وفي تصريح لهذا الأخير قال أنه استقبل وفدا من النواب الأوروبيين وتحادث معهم في شأن مشروع بلوم- فيوليت، وحاول إقناعهم بالحج للقيام بالإصلاحات وناشدهم أن يتفهموا لها باسم وطنيتهم وعقلهم وقلوبهم، إلا أن هؤلاء -كما قال- لا وطنية لهم ولا عقل ولا قلب، ما هم إلا بطون منتفخة⁽³⁾.

5- حركة المؤتمر الإسلامي بعد أوت 1936 م :

إن تطور الأحداث في الساحة الجزائرية بعد أوت 1936م، و تباين ردود الفعل حول المؤتمر الإسلامي داخليا وخارجيا، أثرا سلبيا على تطور حركة المؤتمر الإسلامي، فمن الناحية الخارجية سعت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى إجهاض الوحدة في الحركة الوطنية لذلك عمدت - كما قلنا سابقا - إلى إغتيال المفتي ابن دالي، ومن ثمة تشويه سمعة العلماء الذين كانوا عنصرا رئيسيا في حركة المؤتمر⁽⁴⁾.

أما من الناحية الداخلية فإن تمسك النخبة و النواب بمشروع بلوم - فيوليت وتحفظ العلماء وغموض وذبذبة شخصية ابن جلول الذي لم ينف دور العلماء في حادثة إغتيال كحول أدى إلى تشويه سمعة المؤتمر⁽⁵⁾.

هذا، وقد دخل ابن جلول في صراع مع الشيوعيين حيث أعلن في 04 أوت 1936 : "نحن لسنا شيوعيين وليس هناك ما نشترك فيه معهم"⁽⁶⁾، كما دخل في صراع مع جمعية العلماء و

¹(4)- صلا، العقاد: الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، ص 41.

(5)- عباس : مصدر سابق، ص 155.

²(6)- نفسه، ص 156، 157.

⁴(1) - سعد الله: مرجع سابق، ص 168.

⁵(2) - نفسه، ص 168.

أمام ضغط أعضاء المؤتمر عليه لتفنيده تلك التصريحات ، استقال ابن جلول من رئاسة اللجنة التنفيذية والمؤتمر الإسلامي يوم 05 أكتوبر 1936م⁽¹⁾ .

و قد نشرت مجلة الشهاب، في غموض شخصية ابن جلول، حادثة مفادها أن في 02 أوت 1936م قررت جماعة من علماء السنة والطرقيين أن تقوم باجتماع آخر لوضع برنامج جديد، وكان ابن جلول من الداعين إلى هذا الاجتماع الثاني حيث كان عازما على مغادرة الاجتماع الشعبي إلى تدبير مؤامرة ضد المؤتمر الإسلامي⁽²⁾ .

ومما زاد من تدهور المؤتمر ورجاله، هو دخول نجم شمال إفريقيا في صراعات حادة مع الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان عضوا في المؤتمر الإسلامي ، ويمكن أن نضيف إلى ذلك سقوط حكومة الجبهة الشعبية دون أن يتمكن المؤتمر الإسلامي من الحصول على أي شيء إيجابي منها في شأن مطالب المؤتمر⁽³⁾ .

إنعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في 11 جويلية 1937م برئاسة الدكتور بشير ، حضره حوالي مائتين ممثل أين أعلنوا عن تمسكهم بمطالب المؤتمر الأول وطالبوا أيضا من الشعب أن يكون يقضا، ومن النواب أن يستقبلوا من وضائفهم إن لم يوافق البرلمان الفرنسي على مشروع بلوم- فيوليت⁽⁴⁾ . و على أية حال فإن انعقاد المؤتمر الثاني كان أقرب إلى الشكلية منه إلى الفعلية وتأكيدها على حالة اليأس التي بدأ يعرفها أمام تهديدات المعمرين و تماطل الجبهة الشعبية في تحقيق مطالبه، وكان لتقلب الحكومات في فرنسا أثر على هذه الحركة . عندما عادت الجبهة الشعبية إلى الحكم عاد الأمل إلى المؤتمرين و لكن سرعان ما سقطت حكومة الجبهة الشعبية و خلفتها حكومة دلاديه، هذا الأخير إستقبل وفدا عن المؤتمر الثاني في أبريل 1938م و صارحه " بأن البرلمان يناصب العداء لمشروع فيوليت، لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم و الشرع الإسلامي، لذي ليس بيدي شيء و أطلب منكم ان تمدوا لي يد

¹(4) - Ibid , p 444.

²(5) - الشهاب: ج 08 ، م 12 (نوفمبر 1936م)، ص 426 ، 427 .

³(6) - سعد الله: مرجع سابق، ص 169.

⁴(1) - سعد الله: مرجع سابق، ص 169.

(2) - عباس : مصدر سابق، ص 157. أنظر كذلك : سعد الله : مرجع سابق، ص 170.

المساعدة قصد المحافظة على الأمن و لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا و لا تنسوا بأن دولة فرنسا قوية الجانب¹، فرد عليه فرحات عباس بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤولياتها أمام التاريخ و أن احترام الفرد أكثر أهمية من أفضل سلاح، أما ابن باديس فرد عليه قائلا: "ليس هناك سلطة و لا قوة سوى سلطة وقوة الله، فقضيتنا عادلة وسنواصل الدفاع عنها ضد كل من يقف في طريقها"⁽²⁾.

هكذا خيبت فرنسا آمال المؤتمرين والشعب الجزائري فقام فرحات عباس بتأسيس حزب أسماه الإتحاد الشعبي بعد أن انفصل عن ابن جلول الذي أسس حزبا أسماه التجمع الفرنسي الإسلامي، في حين ظهر مصالي الحاج بحزب جديد في مارس 1937م سماه حزب الشعب الجزائري بعد أن قامت فرنسا بحل نجم شمال إفريقيا و ذلك في 26 جانفي 1937م. وتعتبر بداية الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) نهاية لحركة المؤتمر الإسلامي حيث قامت فرنسا باعتقال مصالي و حل حزه ووضع ابن باديس في الإقامة الجبرية، بينما انضم فرحات عباس وأنصاره إلى الجيش الفرنسي .

6- تقييم المحاولة الوحدوية في المؤتمر الإسلامي:

يعتبر المؤتمر الإسلامي بشهادة معاصريه وممن جاء بعدهم من المؤرخين أنه أكبر إجتماع وأعضم حدث شهدته الجزائر منذ 1830 إلى غاية انعقاده في جوان 1936م. وقد أسالت مطالب هذا المؤتمر كثيرا من الحبر فهناك من يعتبرها مطالب سياسية وأن المؤتمر سياسي وهذا لكسر شوكة العلماء ، هؤلاء وجدوا أنفسهم بين كفي كماشة، كيف ذلك؟ كانت الإدارة الفرنسية ضد العلماء وتحاربهم من جهة ومن جهة أخرى كان الطرقيون أشد عداوة للعلماء.

هناك الكثير من المؤرخين والمفكرين أعابوا على الجمعية أنها دخلت في السياسة وأنها قامت بحلف سياسي وأنها انحرفت عن مبادئها، إلى غير ذلك من الكلام و التأويلات ،

¹(3) – نفسه. و نفس الصفحة.
2

والواقع غير ذلك، حيث أن جمعية العلماء تعتبر الرأس المدبر والمفكر في المؤتمر وأن مطالبه (المؤتمر) كانت اقتصادية واجتماعية أكثر مما هي سياسية - كما بينا ذلك سابقا-، وقد عبر العربي التبسي عن نهج العلماء قائلا: "أن جمعية العلماء ليست حزبا ولا هيئة لأفراد، فهي لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة، وهي تتمتع بعطف جميع الديمقراطيين لأنها تعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان... فنحن بجانب الحركات التحريرية لأنها تدافع عن ناحية من نواحي التحرير في الجزائر... وأنا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية لأن السياسية تدخلت في الدين وأنا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ... وهو يدعو إلى بغض الإستعمار وحمل بغضه في **الصدور في الحياة وفي القبور**"⁽¹⁾

أما فيما يخص شكل المطالب فإنها جاءت بسيطة، ومرد ذلك إلى ثقة المؤتمر الإسلامي في حكومة الجبهة الشعبية وهذه الأخيرة خيبت الآمال المعلقة عليه، وقد انتعش المؤتمر بوجود الجبهة ومات بسقوطها ويرجع المؤرخ سعد الله ذلك أن المؤتمر قام على الآنية في الجزائر وعلى قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا⁽²⁾.

كما يمكننا ارجاع بساطة المطالب إلى سرعة انعقاد المؤتمر وتباين نوايا بعض المشاركين فالحزب الشيوعي الجزائري كان يهدف إلى ايجاد أرضية واسعة له في الجزائر، وكان يسعى إلى تكوين جبهة شعبية إسلامية لتدعيم الموقف اليساري الفرنسي وحكومته وجبهته⁽³⁾، أما النخبة فهذه اندماجي، بينما العلماء فكان هدفهم إصلاح يرمي إلى تحسين أوضاع الجزائريين إذ يعتبر المطلب الثالث والذي ينص على قانون الاحوال الشخصية قيذا وشرطا على المطلب الثاني المتمثل في إلحاق الجزائر بفرنسا. وعلى ذكر الإلحاق فقد فوت المؤتمر الإسلامي إستقلال المعمرين بالجزائر حيث كان المعمرون يدافعون عن قيام دولة جزائرية وبطالون بالإسقلال كما أدت مشاركة جمعية العلماء إلى تفويت الفرصة على النخبة في دمج الجزائر في فرنسا، عكس الذين يقولون بأن

¹(1)- زوزو: المرجعيات، مرجع سابق، ص 17.

²(2)- سهد الله: مرجع سابق، ص 169.

³(3)- KADDACHE : OP-CIT , P 431.

⁴(1) - عباس : مصدر سابق، ص 156.

الجمعية شاركت في مؤتمر اندماجي ، ونشير هنا إلى أن الأحداث التاريخية من أجل فهمها، يجب الأخذ بالسياق العام و بالمحيط السائد آنذاك، في هذا الصدد نورد حديثا جرى بين بانون أكلي (أحد مؤسسي النجم) و ابن باديس :

" - بانون أكلي: هل تقدرون الترابط الفرنسي الجزائري؟

- ابن باديس : إن ذلك يكون في إطار التعاون .

- بانون أكلي: إن هذه الخطوة تجعل من الجزائر فرنسية و منا فرنسيين .

- ابن باديس : أعوذ بالله، أعوذ بالله." (1).

و إذا أخذنا بصحة هذه الرواية فإن فهم جمعية العلماء للمشروع بشكل واضح ، وبشكل مناقض أيضا مما يراه النجم . فالعلماء كانوا يرون في المطالب خطوة في طريق التطور الإجتماعي الذي سيشمل كافة الشعب الجزائري بالتدرج و ليس في نظرهم أدنى خطر على الشعب الجزائري، طالما بقي متمتعا بأحواله الشخصية (2). نفس الرؤية والتصوير نجده عند فرحات عباس الذي قال بأنه متيقن من أن سياسة المساواة في الحقوق وتقدم الجماهير الشعبية في الميدان الإجتماعي من شأنهما أن يفتحا الطريق المؤدي إلى الإستقلال (3). هنا يلتقي فكر عباس و ابن باديس ، اللذان لا يطالبان في كل مرحلة بما لا تستطيع أن تعطيه ، فهما يتشابهان إلى حد كبير في أسلوب العمل ويهدفان إلى هدف واحد و هو الإستقلال الذي كان يطالب به النجم وفي هذا الهدف تلتقي اتجاهات الحركة الوطنية مهما تباينت في أيديولوجياتها وتتفق عليه ، و إنما الإختلاف والتباين الموجودين في الحركة الوطنية هو في الطرق المؤدية إلى الهدف (الإسقلال) ، فالعلماء و النخبة لهم نفس الأسلوب في العمل ، لكن الإختلاف الموجود بينهما يكمن في التكوين فالأولى تكونت باللغة العربية والمبادئ الإسلامية بينما الثانية تكونت باللغة الفرنسية و مبادئ الثورة الفرنسية ، وكلا التيارين إهتما بتحسين أوضاع الجزائريين وتربية نشأ وجيل يفهم و يعي معنى الوطنية و الإستقلال وكيف يحافظ عليهما، وجاء المؤتمر الإسلامي وأظهر الفكرة إلى الساحة

¹(2) - زوزو : الهجرة، مرجع سابق، ص133.

²(3) - نفسه، ص 133-134.

³(4) - عباس: مصدر سابق، ص 156.

الوطنية الجزائرية حيث أقدم مصالي الحاج بمطالبة الجماهير الشعبية بالمضي والعمل من أجل الإستقلال .
و من أسباب فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري ، الظروف الدولية التي تأسس فيها و ما شاهده العالم من تغيرات فقد بدأت بوادر الحرب العالمية تظهر ، فكان لزاما على فرنسا ان تقضي على الوحدة في الحركة الوطنية لأنها تشكل عائقا لفرنسا في الحرب العالمية الثانية خاصة وأنها تدرك بأن الحرب سوف تكون ضدها. لذلك كانت بحاجة إلى إجهاض أي محاولة أو عمل يقف في طريقها من شأنه أن يفقد فرنسا مستعمراتها في شمال إفريقيا .

مهما يكن من الأمر، فإن المؤتمر الإسلامي كان أول خطوة في العمل الوحدوي للحركة الوطنية الجزائرية وهي تجربة أولى و أول لبنة في سبيل بناء الوحدة في العمل السياسي لدى مختلف إتجاهات الحركة الوطنية، واكتشفت بذلك الجزائر قاداتها البارزين وروادها المصلحين (مصالي الحاج، فرحات عباس، ابن باديس) فقد صرح هذا الأخير في محاضرة ألقاها في جانفي 1937م بعنوان " لمن أعيش؟" فأجاب أنه " يعيش للإسلام و الجزائر، فالإسلام هو الدين الذي فطرنا الله عليه ، وبفضله علمنا أنه دين الإنسانية ، فإذا عشت له فإنني أعيش للإنسانية ، أما الجزائر فهي وطني الخالص الذي تربطني بأهله روابط الماضي والحاضر والمستقبل بوجه خاص" (1)

(1) - الشهاب : ج 10، م 12 (جانفي 1937)، ص 483-487.

السلام عليكم إلى اللقاء في الفصل
القادم إن شاء الله.

الفصل الأول:

بداية العمل الوحدوي والمؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 م:

- 1- بوادر ودوافع التقارب في الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1936).
- 2- فكرة التوحيد في الحركة الوطنية الجزائرية.
- 3- المؤتمر الإسلامي الجزائري كمحاولة وحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية.
- 4- ردود الفعل الفرنسية حول هذه المحاولة.
- 5- حركة المؤتمر الإسلامي بعد أوت 1936.
- 6- تقييم هذه المحاولة الوحدوية.

الفصل الثاني:

العمل الوحدوي أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945):

1- صورة العمل الوحدوي في بيان الشعب الجزائري:

2- موقف السلطات الفرنسية من البيان:

3- إصلاحات فرنسا في الجزائر (1943-1944):

4- العمل الوحدوي في تجمع أحباب البيان والحرية:

5- موقف فرنسا من هذا التجمع:

6- تقييم المحاولة أثناء الحرب العالمية الثانية:

الفصل الثالث:

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

1- ظروف تأسيسها:

2- تأسيسها:

3- موقف الدارة الاستعمارية من تأسيسها:

4- نشاطاتها:

5- الاستفتاء من أجل الوحدة:

6- نقد وتقييم الجبهة:

الفصل الرابع:

مؤتمر الصومام وتتويج المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية:

1- دوافع انعقاد مؤتمر الصومام:

2- التحضيرات لانعقاد مؤتمر الصومام:

3- انعقاد مؤتمر الصومام:

4- انتقادات مؤتمر الصومام:

5- حادثة اختطاف الطائرة:

6- تقييم مؤتمر الصومام:

الملاحق:

- 1- منشور حول التحضير للمؤتمر الاسلامي.
- 2- رسالة ممثلي المسلمين الجزائريين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة.
- 3- رسالة ممثلي المسلمين الجزائريين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية.
- 4- بيان 10 فيفري 1943.
- 5- دعوة الابراهيمى الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية إلى الوحدة.
- 6- رسالة جمعة العلماء، الاتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار إلى لجنة مساعدة ضحايا القمع.
- 7- منشور اللجنة الانشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها .
- 8- رسالة مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.
- 9- منشور عن الحزب الشيوعي يبين فيه انضمام "المحاربون من أجل الحرية" إلى جبهة التحرير الوطني.
- 10- مقتطفات من أرضية مؤتمر الصومام.
- 11- منشور حول أولوية العسكري على السياسي .
- 12- رسالة عبان رمضان إلى الوفد الخارجيوضح فيها مبدأ أولوية الداخل على الخارج.
- 13- منشور عن جبهة التحرير الوطني يندد باختطاف الطائفة.
- 14- مقتطفات من تقرير عبان رمضان إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957.

بيبلوغرافية البحث:

01- الاستجابات المكتوبة والشفهية:

- ابن الشيخ الحسين، عبد الحكيم: استجواب شفوي بمنزله بالجزائر العاصمة، بتاريخ 19 مارس 2006.
- بن خدة، بن يوسف: استجواب مكتوب، مأخوذ من الباحثة مليكة شتواج.
- شيبان، عبد الرحمان: استجواب شفوي بالمركز الثقافي الإسلامي بالجزائر العاصمة، بتاريخ 16 نوفمبر 2005.
- شرقي، ابراهيم: استجواب شفوي بمنزله بالجزائر العاصمة بتاريخ 25 ماي 2006.
- محند السعيد، أكلي: استجواب شفوي بالمعهد الوطني لتكوين الاطارات الدينية (متخصص في القراءات)، بالجزائر العاصمة، بتاريخ 05 جوان 2006.

02- المنشورات والكتب المطبوعة باللغة

العربية:

- الإبراهيمي، محمد البشير: آثاره، جمع وتقديم، أحمد طالب الإبراهيمي، الجزء الأول (1929- 1940)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الإبراهيمي، محمد البشير: آثاره، جمع وتقديم، أحمد طالب الإبراهيمي، الجزء الثالث، (عيون البصائر)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الإبراهيمي، محمد البشير: آثاره، جمع وتقديم، أحمد طالب الإبراهيمي، الجزء الخامس (1954- 1964)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- ابن النبي، مالك: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، 1985.
- أزغيدي، محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1956- 1962)، دار هومة، الجزائر، 2005.
- أمقران، عبد الحفيظ: مذكرات من مسيرة النضال والثورة، ط1، دار الأم، الجزائر، 1997.
- ابن العقون، عبد الرحمان بن ابراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء الأول (1920- 1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- ابن العقون، عبد الرحمان بن ابراهيم: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، الجزء الثاني (1936-1945)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- أوزغان، عمار: **الجهاد الأفضل**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1962.
- بوشعير، سعيد: **النضام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
- بوصفصاف، عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى (1939-1945)**، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، الجزائر، 1996.
- بوعزيز، يحي: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- بوعزيز، يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- بومالي، لحسن:
- بن خدة، بن يوسف: **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- توفيق المدني، أحمد: **حياة كفاح، مذكرات**، الجزء الثاني، (1925-1954)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977.
- جوليان، شارل- أندري: **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة مجموعة من المؤلفين العرب، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ت).
- الخطيب، أحمد: **حزب الشعب الجزائري**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- خير الدين، محمد: **مذكرات**، الجزء الأول، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.
- خير الدين، محمد: **مذكرات**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- ديغول، شارل: **مذكرات الحرب، النفيير 1940-1942**، ط3، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، لبنان، 1981.
- رخيلا، عامر: **08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- الزبيري، محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- زوزو، عبد الحميد: **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة، الجزائر، 2004.
- زوزو، عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، الجزائر، 2005.
- زوزو، عبد الحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- سطورا، بن يامين: **مصالي الحاج (1898-1974)**، رائد **الوطنية الجزائرية**، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.
- سعد الله، أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني (1900-1930)، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992.
- سعد الله، أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثالث (1930-1945)، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992.
- الشيخ، سليمان: **الجزائر تحمل السلاح، أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ترجمة محمد الحافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- صولداني، بول: **مقتل الإمام كحول**، أوت 1936.
- عباس، فرحات: **ليل الإستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، (د.ت).
- عبد القادر، حميد: **عبان رمضان، مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، باتنة، 2003.
- عبد القادر، حميد: **فرحات عباس، رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- العسلي، بسام: **نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي**، دار النقائش، بيروت، 1986.
- العقاد، صلاح: **الجزائر المعاصرة**، مطبعة الرسالة،
- العلوي، محمد الطيب: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994.
- العمري، مومن: **الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال أفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- عينا، ثابت: **08 ماي 1945 في الجزائر**، ترجمة عينا ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

- غليسيبي، جوان: **الجزائر الثائرة، ط1،** ترجمة خيرى حماد، منشورات دار الطليعة، لبنان، 1961.
- قداش، محفوظ، صاري، جيلالي: **المقاومة السياسية الجزائرية (1900-1954)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 1987.
- كافي، علي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.
- محساس، أحمد: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، منذ الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة مسعود حاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للإستقلال، الجزائر، 2002.
- وزارة المجاهدين: **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954**
- وزارة المجاهدين: **وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

03- المقالات باللغة العربية:

- الإبراهيمي، محمد البشير: "المؤتمر الإسلامي الجزائري العام"، **البصائر**، العدد 23 (12 جوان 1936).
- الإبراهيمي، محمد البشير: "لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة"، **البصائر**، العدد 23 (12 جوان 1936).
- الإبراهيمي، محمد البشير: "يوم الجزائر"، **البصائر**، العدد 24 (19 جوان 1936).
- الإبراهيمي، محمد البشير: "من آثار المؤتمر الإسلامي"، **البصائر**، العدد 26 (03 جويلية 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "إرتفاع القناع عن وجه الدكتور"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 08 (نوفمبر 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "ثلاثة أيام في شهر واحد"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 06 (أوت/ سبتمبر 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "حول كلمتنا الصريحة"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 03 (جوان 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "المؤتمر الجزائري الإسلامي العام يحقق مبادئ الشهاب"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 05 (جويلية 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "مع الوفد الجزائري، مشاهدات وملاحظات"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 07 (أكتوبر 1936).

- ابن باديس، عبد الحميد: "كلمة صريحة"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 01 (أفريل 1936).
- ابن باديس، عبد الحميد: "لمن أعيش؟"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 10 (جانفي 1937).
- ابن الحاج، محمد: "وفد المؤتمر الإسلامي يؤم أم العواصم باريس"، **البصائر**، العدد 30 (21 جويلية 1936).
- ابن عودة، عمار:

- أيت أحمد، حسين: "رسالة حسين أيت أحمد بمناسبة الاحتفالات المخلدة لمؤتمر الصومام"، **جريدة اليوم**، (21 أوت 2003).
- بن طوبال، لخضر: "بن بلة ليس قائدا بالحجم الشائع عنه"، **جريدة الخبر اليومي**، العدد 3653 (15 ديسمبر 2002).
- بن طوبال، لخضر: "عبان رمضان وطني، بطل لكنه إستحق القتل لأنه ديكتاتور"، **جريدة الخبر اليومي**، العدد 3653 (15 ديسمبر 2002).

- بركات، أنيسة: "الشخصية السياسية للأمير خالد"، **الأمير خالد**، عدد خاص بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاة الأمير خالد، نشرته المركز الوطني للدراسات التاريخية (نوفمبر 1986).
- بلقاسمي، بوعلام: "الاتجاه المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة المصادر**، العدد 02، الجزائر (صيف 2000).
- بوزوزو، محمود: "أين أنصار الديمقراطية"، **جريدة المنار**، السنة الأولى، العدد 08 (31 أوت 1951).
- بوزوزو، محمود: "بارقة أمل... خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي"، **جريدة المنار**، السنة الأولى، العدد 06 (30 جويلية 1951).

- بوزوزو، محمود: "حاجتنا إلى جبهة تحريرية"، **جريدة المنار**، السنة الثانية، العدد 09 (15 أوت 1952).
- بوزوزو، محمود: "الشعب الجزائري يريد حقه في تفرير مصيره"، **جريدة المنار**، السنة الأولى، العدد 06 (30 جويلية 1951).
- بوزوزو، محمود: "متى يفصل الحكم الاستعماري عن الجزائر"، **جريدة المنار**، السنة الأولى، العدد 12 (21 ديسمبر 1951).
- بوزوزو، محمود: "مرحبا بالفجر الصادق"، **جريدة المنار**، السنة الأولى، العدد 07 (15 أوت 1951).

- تامزالي، عبد النور: "القلق والكدر بالجزائر"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 12 (أكتوبر 1936).
- الزواوي، الفتى: "كلمة مختصرة في المؤتمر الاسلامي الجزائري العام"، **الشهاب**، المجلد 12، الجزء 05 (جويلية 1936).

- زوزو، عبد الحميد: "الجديد في الثامن ماي 1945"، **مجلة الثقافة**، العدد 109 (أوت 1995).
- شاوش، حباسي: "مرتمر الصومام: آراء ومواقف"، في مجلة، **دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، التي تصدرها جامعة الجزائر، العدد 04 ، السنة 2003-2004.
- ضباط الأوراس: "في بيان أمضاه 89 من مجاهدي الولاية الأولى، ضباط الأوراس يدعمون بن بلة"، **جريدة البلاد**، العدد 947 (11 ديسمبر 2002).
- عباس، محمد: "بن بلة-عبان... ومؤتمر الصومام"، الحلقة الثانية ، "من هو بن بلة؟"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 627 (20 نوفمبر 2002).
- عباس، محمد: "بن بلة-عبان... ومؤتمر الصومام"، الحلقة الثالثة ، "من هو عبان؟"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 628 (21 نوفمبر 2002).
- عباس، محمد: "بن بلة-عبان... ومؤتمر الصومام"، الحلقة الخامسة ، "في اجتهادات مؤتمر الصومام"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 630 (24 نوفمبر 2002).
- مجهول: "إعتقال الأستاذ العقبي والإفراج عنه"، **الشهاب** ، المجلد 12، الجزء 06 (أوت/ سبتمبر 1936)
- مجهول: "إضراب الجوع في السجن"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 12 (21 ديسمبر 1951).
- مجهول: "بعد المعركة الانتخابية، من الخاسر؟"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 06 (30 جويلية 1951).
- مجهول: "بيان الجبهة الجزائرية عن حوادث أراس"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 08 (31 أوت 1951).
- مجهول: "تصريح مشترك"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 09 (05 أكتوبر 1951).
- مجهول: "الجبهة الجزائرية تقف أمام الأمة"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 08.
- مجهول: "الجزائر الحرة تعود إلى وطنها، عودة ميمونة"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 06.
- مجهول: "الحكم على المعتقلين السياسيين"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 08.
- مجهول: "حوادث أوراس"، **المنار**، السنة الأولى، العدد 09.
- مجهول: "خطاب مشترك من الأحزاب والحركات القومية الجزائرية إلى لجنة مساعدة ضحايا القمع"، **المنار**، السنة الأولى ، العدد 06.

- مجهول: "لجنة إنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **06**.
- مجهول: "المعتقلون السياسيون أمام محكمة البلدية"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **11** (08 ديسمبر 1951).
- مجهول: "موقف الجبهة من الانتخابات"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **09**.
- مجهول: "مولود جديد في حاجة إلى عناية"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **07**.
- مجهول: "يوم مشهود في النضال التحرري"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **07**.
- مصالي، حاج: "رسالة الزعيم مصالي حاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، **المنار**، السنة الأولى، العدد **07**.
- المكتب الولائي لمنظمة المجاهدين ببجاية: "مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، إرساء استراتيجية للتنظيم العسكري والسياسي"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان **155-156** (1997).
- مناصرية، يوسف: "جريمة 08 ماي 1945 في المخططات الإستعمارية"، **مجلة المصادر**، العدد **07** (نوفمبر 2002).

4- Brochures et ouvrages imprimés en langue française :

- ABBAS, Ferhat : **l'indépendance confisquée (1962- 1978)**, ed Flammarion, France, 1984.
- AGERRON, Charles- Robert : **histoire de l'Algérie contemporaine**, tome II, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, ed P.U.F. , 1979.
- AGERON, Charles- Robert : **l'Algérie des algérienne de Napoléon III à de Gaulle**,ed sindibad, Paris, 1981.
- ARCHIVE DE LA WILAYA DE CONSANTINE : **documents inédits du mouvement national algérien "les amis du manifeste et de la liberté"** , textes fondamentaux 1943- 1945.
- ARON, Robert : **les origines de la guerre d'Algérie** , ed librairie arthene fayard,Paris , 1962.
- BELHOCINE, Mabrok : **le courrier Alger- le Caire (1954- 1956)**, et le **congrès de la Soummam dans la révolution algérienne**, ed casbah, Alger, 2000.

- BEN KHEDDA, BenYoucef : **Abane- Ben M'hidi, leur apport à la révolution algérienne**, ed dahlab, Alger, 2000.
- BEN KHEDDA, Ben Youcef : **les origines du 1^{er} novembre 1954**, ed dahlab, Alger, 1989.
- BROMBERGER , Serge : **les rebelles algériens** , ed lebrairie plan, Paris, 1958.
- CHEVALIER, Jacques : **nous algériens** , ed calmann- levy, Paris, 1958.
- CHIKH, Slimane : **la révolution algérienne, projet d'action**, thèse pour le doctorat d'état en science politique.
- COLLOT, Claude, et HENRY, Jean- Robert : **le mouvement national algérien. Textes 1912- 1954** , ed O.P.U. , harmattan, Alger, Paris, 1978.
- DAHLAB, Saad : **pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie**, ed dahlab, Alger, 1990.
- GUENNANECHÉ, Mohamed : **le mouvement d'indépendance en Algérie entre deux guerre**, ed E.N.A.L- O.P.U., Alger, 1990.
- GUENTARI, Mohamed : **organisation politico- administrative et militaire de la révolution algérienne**, volume 01,ed O.P.U , Alger, 1994.
- GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE : **bulletin mensuel des questions islamiques**, juillet 1951.
- HAMDANI, Amar : **Krim Belkacem, le lion des djabels**, ed bouchene , Alger, 1993.
- HARBI, Mohamed: **les archives de la révolution algérienne**, ed jeune Afrique, Paris, 1981.
- HORNE, Alistair : **histoire de la guerre d'Algérie** , ed Albin Michel, Paris, 1987.
- KADDACHE, Mahfoud : **histoire du nationalisme algérien 1919- 1951**, tome I, II, ed E.N.A.L. Alger, 1993.
- KHATIB, Hafid : **1^{er} juillet 1956, l'accord F.L.N. –P.C.A. et l'intégration des "C.L.D." dans L A.L.N en Algérie** , ed o.p.u , Alger, 1984.
- LAMBERT, GABRIEL :**l'Algérie et le projet violette**, ed plaza,oran, 1937.
- LEBJAOUI, MOHAMED :**vérité sur la révolution algérienne**,ed Gallimard, paris : 1970.
- MAMERI, Khalfa : **Abane Remdane, héros de la guerre**, ed rahma, Alger, 1993.
- MAMERI, Khalfa : **les héros de la guerre d'Algérie, Larbi Ben M'hidi**, ed Karim mameri ,Alger, 1996.
- MESSALI, Hadj : **les mémoires de Messali El Hadj (1898- 1938)**, Paris, 1982.
- MERAD, Ali : **le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940**, essai de l'histoire religieuse et sociale , ed mouton, Paris, 1967.
- MEYNIER, Jilbert : **histoire intérieure du F.L.N. (1954- 1962)**, ed casbah, Alger , 2003.

- NOUSCHI, André : **la naissance du nationalisme algérien 1914- 1954** , ed minuit, Paris , **1962**.
- SARRASIN,Paul- Emile : **la crise algérienne**, ed O.P.U. , ed édition de gerf, Paris, **1962**.
- STORA, Benjamin, et DAOUD, Zakia : **Ferhat Abbas, une autre Algérie**, ed casbah, Alger, **1995**.
- TEGUIA, Mohamed : **l'Algérie en guerre**, ed O.P.U., Alger,
- TRIPIER, Philippe : **autopsie de la guerre d'Algérie**, ed France- empire , Paris, **1972**.
- VIOLETTE, Maurice : **L'Algérie vivra-t-elle ?**,ed felix alcan, Paris, **1931**.

05- Articles des journaux et revues en longue française :

- ABANE, Ramdane : « le rapport du C.C.E. au C.N.R.A. , août **1957** », **naqd**, n° **12**, printemps/ été **1999**.
- A.N.S. : « après Ahmed Ben Bella, Ben Tobal se réjouit de l'assassinat d'Abane », **le soir d'Algérie**, n° **3667** (**16 décembre 2002**).
- A.N.S. : « assassinat de muphti Kahoul », **Echo d'Alger**, n° **9495** (**03 août 1936**).
- A.N.S. : « l'assassinat de muphti : un telegrame du docteur Ben Djelloul », **Echo d'Alger**, n° **9506** (**14 août 1936**).
- A.N.S. : «le congrès musulman algérien à réuni près de 5000 auditeurs », **Echo d'Alger**, n° (**8 juin 1936**).
- A.N.S. : « les délégués du congrès musulman rendent comptes de leur mission », **Echo d'Alger**, n° **9495**.
- A.N.S. : « les délégués du congrès musulman sont revenue de Paris», **Echo d'Alger**, n° **9491** (**30 juillet 1936**).
- A.N.S. : « le droit de vote ne peut être accordé aux indigènes que progressivement », **Echo d'Alger**, (**02 janvier 1937**).
- A.N.S. : « le meeting du congrès musulman est renvoyé à une autre date ultérieur », **Echo d'Alger**, n° **9514** (**22 août 1936**).
- A.N.S. : « le meurtrier du muphti accuse cheikh El Okbi d'être l'instigateur du crime », **Echo d'Alger**, n° **9500** (**08 août 1936**).
- A.N.S. : « le meurtrier du muphti , et les trois complices font des aveux complets », **Echo d'Alger**, n° **9500**.
- A.N.S. : « le meurtrier du muphti persiste à nier », **Echo d'Alger**, n° **9497** (**05 août 1936**).
- A.N.S. : « sur l'accusation du meurtrier : M. Abbas Turki à son tour », **Echo d'Alger**, n° **9504** (**12 août 1936**).

- AOUMEUR , Mouloud : « les fédérations socialistes algériennes, et la question nationale aux moment du front populaire », **the magreb review**, volume 23, nos 1- 4 (1998).
- BOUDIAF, Mohamed : « la préparation du 1^{er} novembre 1954 », in **memoria**, n°01, spécial , 01 novembre 1974.
- COLLOT, Claude : « le congrès musulman algérien », **revue algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques**, vol .03, n° 02 (juin 1974).
- COLLOT, Claude : « le front algérien pour le respect et la défense des liberté », **revue algérienne de sciences juridiques, économiques, et politiques**, n°02 (juin 1977).
- GAMON,(l) : « Akacha avait Mont : Cheikh El OKBI et Abbas Turki son remit ont en liberté », **Echo d'Alger**, n° 9507 (15 août 1936).
- CHABANI, El Hadi : « la conception de la constitution chez Abane Ramdane », **revue NAQD**, n° 12, (printemps/ été 1999).
- LACHRAF, Mustapha : « les français, premiers pirates de l'air », le journal **EL watan**, n° spécial, la guerre de la libération nationale, 1954- 2004 (31 octobre 2004).
- TALEB-BENDIAB,Abderahim : « précision structurelle sur le congrès musulman algérien », **revue algérienne de sciences juridiques, économiques, et politiques**, n°03 (juin 1974).

6- الرسائل الجامعية:

- بوقجاني، أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية (1945-1956)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بجامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1998- 1999.
- مريوش، أحمد: **الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بجامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1991- 1992.
- شتواج، مليكة: **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954-1962)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بجامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2000- 2001.

خاتمة:

عرفت الرحمة الجزائرية بتعدد تياراتها و إيديولوجياتها مما جعل الوجودي عملا شاقا و أمرا صعبا و الحقيقة أن موضوع الاتحاد كان هدفا ثابتا و مشتركا في مختلف إتجاهات الحركة الوطنية، و لكن الاختلاف كان يعود إلى فلسفة كل تيار و إلى الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، من و إذا عدنا إلى الأدبيات و النصوص الصحفية المتوفرة، وجدنا أن العمل الوجودي بين تيارات الحركة الوطنية قد حظي بإهتمام المصلحين و العلماء فدعوا إليه في عدة مناسبات.

توصنا في نهاية بحثنا إلى النتائج التالية:

عاشت الحركة الوطنية الجزائرية أربع محاولات وحدوية و قد كان لكل محاولة مميزات خاصة بها.

كان المؤتمر الاسلامي أول محاولة وحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية، إضطلع بها المنتخبون، و على رأسهم ابن جلول و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الحزب الشيوعي الجزائري و تمكن كل تيار من إدراج مطالبه و قام بنشاطات مختلفة كجبهة عريضة و تجربة أولى لم تشهدها بلادنا من قبل، لكن هذه التجربة الوجودية ظهرت في ظروف محلية و دولية ليست في صالحها، لاشتداد في هذه الفترة (1936-1939) تيار الاستعمار لذلك كان مآلها الفشل، بالاضافة إلى ذلك كانت هذه الفترة حساسة جدا في تاريخ العلاقات الدولية حيث كان هناك هيجان و تكتلات دولية إستعدادا للحرب العالمية الثانية، لذلك لم يكن ممكنا لفرنسا أن تغامر و تترك الجزائريين على ما عليهم و توحيد المواقف من شأنه أن يفقدها ليس فقط الجزائر و إنما كل مستعمراتها في شمال إفريقيا، فكان لزاما على فرنسا أن تقضي على هذه المحاولة الوجودية بشكل أو بآخر.

أما المحاولة الثانية فقد تمت أثناء الحرب العالمية الثانية، و كانت ظروف هذه الفترة مغايرة تماما لما كانت عليه في الفترة السابقة، ذاقت فرنسا مرارة الانهزام من جهة، و إنتشرت مبادئ السلم في كل الدول خاصة المستعمرة تحت شعار الميثاق الأطلسي الذي نص على حق الشعوب مهما كانت صغيرة و كبيرة

في تقدير مصيرها بنفسها هذا من جهة أخرى، مما أدى إلى حركة سياسية في الجزائر تماشيا مع مستجدات الحالة الجزائرية، و في هذا بيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943 إستجابة للتطورات التي شهدتها الحركة الوطنية الجزائرية فحاول بذلك أن يوحد العمل بضمه القوى الثلاث للحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء و المنتخبين) و تعرض لحقيقة المشكل الجزائري بتنديده لظاهرة الاستعمارية و مطالبته بمطالبته بمنح الجزائريين الحق في تقري مصيره-

و شكل هذا البيان أرضية سياسية لتجمع أحباب البيان و الحرية الذي يعد في نظرنا المحاولة الوحيدة الأقوى في الفترة الممتدة ما بين 1936-1954، سواء من حيث المبادئ التي قام عليها إذ توصل إلى المناداة باقامة دولة جزائرية لها الحرية في اختيار النظام الذي ترغب فيه، أو من حيث العدد الكبير من المناضلين الذين انتظموا تحت لوائه و استطاعوا أن يتحكموا و لو لمدة قصيرة في مساره و قراراته، مما يجعل هذه المحاولة الوحيدة أقرب من الواقع الجزائري و هو ما تفسره قوة رد الفعل الفرنسي عليها، و بقدر ما كانت هذه المحاولة نقمة على الشعب الجزائري لأنها جلبت له مجزرة راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين، بقدر ما هي نعمة على العمل الوحدوي في الحركة الوطنية، حيث عمقت معنى الوطن و مفهوم الاستقلال و ظهر تحول كبير في فكر النخبة و خاصة لدى فرحات عباس المعروف- كما قلت في المقدمة- لتقليباته تماشيا مع الظروف و استغلاله لها، لذلك كان الرجل السياسي الخبير كما هو معروف.

و كانت المحاولة التي اعتبرها جل المؤرخون في الحركة الوطنية الجزائرية إنها محاولة عابرة، فهي التي قامت في ظروف دولية مغايرة للمحاولات السابقة حيث كان العالم منقسم إلى كتلتين قويتين متنافستين و متصارعتين في توزيع المجال الحيوي لكل منها و في صراع الحرب الباردة، فقد كانت الشيوعية تحاول أن تسيطر على معظم بلدان العالم الثالث و المستعمرة، و في هذا الاتجاه حاول الحزب الشيوعي الجزائري أن يستغل رغبة الهيئات السياسية الجزائرية في الوحدة، و التي توجهت تأسيس

الجبهة الجزائرية لدفاع عن الحرية و احترامها أن يدعم الاتجاه الشيوعي في العالم ، و لكن هذه المحاولة الوحيدة سرعان ما تلاشت و تفككت بسبب تباين النوايا من جهة و داء الحزبية من جهة أخرى.

بينما المحاولة الرابعة و الأخيرة فقد ظهرت في ظروف محلية و إقليمية ودولية مغايرة تماما لما شهدته المحاولات السابقة، فعلى الصعيد المحلي كانت الجزائر في مرحلة الكفاح المسلح لاسترجاع الاستقلال و السيادة الوطنية، و شهدت ميلاد كيان اسمه جبهة التحرير الوطني ، بينما على الصعيد الإقليمي فقد توصل الحلفاء الطبيعيين إلى اتفاق مبدئي يقضى باستقلال دول المغرب و تونس، في انتشرت موجة التحرر في العالم و نخص بالذكر افريقيا و آسيا، فكل هذه المعطيات حفزت الحركة الوطنية إلى الوحدة، و في هذا الاتجاه قام عبان رمضان و رفقائه بجمع كل القوى السياسية الجزائرية في بوتقة واحدة، و لا شك أنهم قد استفادوا من المحاولات السابقة لذلك جاءت محاولتهم ناجحة حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني هي الناطقة بإسم كل الجزائريين و التي تعتبر الممثل الشرعي لهم و إلتف حولها الشعب الجزائري وقادته إلى هدفه الأسمى الذي ناضلت من أجل كل التيارات السياسية الجزائرية و المتمثل في الاستقلال الوطني.

و بهذا يمكن القول بأن الوحدة في الحركة الوطنية قد تحققت في المحاولات الثلاثة الأولى كمشروع سياسي في إطار احترام الاستقلال و السلامة العضوية للأحزاب، منها إلى الوحدة الحقيقية بينها، لكن رغبة كل تيار في جر التيارات الأخرى للاستسلام لايدولوجيته و مطالبه حال دون فعاليته في كثير من الأحيان، بسبب طغيان العوامل الشخصية و صراع الزعامات و اختلاف التكوين الثقافي لمختلف تيارات الحركة الوطنية دون اهمال تدخل الادارة الاستعمارية و عملائها، بينما اختلف الأمر في المحاولة الرابعة التي هي تتويجا للمحاولة السابقة كونها انتقلت من فكرة النضال السياسي السلمي إلى النضال العسكري من أجل الاستقلال، حيث استطاعت أن تضم مختلف تيارات الحركة الوطنية في هيئة واحدة لم تشهدا الجزائر من قبل فقدت فيها

الأحزاب شخصيتها التقليدية و ذابت في هذه المحاولة الوحدوية الجديدة-

قائمة المختصرات:

- **A.L.N** : Armée de libération nationale.
- **A.M.L** : Les amis du manifeste et de la liberté.
- **A.N.S** : Article non signé.
- **A.W.C** : Archive de la wilaya de Constantine.
- **C.C.E** : Comité du coordination et d'exécution.
- **C.D.L** : Les combattants du la libération.
- **C.M.A** : Le congrès musulman algérien.
- **C.N.R.A** : Le conseil national de la révolution algérienne.
- **C.S.V.R** : Comité de soutien des victimes de al répression.
- **F.A.D.R.L** : Front algérien pour la défense et le respect des libertés.
- **F.L.N** : Front de libération national.
- **M.T.L.A** : mouvement du triomphe des libertés démocratiques.
- **P.C.A** : Parti communiste algérien.
- **P.P.A** : Parti du peuple algérien.
- **U.D.M.A** : Union démocratique du manifeste algérien.
- **R.A.S.J.E.P** : Revue algérienne des sciences juridiques, économiques, et politiques.

ملحق () .

**مقتطفات من التقرير الذي قدمه عبان باسم
لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة
الجزائرية في أوت 1957.**

RAPPORT DU C.C.E. AU C.N.R.A :

I- ACTIVITE PASSEE

A- La situation avant le congrès du 20 août 1956

Les frères qui prirent la décision de déclencher l'insurrection du 1 novembre 1954, se séparèrent en se donnant rendez-vous dans trois mois. Ce rendez-vous devait leur permettre de faire le point de la situation, d'étudier ensemble les besoins de la révolution et désigner une direction .

La rencontre n'eut pas lieu . Trois sur cinq des responsables qui étaient à l'intérieur (Bitat, Ben Boulaid, Mustapha et Didouche) . Les responsables qui étaient à l'extérieur n'ont pas pu rencontrer à l'intérieur à cause du danger que présentait à l'époque un tel déplacement. La liaison inter zonale n'existait pas. Les 2/3 du territoire national n'avaient pas bougé ce qui rendait impossible la jonction des groupes armés existants

La révolution faute de cette rencontre restera donc sans autorité nationale reconnue. A cela il y a lieu d'ajouter un vide politique effrayant. Le F.L.N. en tant qu'organisation n'était pas encore né. Les quelques responsables qui avaient échappé à la mort et à l'arrestation hésitaient dans leur isolement à prendre des décisions sur les grands problèmes.

Cette situation terrible ne devait heureusement durer que quelques mois. Petit à petit la révolution progressait dans tous les domaines. Difficilement la liaison se rétablissait entre les zones Alger- Kabylie, algéro-oranie, Alger- paris, Alger- extérieur, et plus tard algéro-nord –constantinois. Ce pendant la répression interrompait fréquemment cette liaison. Par ailleurs le F.L.N. commençait à se populariser, d'abord à Alger et ensuite dans le reste du pays. Le mythe de «l'Algérie française» était démoli. Les maquis prenaient de l'ampleur et s'implantaient solidement chaque jour davantage. Le problème algérien était enfin clairement posé.

Devant la poussée insurrectionnelle les anciennes formations politiques classiques (MTLD, Oulémas, UDMA) s'intégrèrent dans le F.L.N. Le P.C.A. s'obstina à suivre mais n'ayant aucune base populaire solide il ne tarda pas à être emporté par la tourmente.

Le rassemblement au sein du F.L.N. de toutes les énergies vives du pays devait faciliter l'union dans le feu de la lutte de tout le peuple algérien.

L'esprit F.L.N. qui avait banni le sectarisme des anciens partis politiques a été pour beaucoup dans cette union du peuple algérien

A ce stade de la lutte il était indispensable que tous les responsables de l'insurrection se rencontrassent pour confronter les points de vue et se définir dans tous les domaines

La rencontre eut lieu le **20 août 1956** dans la vallée de la soumman

A- le congrès du 20 août 1956

On a beaucoup parlé et encore plus écrit sur le congrès du **20 août 1956**. Certes le congrès du **20 août** n'a jamais eu la prétention d'être une panacée à tous nos maux, ce pendant tout homme de bonne foi est obligé de rencontrer que le congrès du **20 août** a été la plus belle victoire remportée sur l'ennemi depuis le **1 novembre 1954**

Au milieu de difficultés sans nombre (alertes, ratissages, embuscades, accrochage), la plupart des responsables de l'oranais de l'algérois et constantinois ont délibéré **15 jours** durant. De ces délibérations devaient sortir :

a- Les organisation dirigeants de la révolution **C.C.R.A** et **C.C.E**. On a critiqué la composition du **C.N.R.A** pourtant cet organisme reflète l'union nationale réalisée au sein du peuple . Le **C.N.R.A**. qu'on le veuille ou non est un organisme représentatif pouvant valablement engager l'avenir du pays .

b- Le principe de la primauté du politique sur le militaire

Ce principe que d'aucuns ont aussi contesté est un principe universel valable dans tous les pas et dans toutes les révolutions car il affirme le caractère essentiellement politique de notre lutte à savoir : l'indépendance national .

c- le principe de la primauté de l'intérieur sur l'extérieur

Là encoure on a trouvé à redire. Pourtant ce principe est encore valable pour une foule de raison dans la moindre est qu'une révolution comme la notre ne peut être dirigée que par des hommes qui la vivent et indiscutablement on ne peut vivre la révolution algérienne qu'à l'intérieur des frontières de l'Algérie .

d- La structure de l'**A.L.N**.

La structure conçue le **20 août** a permis à l'**A.L.N** à devenir une véritable armée avec sa personnalité propre. Les grandes, les insignes, la composition des unités, etc. furent uniformisés .

e- Les assemblées du peuple

Innovation heureuse qui répond à un sentiment profond chez notre peuple : l'amour de la démocratie . Les assemblées du peuple permettent à nos populations de faire leur apprentissage dans l'art de se gouverner elles-mêmes et au F.L.N. de consolider et d'élargir ses assises populaires .

C- La crise mahsas

Mis au courant de la réunion dès le mois de février 1956 les frères de l'extérieur n'ont pu venir assister au congrès pour des raisons indépendantes de notre volonté . Il en a été d'ailleurs de même des frères des Aués-Nemmencha . Néanmoins les congressistes décidèrent de retarder la publication des décisions en attendant de recueillir les vœux et suggestions des frères absents .

Les décisions du congrès furent d'une part remises aux frères Zirout et Amirouche chargés de les communiquer respectivement aux Nemmenchas et aux Aurès et d'autre part envoyées au Caire par agent de liaison spécial . Ce dernier rencontra ben bella a Tripoli et les lui a remises en mains propres en lui demandant de les communiquer aux frères de l'extérieur Malheureusement il se produisit l'épisode de l'avion que tout le monde connaît et qui se termina par l'arrestation des « 5 » et la saisie de tous les documents en leur possession . Ainsi les décisions du congrès qui étaient encore secrètes tombèrent entre les mains de l'ennemi .

Devant cette nouvelle situation le C.C.E ne pouvait plus retarder la publication des décisions du congrès parce que :

a- Les français pouvaient d'un moment à l'autre les rendre publiques ce qui n'aurait pas manqué de provoquer des réactions très vives et justifiées de la part des militaires

b- L'ennemi criait à qui voulait l'entendre que le F.L.N. était décapité et le moral du peuple et de nos troupes commençait à être atteint

C'est alors que le C.C.E prit sur lui la responsabilité de faire paraître les décisions du congrès du 20 août dans le N° spécial du Moïjahid daté du 1 novembre 1956.

La publication des décisions provoqua un échange de lettres entre le C.C.E. et les frères de la santé . Ces derniers reprochaient au congrès son manque de représentativité, sa conception du F.L.N . qui a été le principal critère dans le choix des hommes composant les organismes dirigeants de la primauté de l'intérieur sur l'extérieur, le principe de la primauté du politique sur le militaire et enfin que la république Algérienne devait à leur sens revêtir un caractère nettement islamique .

Nous avons exposé plus haut les arguments qui militent en faveur de la conception du F.L.N. des congressistes et du choix des hommes devant siéger aux organismes dirigeants de la Révolution . Nous avons aussi développé les arguments qui militent en faveur des principes : primauté du politique sur le militaire et primauté de l'intérieur sur l'extérieur .

Il nous reste à examiner la non représentativité du congrès le caractère islamique de la république algérienne

Toutes l'Algérie était présente au congrès exception faite des responsables de l'ex zone Aurès-Nemmanchas qui ne sont pas arrivés à temps à cause des ratissages et des luttes intestines qui ravageaient cette partie de l'ex zone nord-constantinoise qui avait envoyé au congrès ses cinq principaux

responsable . L'Oranie était responsable . Quant à l'extérieur nous avons dit qu'ils étaient avisés plusieurs mois à l'avance .

Pour ce qui est caractère islamique de la future république algérienne le C.C.E. considère que là un argument démagogique auquel ne croient même pas ses auteurs .

Les frères de la santé n'ont été les seuls à contester les décisions du congrès . Il y aurait aussi Mahsas qui avait été désigné par Ben Bella comme responsable de la base de Tunisie .

Le congrès avait désigné Mezhoudi et Benaouada pour se rendre à Tunis enfin de clarifier la situation et activer l'envoi des armes.

Dès leur arrivée ils se heurtèrent à Mahsas qui était déjà maître de la situation . ce dernier non seulement conteste les décisions du congrès mais entreprend un travail de sape et dresse les éléments des zones frontalières (Souk Ahras, Aurès-Nemmanchas) contre le congrès et le C.C.E le résultat est que les armes sont bloquées .Il s'en suit une lutte anarchique entre algériens .

C'est agissements atteignent dangereusement le prestige du F.L.N. auprès des autorités tunisiennes qui tiennent compte de la situation à leurs frontières.

La réaction de la délégation à l'extérieur tant au Caire qu'à Tunis, une lettre officielle du C.C.E au gouvernement tunisien et enfin l'arrivée de Ouamrane devaient isoler Mahsas. Qui parvint cependant à fuir.

La situation est aujourd'hui complètement rétablie et un tribunal militaire vient de clore la crise de Mahsas en prononçant 13 condamnations à mort dans deux par contumace (Mahsas et Ben Boulaïd Omar).

B- La sortie du C.C.E :

L'idée remonte à plusieurs mois .Elle émane du chef de la wilaya d'Oran, qui était à la frontière algero-marocaine et de ce fait à même de sentir le malaise qui existait entre les éléments de l'intérieur et de l'extérieur.

D'autres raisons devaient précipiter la sortie du C.C.E., les principales en sont :

a. La situation confuse en Tunisie et autres zones frontalières (Souk-Ahras, Aurès-nemmanchas).

b. La crise d'autorité qui sévissait au sein de la délégation extérieure dont le chef était contesté par les «4» de la santé.

c. L'entrée des armes en Algérie .

d. L'indispensabilité de réunir le C.N.R.A. pour faire le point .

e. Et enfin l'atmosphère quasi-irrespirable à Alger après la féroce répression qui a suivi la grève de 8 jours.

Le point de la situation :

A. Nos forces

1-A l'intérieur

a. Le F.L.N.

Exception faite de quelques douars qui se sont ralliés à l'Armée française et qui habitent autour des camps militaires (leur chiffre est d'environ 4 à 5 par wilaya) et d'une partie de la population de certains villages et villes qui échappent à notre contrôle, tout le peuple algérien est embrigadé dans le F.L.N.

Tous les Algériens sont membres du F.L.N. l'immense majorité par conviction, une infime majorité crainte. Il nous est impossible de donner le chiffre exact des militants du F.L.N.

Tous les Algériens participent à la lutte. Les uns éduquent, les autres organisent, d'autres font de la propagande, ramassent des fonds, du ravitaillement, des médicaments, etc. D'autres encore prennent la garde, servent de guides dans leur douar, hébergent, renseignent et font à l'occasion le coup de feu. Ces millions d'êtres humains sont encadrés par quelques centaines de commissaires politiques (ex-militants des anciens partis politiques, jeunes lycéens et universitaires qui ont déserté les cours).

Les commissaires politiques sont aidés dans leur tâche par tous les membres de l'A.L.N, officiers, sous-officiers et hommes de troupe qui à l'occasion tiennent des réunions aux militants, ramassent les cotisations, tranchent les litiges qui surgissent entre les habitants des douars et des villages.

Depuis le congrès de 20 août la tâche des commissaires politiques est facilitée par l'élection des membres de l'Assemblée du peuple qui gèrent véritablement les affaires de leurs douars (police, état-civil, ravitaillement, garde, etc.)

Les commissaires politiques pour faire régner l'ordre disposent de gendarmes; de groupes de moussablines et éventuellement des groupes de A.L.N.

Indiscutablement les résultats sont plus qu'encourageants. L'administration française n'a jamais pu faire régner l'ordre qui existe aujourd'hui dans nos campagnes. Dans les villes mêmes les délits de droit commun ont diminué dans une proportion énorme.

B. le peuple :

Le peuple c'est nous avant dit plus haut le F.L.N.

Depuis bientôt trois années, il supporte tout le poids de la guerre. Une répression féroce s'abat sur lui. Les pertes sont lourdes. Elles sont de l'ordre de 250 à 3 000 000 individus (hommes, femmes, vieillards et enfants), à cela il faut ajouter quelques dizaines de milliers dans les prisons et les camps.

(...) Malgré une répression féroce et une misère effroyable le moral demeure très bon. Tous les rapports des chefs de wilayas corroborent ce que les membres du C.C.E ont pu constater eux-mêmes lors de leur passage au

maquis. A plusieurs raison : il y a d'abord le caractère algérien brutal. Il y a ensuite cette conviction profonde chez tous que notre victoire est certaine. C'est un sentiment qui ne se raisonne pas chez nos masses.

(...) Pour clore ce chapitre, nous dirons que le peuple est tout pour nous. De lui dépend de la victoire ou la défaite. Le **C.N.R.A.** est invité à se pencher sur ses besoins qui sont de deux ordres : les armes et l'argent. Les armes lui permettront de se défendre et l'argent de se nourrir. Nous devons de l'extérieur envoyer des secours en nature et en espèces. Si nous arrivons à faire face à ces deux besoin notre victoire est certaine et à brève échéance.

2- A l'extérieur :

Notre délégation à l'extérieur représente indiscutablement une force par le nombre et par la qualité. C'est pour cela qu'elle n'a plus excuse pour ne pas rendre.

La crise d'autorité qui était un grand handicap a disparu. Le chef de la délégation aidé du responsable à la logistique devra procéder à réorganisation de tout l'extérieur. Il serait souhaitable qu'il se choisisse un adjoint énergique chargé tout spécialement de veiller à l'application stricte d'une discipline de travail et un contrôle de toutes les dépenses du personnel de la délégation(...).

b- nos insuffisances :

1- A l'intérieur :

(...) Les manques de cadres et techniciens se fait de plus en plus sentir. La révolution prenant de l'ampleur embrasse tous les domaines. Nous manquons de cadres militaires ayant une technique militaire approfondie. Nous manquons de techniciens radio pour installer et faire marcher dans chaque zone voire même région des postes émetteurs-récepteurs. Nous manquons d'instituteurs pour enseigner dans les douars. Nous manquons de médecins pour soigner les blessés et la population. Nous manquons, la liste serait encore longue.

(...) l'infrastructure politico-militaire du **20 août 1956** ne répond plus à la situation présente. En effet avec le gonflement de nos effectifs des problèmes insolubles se posent à nous. Il a été prévu le **20 août 1956** que l'effectif par exemple dans un secteur ne dépasserait pas celui de section. Nous avons aujourd'hui dans certains secteurs des Aurès des compagnies voire même des bataillons, ce pose un problème d'autorité, car le chef politico-militaire du secteurs a le grade d'adjudant alors qu'un chef de compagnie est aspirant ou sous-lieutenant. Avec le principe de la primauté de politique sur le militaire nous arrivons à ceci, un adjudant donne des ordres à un sous-lieutenant.

Le danger du militarisme qui nous avait amené à imaginer une infrastructure politico-militaire a à peu près disparu. Il y a lieu d'envisager la séparation des pouvoirs civils et militaires. Nous pourrons installer une

administration civile avec sa police et sa gendarmerie ce qui libéra l'armée d'une foule de tâches.

(...) nous avons désigné des équipes pour s'occuper seulement des émissions du Caire, Tunis, Rabat et Tétouan. De plus le chef de la wilaya 5 devra essayer de voir s'il est possible d'augmenter la puissance de "Sawt El djbha" .

2- A l'extérieur

a. Les mauvaises habitudes héritées du passé.

Nous devons tout d'abord nous débarrasser des mauvaises habitudes du passé. Il faut nous convaincre que nous ne sommes ni des ambassadeurs, ni des représentants de l'Algérie même de demain. Nous sommes des militants qui avons été changés par un peuple qui combat et qui souffre d'aller à l'étranger solliciter une aide morale, matérielle et financière ?. nous ne devons pas regarder si nous sommes bien logés, si nous sommes bien nourris, nous devons toujours nous rappeler ceux qui attendent tout de nous. Lorsque nous parviendrons à remporter cette victoire sur nous-mêmes, alors nous dirons que nous ne sommes pas très loin du but.

b-Le manque de coordination

Il y avait jusqu'à ces derniers temps un manque de coordination extérieure. Certains de nos délégués donnaient l'impression du manque d'information car leurs déclarations n'étaient pas au diapason de celles du chef de la délégation à moins chose plus grave, quoique informés ils préféraient expliquer leurs opinions personnelles (...).

III- perspectives d'avenir

Le C.N.R.A dès maintenant envisager ces dangers et étudier les moyens d'y parer.

Il y a là une ligne à préciser et la faire adopter par les afro-asiatiques à l'ONU. Nous examinerons tout à l'heure.

(...) L'expérience des 3 années de révolution nous enseigne que nous devons être fermes sur le principe de l'indépendance et ne pas transiger parce que :

a- c'est l'aspiration profonde de tous les combattants et surtout du peuple. La moindre concession dans ce domaine risque de soulever contre nous la base et d'introduire des germes de division parmi nos populations des zones frontalières de l'est de l'ouest qui ont été déçues par l'indépendance boiteuse du Maroc et de la Tunisie.

b- c'est une position qui paie non seulement à l'intérieur de l'Algérie mais aussi à l'extérieur. L'opinion internationale a fini par admettre l'idée de l'indépendance (déclaration de Kennedy, Bevan, Bourguiba, Mohamed V). (...)⁽¹⁾.

¹(1)- Rapport de ABANE RAMANE : op-cit, pp191, 211.

ملحق () .

رسالة مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

ايها الجزائريات:

ايها الجزائريون:

اسمحو لي قبل كل شيء ان اعبر لكم عن شدة سروري برؤية الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تتشكل في وطننا. وإنني اوجه تحياتي إلى مندوبي جميع الاحزاب الجزائرية الذين أقبلوا من كل ناحية للمشاركة في هذا العمل القومي الذي أتيقن بأنه سيعجل بتحرير البلاد.

وأوجه تحياتي إلى الشعب الجزائري الذي يكافح ويتألم والذي كانت أمنيته على الدوام تحقيق الاتحاد بين الاحزاب. وأحيي الجهود التي بذلتها الحركات والمنظمات والشخصيات التي حملتها رغبتها في خدمة الشعب والقضية الجزائرية على أن تتغلب على الخلافات في الرأي لكي تجعل هذا الاتحاد الذي تتعلق به حقيقة ملموسة.

وأن رغبتني في الحضور معكم والمشاركة الفعلية في اعمالكم لشديدة جدا، ولكن بما اني لا ازال تحت التدابير التي اتخذتها حكومة فيشي ضد شخصي فليس في امكاني هذا اليوم العضيم 03 ذي القعدة (05 أوت 1951) أن أرى هذه الرغبة تتحقق.

ولقد تتبعت باهتمام كبير وعناية خاصة تطور المساعي في الاتحاد التي كللت في النهاية بالنجاح. فالأحزاب الجزائرية والشخصيات التي وصلت بعد جهود عظيمة إلى انشاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها قد قاموا بعمل جليل، والشعب الجزائري سيذكر لهم دائما هذا الجميل .

فالاتفاق الذي حصل إنما واقع على الأهداف الآتية: انهاء القمع، واحترام الحريات الأساسية وتحرير المعتقلين السياسيين، والغاء انتخابات 17 يونيو، وانهاء تدخل الادارة في شؤون الدين الاسلامي، ورفع التدابير الخاصة على شخصي.

فهذا علامة على عمل ايجابي نافذ سيؤتي خيرا ثمارا. فهو دليل على ارادة مشتركة عازمة على العمل المفيد وعلى التقدم بنا في طريق التحرر.

فإن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ستزعزع من غير شك أركان الاستعمار، وقد كان لها صدى عظيم خارج الحدود الجزائرية. ففي اوروبا وامريكا وآسيا وعدة عواصم أذيع هذا الخبر

ووقعت عليه تعليقات طويلة. فإن صوت الشعب الجزائري قد استطاع لمرة ثانية ان يخرق سور الصمت الذي يطوق بلادنا وان يبلغ الاسماع في الخارج. ولكن واجبي أن أؤكد بأن الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الاحزاب المختلفة ماهو إلا برنامج عمل قليل، فالاتحاد الذي وقع في حضن الجبهة اتحاد محدود، ولكي يكون هذا الاتحاد مثمرا ويحصل على القبول التام لدى جماهيرنا وينمي المواهب الخلاقة يجب أن يمتد إلى أهداف أكثر سعة، يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ان توسع برنامج عملها إلى الاستقلال والسياد القومية في بلادنا.

لماذا؟.

فإن توسيع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها إلى الاستقلال القومي يمكن من اقامة هذه المنظمة على أسس أشد متانة ومن الكفاح بصفة أنجع ضد النظام الاستعماري. فالشعب الجزائري الذي لا يزال منذ أكثر من قرن ضحية قمع مستمر يعتقد اعتقادا جازما بأن الاستقلال وحده هو الوسيلة للخروج من المحنة الأليمة التي يتخبط فيها .

وفي الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العمومية يتجه فكري إلى خطورة الحالة الدولية، ومن واجبي ان اقول للجزائريين انه يجب عليهم ان يمتنوا وحدتهم بأشد ما يمكن للمحافظة على تراثنا القومي. وإنني أتمنى ان لايقف هذا الاتحاد عند حدود القطر الجزائري بل أتمنى ان يمتد إلى الشرق والغرب ليبلغ بمشاركة إخواننا المراكشيين والتونسيين إلى إنشاء الجبهة المغربية في سبيل التحرير. وبممكننا ان نعلق على هذه الجبهة الجزائرية آمالا كبارا إذا نحن عرفنا كيف نحافظ عليها .

فإلى منظمي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها اوجه نداء حارا للمحافظة على هذه الجبهة . فإنها مولود جديد يجب ان نحيطه بأعظم عطف وأكبر عناية لان الاستعمار سيبدل كل ما في وسعه ليخنقه.

وإلى المناضلين في سبيل القضية القومية إلى أولئك الذين يكافحون في سبيل تجسيم هذه الجبهة في أنحاء البلاد اتوجه بالحض على العمل . فليستمرروا في العمل بسنة بناة الحرية الجزائرية.

وإلى الشعب الجزائري الذي يتألم ويكافح ويأمل اوجه دعوتي لتأييد هذه الجبهة وتقوية صفوف الحركة القومية الجزائرية لأن تحرير الجزائر سيكون بيد الشعب الجزائري نفسه.

للعمل أيها المواطنين الأعزاء وعما قريب سيطلع على الوطن الفجر الجديد فجر الحرية والاستقلال-

(مصالي

حاج).

شنتي

(فرنسا)⁽¹⁾.

ملحق () .
البيان الذي نشرته الجبهة الانشائية
لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية
واحترامها.
لجنة انشائية لتأسيس

جبهة جزائرية

لدفاع عن الحرية واحترامها

بلاغ: خضوعا لشعورهم بخطورة الحالة الراهنة
فالعلماء

والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

والحزب الشيوعي

وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية

قرروا انشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية

واحترامها . وذلك سعيا في توحيد العمل.

ولهذا فإن الشخصيات والحركات الموقعة اسفله قد اتفقت على

الاعلان التالي:

حيث ان الجزائري المسلم يهان في ضميره كرامته بمناسبة كل

كل انتخاب لا سيما منذ سنة 1948.

وحيث ان الحريات الاساسية لا وجود لها أصلا لدى الجزائريين

الناخبين في القسم الثاني.

وحيث ان بعض الجزائريين محرومون من الحرية الفردية بسبب

أفكارهم السياسية.

وحيث ان هذه الحالة تحدث جوا من الحقد وسوء التفاهم لا

يمكن ان يدوم .

فإن الحركات والشخصيات الموقعة اسفله، بعد درسهم الحالة

العامة الناشئة عن الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17

جوان 1951 ، يستنكرون أساليب الضغط والتزوير التي استعملها

رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، خرقا للقانون، لاسيما في

الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951.

¹(1)- المنار : السنة الأولى ، العدد 07 ، (15 أوت 1951).

ويستنكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع (اعترافات) منهم تبريرا للحكم عليهم بالعقاب، ويقررون تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وذلك سعيا في:

1- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الادارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله، والتحدث باسمه.

2- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.

3- احترام الحريات الاساسية : حرية الضمير، الفكر، والصحافة، والاجتماع.

4- محاربة القمع بجميع انواعه، لتحرير المعتقلين السياسيين ولابطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.

5- إنهاء تدخل الادارة في شؤون الديانة الاسلامية.

ان الموقعين اسفله يقررون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى.

التوقيع:

عن العلماء:

الديمقراطي للبيان الجزائري:

الدكتور الشيخ العربي التبسي.

أحمد فرانسيس.

الاستاذ محمد خير الدين.

ساطور المحامي.

عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

الحزب الشيوعي:

أحمد مزغنة.

بول كالبيرو.

أحمد محمودي.

إن الحركات والشخصيات المذكورة - رغبة في تشريك جميع الهيئات المعروفة بتعلقها بالديمقراطية والحرية- قررت عقد اجتماع عام لتأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".

فهي توجه نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد

لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من احباط القمع وفرض احترام

الحرية والكرامة الانسانية.

الجزائر 25 جويلية

.1951

ملحق () . مقال للبشير الابراهيمي يدعو فيه الأحزاب إلى الاتحاد.

**دعوة صارخة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات:
إلى كل عامل مخلص للقضية الجزائرية من أحزاب وهيئات
وأفراد:**

أيها القوم :

ها هي الانتخابات البلدية على الابواب، وهي مقدمة لانتخابات
متتابة وحلقة من سلسلة طويلة من النيابات ، وإن طبيعة الانتخابات
في الأمم التي لم تنضج آراؤها في الحياة، ولم يتضح منهاج الحياة لها،
أن تشتت الشمل المجموع وتفرق الكتلة المتراسة الأجزاء ، فكيف
بالشمل الممزق والرأي المفرق؟

وها نحن أولاء نرى خصوم القضية الجزائرية من أئمة الاستعمار
قد جمعوا صفوفهم وأجمعوا أمرهم على حرب قضيتنا في منبتها أشد
مما حاربوها في فرنسا، وها هم أولاء أعدوا من رجالهم للمراكز العليا
في هذه النيابة كل ذي سابقة سوداء في القضية ، وكل بطل من
أبطال الكيد لها، وكل ذي نية خبيثة في القضاء عليها، وكل ذي دخلة
سيئة للاسلام، وكل ذي يد ملوثة بدماء أبنائه.

إنهم قد تداعوا جهرة إلى الاتحاد هنا كما اتحدوا هناك . اتحدوا
هناك على إحباط برامجكم فنجحوا، وعلى تخيب مطالبكم فأفلحوا،
وإنهم اتحدوا هنا على اسكات أصواتكم، واخماد حركاتكم، وبيدهم
أزمة القوة من حكم ومال، ومطابع وجرائد وقسيسين.

¹(1)- المنار: السنة الأولى، العدد 06، (30 جوياية 1951).

إن ضعف الضعيف لا يكون في سنة الله إلا زيادة في قوة القوي،
وإن اختلافكم ضعف، فهو لا يكون إلا زيادة في قوة خصومكم وخصوم
قضيتكم.

لاستينسوا. إن لم يكن لكم بعض ما لديهم من القوة المادية،
فعدكم من القوة المعنوية ما لو أحسنتم تصريفه واستغلاله لغلب
ضعفكم قوتهم.

غن قوتكم في الاتحاد فاتحدوا .

إن الأمة من ورائكم، وهي مختلفة باختلافكم، فإذا اتحدتم
اتحدت، وإنها متألمة من اختلافكم في مثل هذا الوقت، وفي مثل هذا
الموقف، وإن هذا التآلم قد يفضي بها إلى اليأس وانعدام الثقة بكم،
فأنعشوا آمال أمتكم باتحادكم وقووا معنوياتها بجمع كلمتكم.

إن خصومكم يتقدمون إلى الميدان بقائمة واحدة مختارة من
أهل الكفاءات في حربكم وبغضكم، ومن أهل السوابق في الكيد لكم،
يؤيدها الموافق المتحمس ، ويرجع إليها النافر والشارد والمحاييد،
فتكتسب من وحدتها قوة الاتحاد ، ومن التفاف الفرق قوة
الاجماع. وإن هذه القوة تصير الباطل خفا في نظر القانون.

أما أنتم فتتقدمون - ما دمتم مختلفين- بقوائم مختلفة متعددة
مبنية على عصبية الحزبية، لا على أساس الكفاءة، ولا على اعتبار
المصلحة الوطنية، تصحبها دعايات يلعن بعضها بعضا، ولا تنتهي حتى
تقطع ما بقي من أوصال هذه الأمة الضعيفة، وتأتي على ما بقي من
وشائج القربى وصلات الأخوة، ثم تترك بعدها نيرانا من العداوة لا
يطفئها ماء البحر، وندوبا من الحزازات والأضغان لا يمحوها كر الزمن ،
وتصير الأخ ينظر إلى قاتله، فهي كالأمراض المستصية إن لم تقتل
تركت الضعف والارتخاء والفتور والنحول ، ثم تبرز القوائم الناجحة
فإذا هي هزيلة مضعوفة، مرقعة الأطراف، خالية من الكفاءات خالية
من روح النضال خالية من القيادة الصحيحة، وإذا بتلك الحمية قد
بردت ، لأن باعثها هو الانتخاب ، وعصبية الأحزاب، لا مصلحة الوطن
وحقوق الأمة، ومن المحزن أننا مازلنا نعتبر الانتخاب غاية لا وسيلة في
حين أنه في حقيقته وفي نظر الأمم الحية كميّدان المصارعة
الرياضية، لا ينتهي المتصارعان حتى يتصافحا على الوفاء للفن ، أما
عندنا فهي مجال خصام ، تبتدئ بالسباب ، وتنتهي بالعداوة، وما ذلك
إلا لأن حظ النفس لم يزل عندنا مقدما على حظ الوطن وعلى
المصلحة العامة.

يا قادة القوم ! إن في مبادئكم دسائس دخيلة من الأفكار، تؤثر
العداوة الحزبية بين الإخوة بحجة المحافظة على المبدأ، فانبذوها
بضرورة الاتحاد ومراعاة الظروف ، وادحضوا شبهتها بحجة الوطن
الصريحة ، وإن في صفوفكم دسائس مدخولين من الرجال لهم

أغراض في المنافع والكراسي ولهم مقاصد في الإفساد، وإنكم لتعرفونهم في لحن القول، فأخرجوهم من الصفوف ، ولا تسمعوا لهم كلمة ولا تطيعوا لهم رأيا، وإن إخراجهم لا يقطع مددا، بل يقطع دابر الفساد من صفوفكم ويستأصل مادة الضعف من أتباعكم .

يا قادة الأحزاب ! إنكم مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الأمة، فاعرفوا قيمة هذه المسؤولية الثقيلة ، واشتركوا في تحملها باخلاص تخف عليكم ثقلها .

إن العمل النافع للجزائريين يبتدئ من الجزائر، وإن الانتخابات باب للمرور، لا دار للاستقرار، فاعبروه متكاتفين ، ولا تعبروه متخالفين، واجعلوا مصلحة الوطن قبل مصلحة الحزب ، ومصلحة الحزب قبل مصلحة الشخص.

أيها الأمة الجزائرية ! إن هذه الأحزاب تستمد قوتها منك، وأنت الزاد والمدد، والعدة والعدد، فاحملها- بجميع الوسائل- على الاتحاد ، إنها متكاملة باسمك، فاحملها على الاتحاد باسمك، إنها إن اختلفت كنت أنت الخاسرة على كل حال، وقضيتك هي المهضومة على كل حال، ويومئذ لا ينفعك نجاح الناجح منهم ، أما إذا اتحدوا وتقدموا للانتخاب بقائمة واحدة، فإن نجاحهم في النيابة عنك محقق، ونجاح قضيتك قريب، فإذا لم ترحي الحق ربحت الاتحاد وكفى به ربحا.

أيها الأحزاب ! أيها النواب ! ...

دعوناكم إلى "اتحاد أجزائكم الطبيعة بعضها مع بعضها" في تلك الكلمة المدوية في العدد الرابع من البصائر، واتصلنا بكثير من المسؤولين منكم وبيننا لكم ضرورة الاتحاد في هذا الوقت الحرج ، فوجدنا بعضكم يقول في الاتحاد بلسانه، ما ليس في قلبه، ويسارع إليه بالقول ويبطئ عنه بالعمل، ووجدنا بعضكم لا يفهم من الاتحاد إلا أن يكون اندماجا والحاقا، لا كما يفهمه الناس من حفظ كل حزب لكيانه ، والاتحاد والتعاون على ما فيه مصلحة الوطن، ووجدنا بعضكم لا يرضى إلا بأن تكون جمعية العلماء جزءا من الاتحاد. وجمعية العلماء - كما هي في حقيقتها ، وكما أعلنت- فوق الأحزاب. ومن مصلحة الأحزاب أن تكون جمعية العلماء فوق الأحزاب⁽¹⁾.

¹(1)- الايراهيمي: عيون البصائر، مصدر سابق، ص 301، 304.

ملحق ()

رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة. (الرسالة المرفوضة يوم 20 ديسمبر 1942).

ممثلوا المسلمين الجزائريين، أمام الأحداث الخطيرة التي يعيشها بلدهم منذ 8 نوفمبر 1942. يوجهون إلى السلطات المسؤولة الرسالة التالية:

بعد أن اكتسحت الحرب كل القارات ومزقت فرنسا، مشعل الحضارة والثقافة، تصل اليوم إلى الجزائر.

لو كانت هذه الحرب، كما صرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير الشعوب والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك فيها المسلمون الجزائريون بكل قواهم وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحرري.

وهكذا سيضمنون تحريرهم السياسي وفي نفس الوقت تحرير فرنسا العاصمة (الأم).
لكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذ البلاد، رغم التضحيات التي قدمها هؤلاء ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطيت لهم في عدة مرات.
وعليه، قبل أن تشارك الجماهير المسلمة في أي جهد حربي، يطلبون دعوة مداولة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين من جميع المنظمات المسلمة.
هذه المداولة سيكون هدفها إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين، في الواقع نظام قاعدته العدالة الاجتماعية يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية⁽¹⁾.

ملحق () .

رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية: (يوم 22 ديسمبر 1942).

مثلوا المسلمين الجزائريين، أمام الأحداث الخطيرة التي يعيشها بلدهم منذ 8 نوفمبر 1942. يوجهون إلى السلطات الفرنسية الرسالة التالية:

بعد أن اكتسحت الحرب كل القارات ومزقت فرنسا، مشعل الحضارة والثقافة، تصل اليوم إلى الجزائر.

لو كانت هذه الحرب، كما صرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير الشعوب والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك فيها المسلمون الجزائريون بكل قواهم وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحرري.

وهكذا سيضمنون وفي الإطّار الفرنسي بحث، تحريرهم السياسي وفي نفس الوقت تحرير فرنسا العاصمة (الأم).

لكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذ البلاد، رغم التضحيات التي قدمها هؤلاء ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطيت لهم في عدة مرات.

⁽¹⁾ - بو عزيز : الاتجاه اليميني، مرجع سابق، ص 64، 63..

الرأي العام المسلم يبقى جد مضطربا. يريد أن يشترك في
المصير المشترك وليس في مجال التضحيات وحدها.
ينبغي منذ ذلك الوقت أن نبين له بانجازات واقعية وعاجلة، ارادة
فرنسا الاصلاحية.
وعليه، ، يطلب الممضون أسفله استدعاء عاجلا لمؤتمر يجمع
المنتخبين والممثلين المؤهلين من جميع المنظمات المسلمة.
هذه المداولة سيكون هدفها إنشاء قانون سياسي واقتصادي
واجتماعي للمسلمين الجزائريين، في الواقع نظام قاعدته العدالة
الاجتماعية يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل حول واجباتهم
الحالية⁽¹⁾

¹(1)- بو عزيز: الاتجاه اليميني، مرجع سابق، ص 64، 65.